مجلس الأمة 89

تصدر عن مجلس الأمة -الجزائر-

العدد التاسع والثمانون -نوفمبر- 2020

السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية في كلمة له بمناسبة زيارته لمقر وزارة الدفاع الوطني 10 كتوبر 2020:

تزكية الشعب للتعديلات الدستورية ستمكن من وضع أسس الجزائر الجديدة

وفي لقاءاته الدورية مع الأسرة الإعلامية:

رئيس الجمهـــــورية يؤكد:
إذا الشعب أراد التغيير فهذا أوانه

رئيس مجلس الأمة بالنيابة خلال افتتاح
الدورة البرلمانية العادية لسنة 2020-2021 :

تحديات المرحلة الراهنة تستدعي التجند كرجل واحد حول مسعى رئيس الجمهورية

أعضاء مجلس الأمة يصوتون على أربعة أوامر :

- الأمر رقم 20-01 المتضمن قانون العقوبات
- الأمر رقم 20-04 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية
- الأمر رقم 20-03 المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها
- الأمر رقم 20-02 المتعلق بالصحة

وعلى الاتفاق المؤسس لمنطقة
التجارة الحرة القارية الإفريقية
الموقع بكيجالي في 21 مارس سنة 2018

...ويطرحون أسئلة شفوية على أعضاء الحكومة تخص
قطاعات المالية، السكن، الفلاحة و الموارد المائية

بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 66 لإندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 54
والإستحقاق الإنتخابي على مشروع تعديل الدستور...

رئيس مجلس الأمة بالنيابة يجري حوارات مع: . قناة البلاد . إذاعة الجزائر الدولية. جريدة الشعب

• اليد في اليد من أجل بناء دولة جزائرية للجميع

• الإخلاص والثبات على مبادئ أول نوفمبر... من واجب الجميع

• الفاتح من نوفمبر 2020 هو بداية لمشروع وطني كبير متعدد الأبعاد

في اليوم الدولي للديمقراطية (15سبتمبر)... مكتب مجلس الأمة يصدر بيانا بالمناسبة:

ضرورة التمكين للديمقراطية ثقافة وممارسة باعتبارها الأداة الأمثل لتحقيق التقدم والرفاه للشعوب

اجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع لرؤساء
المجموعات البرلمانية بتاريخ 18 نوفمبر 2020

القضية الصحراوية قضية تصفية استعمار وحق شعب في تقرير مصيره... وهي مسألة مبدأ يتماشى مع موروث الجزائر الثوري والتحرري...

بمناسبة الذكرى الـ 45 لإعلان الوحدة الوطنية
للشعب الصحراوي ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية
والتعاون الدولي لمجلس الامة يجدد:

التضامن مع الشعب الصحراوي والمساهمة في دعم كفاحه في تقرير المصير والاستقلال

مكتب مجلس الأمة يعبر عن:

اعتزازه وتقديره لموقف رئيس الجمهورية من القضية الفلسطينية..الذي ينم عن ثبات وأصالة.. ويتواءم مع الإرث النوفمبري الخالد..

الفهرس

السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية
في كلمة له بمناسبة زيارته لمقر وزارة الدفاع الوطني:
تزكية الشعب للتعديلات الدستورية ستمكن من وضع أسس الجزائر الجديدة 04

السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية في لقاءاته مع وسائل الإعلام الوطنية والدولية
الدستور حجر الأساس الأول للتغيير وقانون الانتخابات حجر الأساس الثاني 06

افتتاح الدورة البرلمانية العادية 2020-2021
السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة:
«أجدد النداء لنكون في خندق واحد من أجل الجمهورية الجزائرية الجديدة» 18

السيد صالح قوجيل يؤكد:
تحديات المرحلة الراهنة تستدعي التجند كرجل واحد حول مسعى رئيس الجمهورية 20

جلسات
أعضاء مجلس الأمة يصوتون على أربعة أوامر
...وعلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الموقع بكيجالي في 21 مارس سنة 2018 26

...ويطرحون أسئلة شفوية على أعضاء الحكومة تخص قطاعات المالية، السكن، الفلاحة و الموارد المائية 38

اجتماعات المكتب
ضرورة انخراط أعضاء الغرفتين لإنجاح مسعى السيد رئيس الجمهورية في تعديل الدستور 46

الاستحقاق الدستوري محطة فارقة ضمن مسار تجديد معالم الدولة الجزائرية الجديدة 48

رص الصفوف من أجل العبور بالجزائر إلى بر الأمان 50

بيان البرلمان الجزائري بغرفتيه بتاريخ 16 نوفمبر 2020
حول الوضع في الصحراء الغربية
.. حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره غير قابل للتصرف... 53

استقبالات رئيس مجلس الأمة بالنيابة 54

نشاطات رئيس مجلس الأمة بالنيابة 56

حوارات رئيس مجلس الأمة بالنيابة 58

النشاط الخارجي
بمناسبة الذكرى الـ45 لإعْلاَن الْوِحْدَة الوطنية للشعب الصحراوي
رئيس لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الأمة يجدد:
التضامن مع الشعب الصحراوي والمساهمة في دعم كفاحه في تقرير المصير والاستقلال 84

بمناسبة الذكرى العشرون لمصادقة مجلس الأمن على القرار 1325
لقاء افتراضي حول «الانجازات والتحديات الماحة لتنفيذ برنامج النساء، السلم والأمن»
مشاورة إقليمية حول مشروع القانون النموذجي للبرلمان الأفريقي 87

اليوم الدولي للديمقراطية... 15 سبتمبر
مجلس الأمة يحتفل باليوم الدولي للديمقراطية...ويصدر بيانا بالمناسبة 90

متابعات 93

في ملتقى دولي من تنظيم المجلس الدستوري..رئيس الجمهورية يؤكد:
استفتاء تعديل الدستور.. عودة إلى الشعب السيد 96

بمناسبة افتتاحها ليوم تكويني، وزيرة العلاقات مع البرلمان:
الترسانة القانونية التي تنظم العلاقة بين المؤسسات الدستورية ستعرف مراجعة عميقة ونوعية 99

إصدارات 100

المدار البرلماني 102

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة بالنيابة

مسؤول النشر
عيسى بورقبة

رئيس التحرير
سليم رباحي

مستشارو التحرير
احمد فيصل طالب،
بنت طاعة الله بكار،
كريمة بنود

هيئة التحرير
رضوان لعمش،
سمير براحيم،
محمد الامين طالب

الصور : المصلحة التقنية لمجلس الأمة

الإخراج :
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: **المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (anep) رويبة**

رت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 7، شارع زيروت يوسف
الهاتف: 59 60 74 021
الفاكس: 83 60 74 021
البريد الالكتروني:
revue*majliselouma.dz

اللّبِنة الأولى

بَعدَ نَيل مشروع الدستُور غَالبية الأصوات المعبّر عَنها خِلال الاستفتاء الشّعبي الذي تَزَامَن مع الذكرى السَادسَة والستين لاندلاع ثورَة الفَاتح من نوفمبر المبَارَكة، فإنه يُمكن الإعتبار بأنّ اللبنة الأولى في مَسار تَعزيز البنَاء المؤسساتي المُفضي إلى إقامة الجُمهورية الجديدَة قد تَمّ وَضعُها.

لماذا التركيزُ على الهيكل المؤسساتي؟ لأنّ الدولَة لا تُعدُ قَوية إلا بقوة مُؤسساتها التي تَستَمد صلاحياتها واجباتها وكذا العلاقات التكامُلية بينها مِنْ القَانُونُ الأسْمى للجُمهورية وهذا مَا يعطي للنُصوص التشريعية وللتشرع القوة اللازمة للإسْهامْ في الإصْلاحَات المنشُودَة ومن هنا تبرُز الأهمية التي أولاها التعديل الدُستُوري للمؤسسات المتَنَحبة بتعزيز دَورها وجَعلها سُلطة بحَقّ، خاصةً المؤسسات المُوكلة بمهام التشريع والرقابة على عَمل السُلطة التنفيذية المُمَثلة في الحكومة سواءً كانَت من أغلبية رئاسية أو برلمانية.

وفي هذا السياق تتدرج بتأكيدات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون في كل الحوارات الصحفية التي أجراها على أنّ وقت التغيير قد حان. وهذا ما دأب على تأكيده رئيس مجلس الأمة بالنيابة السيد صالح قوجيل، مُدافعاً عن مسعى رئيس الجمهورية وداعيا إلى الإلتفاف حوله والعمل على تجسيده ميدانيا وفعليا. وقد صرّح بهذا الشأن مايلي " فمباشرة بعد تزكية الشعب للدستور الجديد، ستلج الجزائر مرحلة إستكمال البناء الهرمي المؤسساتي على المستويين المركزي والمحلي، كما سنشهد تكييفاً شاملاً لترسانة قوانينها مع الدستور الجديد".

وعلى هذا وبدعوة من السيد صالح قوجيل، وإيمانًا منهم بضرورة توحيد الجهود ورصّ الصفوف في هذا المنعرج التاريخي الذي تعيشه الجزائر والذي لا يقل عن الفاتح من نوفمبر، رافقَ أعضاء المجلس المسار الإصلاحي الذي إعتمَده السيد عبد المجيد تبون والذي كانت ثمرته الأولى إنجاح تنظيم الإستحقاق الإستفتائي حول مشروع الدستور، مجسدين أيما تجسيد لمعنى التكامل والتكافل بين المؤسسات، الأمر الذي سيمكن للجزائر الجديدة التي يتطلع إليها الشعب عامة وفئة الشباب خاصة...جزائر راسية على برّ الأمان مُحدثة قطيعة مع الممارسات السابقة وأن تعكس تلك الحالة إيجابا في ممارساتنا وتحسن أداءنا في كافة مناحي الحياة.

التحرير

... " أتضرع إلى البارئ سبحانه وتعالى بأن يكلأ السيد الرئيس بعين رعايته وأن يلبسه لباس الصحة والعافية عاجلا غير آجل ليعود بإذن الله لاستكمال مهامه النبيلة والتاريخية في خدمة الشعب والوطن "...

السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة

بمناسبة الاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف
رئيس مجلس الأمة بالنيابة يشارك في افتتاح قاعة الصلاة بجامع الجزائر

السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية في كلمة له بمناسبة زيارته لمقر وزارة الدفاع الوطني :

تزكية الشعب للتعديلات الدستورية ستمكن من وضع أسس الجـــــزائر الجديدة

جدد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، يوم السبت 10 أكتوبر 2020، التأكيد على موقف الجزائر الثابت تجاه القضايا العادلة ودفاعها عن مبدأ الشرعية الشعبية وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وقال السيد الرئيس في كلمة له بمناسبة زيارته لمقر وزارة الدفاع الوطني، أن الجزائر اجتازت بفضل من الله ثم بصمود جيشنا الباسل، وبوعي ونضج مواطنينا، مطبات كثيرة، وانتصرنا عليها ولكننا لم نصل بعد إلى بر الأمان، مضيفا أن المتربصين بنا لن يتوقفوا، خصوصا على حدودها التي تحولت إلى مسرح للصراعات الدولية، وهي تعنينا بشكل مباشرة شئنا أم أبينا.

وأوضح في هذا الصدد، أن الجزائر تواصل بمكانتها الاستراتيجية وثقلها الاقليمي، مساعيها الدائمة لمساعدة الأشقاء في ليبيا لإيجاد حلول سياسية سليمة لا تكون إلا بتنظيم انتخابات تفرز مؤسسات سيادية بعيدا عن التدخلات والصراعات الدولية التي ستؤزم المنطقة أكثر فأكثر، مشيرا إلى أن نداء الجزائر الذي بدأ يسمع لدى الكبار، هو الرجوع إلى الشرعية الشعبية.

وحذر السيد الرئيس من أنه في حالة لم يجمع شمل الشعب الليبي كله سيؤول الوضع نحو كارثة كبرى، مذكرا بقوله سابقا أنه في حال حدوث إنزلاقات عند الأشقاء الليبيين والقبائل الليبية بالتحديد، سيُصبح الحل مستحيلا.

ودعا، في هذا الإطار، إلى الإسراع في أقرب الآجال لإطفاء النار في ليبيا، وإيقاف النزيف، بانتخابات تشريعية يشارك فيها كل الشعب الليبي بكل أطيافه، ليخرج قيادة متجذرة في الشعب والتراب الليبيين.

ومن جهة أخرى، أكد رئيس الجمهورية أن الجزائر تتابع عن كثب تطورات الأوضاع الأمنية والسياسية في الشقيقة مالي التي نعتبر استقرارها دعما لأمننا الاستراتيجي والقومي ركيزته اتفاق السلم والمصالحة الوطنية المنبثق عن مسار الجزائر وهو الحل الأمثل والدائم لإنهاء الخلاف بين الفرقاء الماليين الأشقاء.

وتابع بالقول "نحن نشعر بآلام الشعب المالي الشقيق، وخاصة المؤامرة التي مسته على حدودنا، فالتاريخ لا يرحم، وهو واضح"، مشيرا إلى اثر انهيار ليبيا في 2011، حملت قوافل من الشاحنات السلاح في 2012 متوجهة نحو الساحل، حتى انتهت الأوضاع إلى انقلاب في مالي وفراغ سياسي أزم الأمور.

واستطرد قائلا "نحن من حماة ودعاة الوحدة الوطنية، ولن نقبل تقسيم مالي أو الشعب المالي"، وأضاف أن الحل في مالي يكون عبر الشرعية الشعبية وإدماج الشباب المالي في تسيير البلاد، مع وضع حلول اقتصادية، معربا عن استعداد الجزائر لمساعدة هذا البلد الشقيق.

كما اعتبر أنه لا حل لمشكل الشمال والجنوب سوى بإدماج الطرفين في الجيش والإدارة، محذرا أنه في حال لم يحل المشكل المالي فورا، فإنه سيأخذ آفاقا أخرى يمكن أن تؤدي إلى انزلاقات قد تصل إلى دول أفريقية أخرى.

ومن جانب آخر، جدد السيد الرئيس موقف الجزائر من القضية الفلسطينية التي اعتبرها "أم القضايا" مؤكدا الدعم الثابت للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة وكفاحه لاسترجاع أرضه المسلوبة.

ولدى تطرقه إلى القضية الصحراوية، جدد رئيس الجمهورية الدعوة لتطبيق قرارات مجلس الأمن بخصوص ملف الصحراء الغربية لإجراء استفتاء تقرير المصير المؤجل منذ نحو ثلاثة عقود والتعجيل في تعيين مبعوث للأمين العام الأممي وتفعيل مسار المفاوضات بين طرفي النزاع.

وقال بهذا الصدد، أن فرض أمر الواقع لا يفيد، بدليل مرور 45 عاما دون حل يذكر، فلا ينبغي إذا التهرب من الحل الأنسب، وهو تقرير المصير.

وخلال كلمته، اغتنم السيد الرئيس الفرصة لإسداء عبارات الشكر والتقدير للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، من جنود وصف ضباط وضباط على كل المجهودات المبذولة حفاظا على أمن وسيادة البلاد في هذه الظروف الصعبة التي يمر بها العالم من أزمات متعددة الأسباب والأوجه التي أصبحت تهدد بشكل مباشر أمن الدول وكيانها.

وأوضح السيد الرئيس أن التغيير الذي تنشده الجزائر الجديدة هو ذاك التغيير الذي يستمد قوته من أصالة الشعب، وثوابته، ومرتكزاته ويستشرف المستقبل الواعي والواعد، تغيير عمودي وأفقي، تصحح فيه الاختلالات و تسد فيه الثغرات.

وأضاف أن اللقاء الدوري مع إطارات الجيش يأتي كسنة حميدة بين القائد الأعلى للقوات المسلحة وإطارات الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني عشية حدثين هامين يتكاملان في رؤية تجسيد بناء الجزائر الجديدة بكل ديمقراطية وحرية، الذكرى السادسة والستين لاندلاع الثورة التحريرية المباركة ونحن نستلهم منها روح الاستقلال وقوة الدولة بمؤسساتها الدستورية على رأسها الجيش الوطني الشعبي.

وقال أن "جيشنا باحترافيته وانضباطه المشهودان وهو فخرنا، ينبغي الاقتداء بنجاحاته وانتصاراته في كل المجالات التي يشرف فيها بلادنا باستمرار عسكريا، تكنولوجيا، اقتصاديا، إنسانيا وحتى رياضيا".

كما تطرق رئيس الجمهورية إلى استفتاء الفاتح نوفمبر والعودة للشعب ليعبر بصوته وبكل حرية وسيادة عن قناعته اتجاه التعديلات الدستورية المطروحة، متمنيا أن ينال تزكية الشعب الجزائري، من أجل وضع أسس الجزائر الجديدة عمادها السيادة الوطنية والتجسيد الحقيقي للعدالة الاجتماعية تطبيقا لمبادئ بيان أول نوفمبر ووصية الشهداء.

وتحدث السيد الرئيس عن انزعاج البعض لدسترة بيان أول نوفمبر والمجتمع المدني، مشددا في هذا الصدد على ضرورة احترام رسالة الشهداء رحمهم الله، الذين ضحوا بالنفس والنفيس لإحياء الوطن، وضرورة الوفاء لهم.

كما التزم بمواصلة تحقيق نماء شامل شرعنا فيه بتحرير المبادرات الاقتصادية على كافة الأصعدة وتقديم الشباب كحجر زاوية في اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، وهو يتحين هذه الفرصة لاثبات الذات وتفجير قدراته التي أبان عليها شبابنا خلال الجائحة، مشيدا بمستوى التكوين العالي الذي يتلقاه أشبال الأمة الأشاوس في مختلف التخصصات.

واختتم الرئيس تبون كلمته بالتأكيد على أن الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، يملك من التجارب والخبرات التي اكتسبها في صراعه المرير مع الإرهاب والدروس القاسية التي مر بها، وتكيفه الإيجابي مع مستجدات العصر العلمية والتكنولوجية، لقادر على أن يؤدي الأمانة، ويصون الوديعة، في مستوى الثقة التي وشحهُ بها شعبنا العظيم.

رئيس الجمهورية يؤكد:

إذا الشعب أراد التغيير فهذا أوانه

في لقاء مع الأسرة الإعلامية الجزائرية الذي جمعه مع ممثلي يوميتي «الخبر» و le soir d'Algérie ، والذي بث سهرة الأحد 20 سبتمبر 2020 على القنوات التلفزيونية والإذاعية الوطنية، أوضح السيد الرئيس أن الدولة التي يسعى إلى بنائها على ركيزة المبادئ النوفمبرية، هي دولة العدل والقانون التي تأخذ بحق الضعيف، وتضمن تكافؤ الفرص بعيدا عن الفوارق الاجتماعية بين المواطنين.

وأكد السيد الرئيس، في ذات الصدد، على أن لا تراجع عن شبر واحد عن سيادة الجزائر، وأن قضية الهوية محسومة منذ ميثاق 1976، ولا مساس بالثوابت، وسيبقى الإسلام دين الدولة في الدستور.

من جهة أخرى، ايمانا بالمبادئ النوفمبرية المساندة للحركات التحررية، جدد السيد الرئيس موقف الجزائر الثابت إزاء القضية الفلسطينية التي أضفى عليها طابع "القدسية".

وتحدث رئيس الجمهورية حول العديد من قضايا الساعة.. عن التغيير الهيكلي للدولة الذي يتطلب دستورا جديدا توافقيا، وخطة إعادة بناء الاقتصاد الوطني وتحريره من عقلية الريع، وعن قانون معاقبة المعتدين لفظيا أو جسديا على عمال قطاع الصحة، واختلاس الأموال، والبيروقراطية، بالإضافة إلى جائحة كوفيد- 19.

وهذه هي أهم التصريحات التي جاءت على لسان السيد الرئيس ردا على مجموعة من الأسئلة خصت الدبلوماسية، والدستور، والحريات، وتكنولوجية الاتصال، والشأن السياسي، والاقتصاد، والصحة..

حول الدبلوماسية..

القضية الفلسطينية "مقدسة" ولا نبارك التطبيع مع الكيان الصهوني

أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون أن القضية الفلسطينية "مقدسة" بالنسبة للشعب الجزائري، مُعربا، في ذات الصدد، عن تأسفه للهرولة للتطبيع مع الكيان الصهيوني التي لن تشارك فيها الجزائر ولن تباركها.

واعتبر رئيس الجمهورية أن القضية الفلسطينية هي أم القضايا في الشرق الأوسط وجوهرها، ولن يكون هناك حل في المنطقة بدون حل هذه القضية، بالإعلان عن فلسطين دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف.

الحل الدائم مستمد من الشرعية الشعبية الانتخابية لحل الأزمة الليبية

أما عن الشأن الليبي، جدد السيد الرئيس دعم الجزائر لحل دائم مستمد من الشرعية الشعبية الانتخابية تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة. كما أكد على ضرورة فرض الجزائر رأيها في حل الأزمة الليبية التي لا يمكن أن يكون بدونها.

وأعرب رئيس الجمهورية عن أمله في أن يتوج المسار القائم بليبيا بحل دائم وليس ظرفي لاسيما في ظل الترحيب الواسع بفكرة إقامة انتخابات التي تدعمها الأمم المتحدة، وأن يتم لم شمل الإخوة الليبيين ما بين بنغازي وطرابلس.

وتأسف السيد الرئيس لاستمرار الصراع الدولي داخل ليبيا، مبرزا أن الشعب الليبي يستحق أن يعيش في كنف الأمن والأمان والوحدة وأن يستغل إمكانياته وثروات بلاده.

لا حل في شمال مالي خارج اتفاق الجزائر

وحول الأزمة المالية، أكد رئيس الجمهورية على أن الجزائر تتابع عن كثب ما يجري في مالي، وتتواصل معها بشكل مستمر.

وأعرب السيد الرئيس عن أمله في أن تكون الفترة الانتقالية مقلصة الى أدنى حد وأن يكون على رأس الدولة شخصية مدنية حتى تشارك الجزائر في ايجاد الحل بهذه الدولة.

وأكد، في هذا الجانب، أن الجزائر لم تتحادث ولم تتشاور مع أي طرف دولي خارجي بخصوص هذه المسألة، مُؤكدا أن تسعين بالمائة من الحل المالي هو جزائري، وأنه ليس هناك حل بشمال مالي سوى بالرجوع الى الاتفاق الذي احتضنته الجزائر وكذا الشرعية الدستورية بهذا البلد.

قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار

من جهة أخرى، أكد رئيس الجمهورية أن الجزائر ليس لها أي مشكل مع دولة المغرب الشقيق، وأن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار مطروحة على مستوى هيئة الأمم المتحدة.

وذكر، في هذا الصدد، بموقف الملك المغربي الراحل حسن الثاني خلال زيارته للجزائر سنة 1989 من أجل الارتقاء بالعلاقات الأخوية الشائية بين البلدين دون ربطها بقضية الصحراء الغربية.

الجزائر لن تتراجع عن استرجاع رفات مقاوميها

وعن العلاقات الجزائرية-الفرنسية أكد رئيس الجمهورية أن الخلاف ما بين البلدين يظل

قائما طالما أن هناك الكثير يُنتظر تحقيقه في مجال الذاكرة.

وأضاف أن الجزائر ستعمل على جلب باقي الجماجم التي يزيد عددها عن المائة وكذا الأرشيف كما يجب الاعتراف بالجرائم المرتبكة في حق الشعب الجزائري.

وأوضح السيد الرئيس أن الجزائر تلمُس إرادة ايجابية من طرف الرئيس الفرنسي وبعض المستشارين لتحسين العلاقات بين البلدين، إلا أنه تبقى عدد من الأطراف واللوبيات الحاقدة التي ترعرعت في الكراهية تسعى الى تعكير الأجواء ومحاولة تعطيل مسار التهدئة، واصفا تعيين لمستشار والمؤرخ بنجامين ستورا من الطرف الفرنسي حول ملف الذاكرة بالقرار الصائب.

وشدد رئيس الجمهورية على أن الجزائر لن تتراجع عن شبر واحد من سيادتها وأنها مدركة للخلفيات والدواعي التي تحرك بعض الدوائر الحاقدة، مبرزا أن حل إشكال الذاكرة هو شرط لتحسين العلاقات بين البلدين.

من جانب آخر، ابرز السيد الرئيس جهود الدولة في مجال حفظ الذاكرة الوطنية على غرار القناة التلفزيونية "الذاكرة" التي سينطلق بثها في الفاتح نوفمبر القادم ذكرى اندلاع ثورة التحرير المجيدة.

حول الدستور..

إذا أراد الشعب التغيير فهذا أوانه

أفاد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أن للجنة الوطنية المكلفة بإعداد مشروع مراجعة القانون العضوي للانتخابات مهلة شهرين ونصف مبدئيا لتقديم عملها.

وأعرب رئيس الجمهورية عن أمله أن يصادق المواطنون على مشروع تعديل الدستور، للمرور مباشرة إلى مراجعة قانون الانتخابات الذي سيعرض على البرلمان من أجل الخروج، إذا كان في المستطاع، بمؤسسات جديدة منتخبة قبل نهاية السنة.

وفي سياق ذي صلة، شدد السيد الرئيس على أن المصلحة الوحيدة التي يتوجب مراعاتها هي مصلحة الشعب والوطن، ليُضيف بأن الخروج بمؤسسات منتخبة ناقصة المصداقية، بعد كل التغييرات التي أنجزت إلى غاية الآن، يُذهب المجهودات التي تبذلها الدولة هباءًا.

وفي حديثه عن أهم التغييرات التي سيحققها الدستور الذي سيعرض على الاستفتاء شهر نوفمبر القادم، أكد السيد الرئيس على ان التمثيل سيكون، من خلاله، حقيقيا، مع توفير صلاحيات واسعة للمنتخبين.

وتوقف، في هذا الصدد، عند الفضائح التي تكشف عنها المحاكمات الجارية، مشيرا إلى أن هذا الوضع لا يعني عدم وجود أشخاص انتخبوا بصورة نزيهة، غير أن صوتهم ربما لم يكن عاليا بالشكل الكافي في الهيئات المنتخبة أمام من أغراهم المال الفاسد.

وفي رده على سؤال حول إمكانية ظهور مقاومة لهذه التغييرات المنشودة، أكد رئيس الجمهورية أنه يراهن على ثِقل الشعب الذي يظل الفيصل، مُذكرا بسعيه إلى أخلقة الحياة السياسية مما يعني الإنصاف بين المواطنين، وترك الاختيار للشعب.

وشدد السيد الرئيس على أن الشعب إذا أراد التغيير فهذا أوانه، حتى لا تبقى الجزائر في الغموض الذي كان سائدا من قبل.

وفي سياق متصل، تطرق السيد الرئيس إلى الدور المنوط بالشباب ضمن الدستور الجديد، الذي يُنص على إدماج هذه الفئة بالإضافة إلى المجتمع المدني الذي أضحى، ولأول مرة، مدسترا وشريكا حقيقيا في تسيير أموره.

وبخصوص تنظيم الاستفتاء المقبل في ظل الأزمة الصحية نتيجة تفشي وباء كوفيد-19، أوضح رئيس الجمهورية بأن هذا الموعد سيشهد بدوره تطبيق بروتوكول صحي خلال عملية الاستفتاء من خلال تطبيق الإجراءات الصحية المتعارف عليها كالتباعد الجسدي وارتداء الكمامة وغيرها.

كما ذكر بأن التخوف من تنظيم هذا الموعد مثل التخوف الذي كان قد أبداه الكثيرون بالنسبة

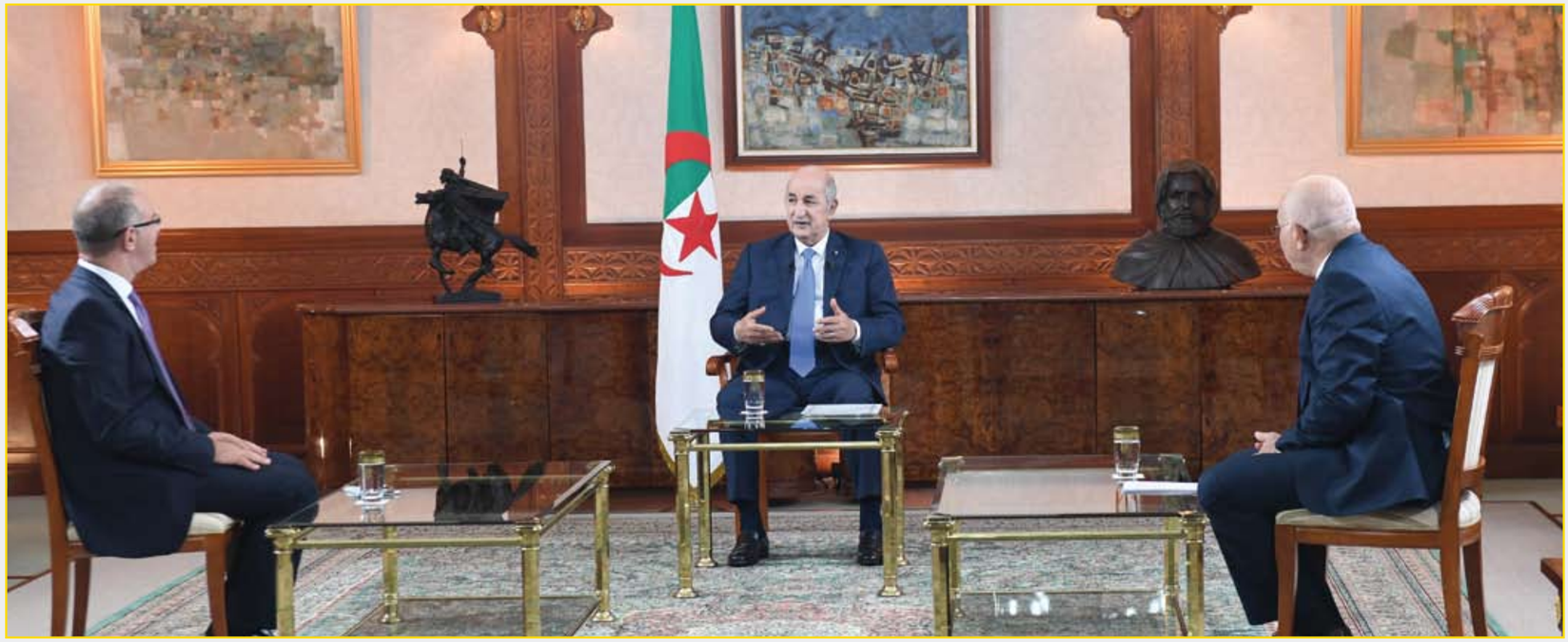

لتنظيم امتحاني شهادة المتوسط والبكالوريا، غير أنه أكد على أن الشعب واع في هذا الشأن. مُعربا عن أمله في أن يكون اللقاح الموجه لهذا الوباء حاضرا قبل تنظيم استفتاء الفاتح من نوفمبر المقبل.

أما عن السؤال المتعلق بالأصوات التي ارتفعت، تحت غطاء الحراك، منادية بإلغاء بعض المواد المتعلقة بالثوابت الوطنية التي ينص عليها القانون الأسمى للبلاد، شدد السيد الرئيس أن الهوية مفصول فيها وأن الأمازيغية لا تعني منطقة معينة بحد ذاتها، كما أن الإسلام يبقى دين الدولة.

حول الحريات..

لا يوجد أي تضييق على حرية الصحافة في الجزائر

أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أن حرية الصحافة مكفولة في الجزائر ولا يوجد أي تضييق عليها، مبرزا أن حرية التعبير لها حدود وأن هناك قانون يطبق على الجميع.

وتسأل السيد الرئيس، في هذا الصدد، عن إمكانية وُجود دولة في العالم بحجم الجزائر يكون فيها مائة وثمنين جريدة يومية، وما يقارب عن ثمان آلاف وخمس مائة صحفي، ويكون ورق الطباعة فيها ممول من الدولة وتستفيد الجرائد بها من الإشهار، ولا تعاقب بشكل من الأشكال الصحف التي تنشر كتابات كلها سب وشتم ومساس بالأمن العمومي.

وفي رده على سؤال يتعلق بخالد درارني الذي تمت إدانته مؤخرا بسنتين حبسا نافذا، أكد رئيس الجمهورية أنه لا يمكن الحكم بعدم وجود حرية التعبير في بلد ما بسبب شخص قضيته لا تتعلق بمجال الصحافة ولا توجد أي وثيقة رسمية تربط هذا الشخص بالقناة التي ادعى أنه يعمل فيها.

وشدد على أن حرية التعبير مكرسة وأنه إذا كان هناك تضييق فهو على الشتم، مُشيرا الى أن القانون يطبق على الجميع لوضع حد للفوضى. واستطرد في هذا الشأن قائلا أن القانون هو نفسه الذي يطبق في أوروبا ولا يوجد شخص دخل السجن في الجزائر بسبب مقال كتبه.

أما بخصوص تقارير بعض المنظمات الدولية التي تتحدث عن التضييق على حرية الاعلام في الجزائر، قال السيد الرئيس أن هذه التقارير لا تؤثر على سياسة الجزائر، لأن التغيير في الجزائر لا يرضي هذه المنظمات التي لا تريد الديمقراطية للشعب الجزائري وتعتبره شعبا من الدرجة الثانية. مبديا تأسفه لازدواجية المعايير في التعامل مع الأحداث.

وأضاف السيد الرئيس أن الجزائر مستهدفة من قبل بعض الاطراف التي تريد ضرب استقرارها، مؤكدا أن دولا تُكلف منظمات غير حكومية بهذه المهمة.

مُشيرا، من جهة أخرى، أن الجزائر تتعامل مع تقارير بعض المنظمات بجدية، نظرا لمصداقيتها، على غرار منظمة العفو الدولية، وذات الامر بالنسبة لمنظمة مراسلون بلا حدود التي تضم صحفيين محترمين.

حول تكنولوجيات الاتصال..

لن نتسامح مع مشكل انقطاع الانترنت

أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أنه لن يتسامح مستقبلا مع مشكل انقطاع الانترنت، مُشيرا الى أن الجزائر تسير نحو الاقتصاد الرقمي، ولا يمكن المضي في هذا المسار دون وجود أنترنت فعالة.

وقال السيد الرئيس أن هناك مشاكل يجب أن تتصدى لها الجزائر بمسؤولية، موضحا ان بتَوَليه المسؤولية كان يعلم ان الطريق غير مفروش بالورود، لكن الأمور ينبغي أن تحل تدريجيا.

حول الشأن السياسي..

ضرورة محاربة المال الفاسد واضفاء الشفافية على التسيير

أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على ضرورة محاربة المال الفاسد واضفاء الشفافية في التسيير من القاعدة الى القمة.

وأوضح السيد الرئيس، أن بناء الجزائر الجديدة يستدعي اضفاء الشفافية في التسيير من القاعدة الى القمة، بما فيها الرئيس، فلا يرى ازعاج في ان تقوم المفتشية العامة للمالية بإجراء تفتيش على مستوى رئاسة الجمهورية، باعتباره أمرا طبيعيا خاصة وان الشعب الجزائري يعيش في جمهورية وليس في مملكة، وعلى الكل الخضوع للمحاسبة داخل هذه الجمهورية في ظل احترام القانون.

وفي معرض حديثه عن المال الفاسد، قال السيد الرئيس أن هذه الظاهرة التي تغلغلت مثل السرطان في أوساط المجتمع، ينبغي محاربتها، لافتا الانتباه إلى أن القانون سيكون بالمرصاد لكل من تسول له نفسه مستقبلا استخدام المال الفاسد.

كما تطرق رئيس الجمهورية، في نفس السياق، الى نشاط جمعيات المجتمع المدني التي تورط البعض منها في قضايا فساد في حين بقي آخرون يؤدون دورهم على أكمل وجه لسد ثغرات تسيير مؤسسات الدولة.

وأوضح ان عدد الجمعيات سيصل الى أزيد من ثلاثين ألف جمعية على مستوى الأحياء والمداشر قصد إسماع صوت الشعب بطريقة منظمة وبعيدا عن الفوضى، وهو السبيل الذي يمكن بواسطته الرجوع الى شعار الجزائر الحقيقي وهو جمهورية ديمقراطية شعبية.

حول الاقتصاد..

تقليص قيمة التحويلات الاجتماعية دون المساس بالفئات الهشة

أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على ضرورة تقليص الميزانية المخصصة للتحويلات الاجتماعية، والتي تتراوح بين اثنى عشرة وأربعة عشرة مليار دولار سنويا، دون المساس بالفئات الاجتماعية الهشة.

وتابع بالقول ان الدولة الجزائرية شرعت في التكفل بالفئة الهشة التي يقل دخلها عن ثلاثين ألف دينار من خلال إعفائها من الضريبة على الدخل الإجمالي. وسيستمر في دعمها حتى يُضمن العيش الكريم لجميع الجزائريين.

مؤكدا، في سياق متصل، أن التعديل الدستوري الذي سيتم الاستفتاء عليه يوم الفاتح نوفمبر المقبل سوف يحافظ على الطابع الاجتماعي للدولة.

مراجعة قانون النقد والقرض

أعلن السيد الرئيس، عن مراجعة قانون النقد والقرض، الذي يعود الى ثلاثين سنة، وعن التفكير في ايجاد ميكانزمات للتكفل بمخاطر الصرف التي يتكبدها المتعاملون الاقتصاديون بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية.

وقال رئيس الجمهورية ان الجزائر تسير اليوم نحو اقتصاد منفتح على العالم وقانون النقد والقرض يجب أن يتم مراجعته مع اصلاح بنكي واصلاح جبائي.

وحول سؤال متعلق بانخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، وما ينجم عنه من خسائر صرف يتحملها المتعامل الاقتصادي، قال السيد الرئيس انه لا يعقل أن يخسر المستثمر بسبب الصرف، بل لا بد من ايجاد ميكانيزمات لحل انخفاض قيمة العملة.

واشار الى أن هذه المسألة التقنية تتطلب تدخل المختصين لتحديد شروط التكفل بالمستثمر في هذا المجال، مضيفا أنه سيطلب من بنك الجزائر مراجعة النزاعات القائمة بخصوص مخاطر الصرف.

وذكر أنه يمكن، على سبيل المثال لا الحصر، انشاء صندوق تعويض عن مخاطر الصرف. مؤكدا، في هذا السياق، على ضرورة العمل على اصلاح الاقتصاد وجلب الاستثمار من خلال توفير الاستقرار السياسي والقانوني والمالي.

فتح ورشات اقتصادية مباشرة بعد الانتخابات وقصد تحقيق قفزة اقتصادية نوعية تتم بالتشاور مع كل الفئات الفاعلة في المجتمع، سيتم، حسب السيد الرئيس فتح ورشات اقتصادية مباشرة بعد الانتخابات تُنظم من طرف لجنة وطنية تشمل اقتصاديين واجتماعيين ونقابيين وصحفيين وأئمة وكل فئات المجتمع الأخرى.

الشراكة مع الاتحاد الأوربي لن تكون على حساب مصلحة الجزائر الاقتصادية

أكد رئيس الجمهورية أن الجزائر لن تتراجع عن اتفاق الشراكة الذي يربطها مع الاتحاد الأوربي ولكنها ستراجع رزنامة التفكيك الجمركي المبرمجة وفق مصلحتها الاقتصادية.

وقال السيد الرئيس أنه لا تراجع عن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي ولا يمكن الابتعاد عن هذا الاتفاق عبر تمسك الجزائر بمصلحتها الاقتصادية وسعيها لتجسيد اقتصاد غير قائم على الريع.

حول الشأن الصحي..

إشراك المختصين في قرار استئناف الدراسة

تطرق الرئيس تبون للوضع الصحي في البلاد في ظل انتشار وباء كوفيد 19، مشيدا بدرجة الوعي التي أصبح يتسم بها الجزائريون في تعاملهم مع

هذا الوباء وتقيدهم بالتدابير الوقائية، كاشفا عن المخصصات المالية لمواجهة الجائحة والتي قدرت ب 165 مليار دج، بالإضافة إلى جهود الدولة في إجلاء قرابة 33 ألف جزائري كانوا متواجدين في 44 دولة وتم تسجيل 44 حالة مؤكدة بينهم و4 وفيات.

وأكد السيد الرئيس على أن قرار فتح المدارس لن يتخذه بمفرده ولن يكون قرارا سلطويا، بل بالتشاور مع علماء الطب الجزائريين ومع الهيئة الوطنية المختصة التي سوف تتحمل مسؤوليتها.

وشدد، في هذا الصدد، على أن الجزائر اختارت حماية المواطن، مشيرا إلى إمكانية برمجة دخول مدرسي حسب وضعية كل ولاية و ليس بالضرورة أن يتم هذا الدخول في يوم واحد عبر كل ولايات الوطن.

وبالنسبة للدخول الجامعي، أوضح رئيس الجمهورية بأنه سيكون للجامعة استقلالية في تحديد تاريخ هذا الدخول، بحيث لن يكون للجزائر يوم موحد للدخول الجامعي، بل كل حسب تنظيمه وامكانياته.

رئيس الجمهورية:

نسعى لبناء دولة نوفمبرية واجتماعية قوية وعادلة..

اللقاء الذي جمعه بممثلي يوميتي «الشعب» و«le courrier d'Algérie»، والذي بث سهرة يوم الأحد 19 جويلية 2020 على القنوات التلفزيونية والإذاعية الوطنية، شدد السيد الرئيس في تصريحاته على أن الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه هو إنقاذ الوطن، مشيرا، في ذات السياق، إلى أن الوضع العام في الجزائر يسير من حسن إلى أحسن رغم محاولات البعض خلق البلبلة وإضعاف البلاد. ملحا في ذات السياق على ضرورة تعزيز اللحمة بين الجزائريين.

وفي سياق متصل، تعهد رئيس الجمهورية بعقوبات صارمة ضد كل من يعتدي على عمال قطاع الصحة خلال أدائهم مهامهم، مجددا أيضا عهده باسترجاع الأموال المنهوبة المهربة إلى الخارج. أما عن الأزمة الليبية لوح رئيس الجمهورية عن إمكانية إطلاق مبادرة جزائرية - تونسية لحل الأزمة بالحوار والمفاوضات

وهذه هي تفاصيل الاجابات التي تفضل بها السيد الرئيس ردا على أسئلة الصحفيين بخصوص الوضع الصحي في البلاد والشأن الإجتماعي ومستجدات الحياة السياسية والدبلوماسية..

الوضع الصحي..

قانون صارم بعقوبات مشددة لحماية عمال الصحة

أعلن رئيس الجمهورية، لدى تطرقه إلى الوضع الصحي بالبلاد، أنه سيتم تشديد العقوبات ضد الأشخاص المعتدين على الأطقم الطبية، من خلال قانون صارم، معربا عن تأله كشخص وكمواطن وكرئيس من تصرفات مخزية لبعض المواطنين لاعتدائهم اللفظي او الجسدي على أطباء وممرضين.

وشدد رئيس الجمهورية باسم الدولة وباسم الشعب الجزائري اللهجة على المعتدين على من اعتبرهم مجاهدين حقا، وستتراوح عقوبتهم ما بين خمس إلى عشر سنوات حبسا نافذا. فالاطباء والممرضون يعرضون انفسهم للتهلكة يوميا منذ بداية الجائحة خدمة للوطن والمواطنين. فمن لم يدفع حياته ثمنا، فارق أبناءه لأزيد من أربعة أشهر..

لا تسامح مع من يعرض الصحة العمومية للخطر

وبخصوص عيد الاضحى المبارك، أكد رئيس الجمهورية أن لا تسامح مع من يعرض صحة المواطن للخطر، داعيا الجزائريين الى التحلي باليقظة والوعي لمواجهة هذا الوضع.

الوضع الاقتصادي..

بناء الاقتصاد الوطني يمر عبر محاربة المال الفاسد وبناء مؤسسات قوية ونظيفة

اكد السيد الرئيس ان الاقتصاد الوطني بحاجة الى تغييرات جذرية وهيكلية، مشيرا الى ان بناء الاقتصاد يمر عبر محاربة المال الفاسد وبناء مؤسسات قوية ونظيفة.

وقال رئيس الجمهورية، في هذا الصدد، ان الانطلاقة الفعلية للاقتصاد الوطني تمر ببسط الرقابة عبر مؤسسات قوية، مضيفا انه لا يمكن تحقيق انطلاقة اقتصادية الا بالتطهير ومحاربة الفساد واسترجاع الأموال المنهوبة.

وبمأن الوصفة تأتي بعد تشخيص المرض، أوضح السيد الرئيس أنه يجب البدء في تطهير المناخ القديم ومحاربة الفساد واسترجاع الأموال والحرص على ان لا يتكرر ما تم من قبل وكل ما انجر عنه في المعاملات الاقتصادية الغير أخلاقية.

ولن يكون الاصلاح حسب رئيس الجمهورية إلا بسد الثغرات الموجودة في القوانين السابقة خصوصا المتعلقة بالاستثمار والاقتصاد وهذا من اجل تعزيز الرقابة، مشيرا، في هذا السياق، الى ان الدستور والقوانين القادمة ستسمح ببسط النية الحسنة في المجتمع ولن تسمح بالأخطاء السابقة.

ويرى السيد الرئيس ضرورة فصل المال عن السلطة لأنه يؤثر على الديمقراطية كما يجب إزاحة المال الفاسد لبناء مؤسسات قوية ونظيفة تمثل رغبة الشعب، مشيرا الى ان المنافسة يجب ان تكون بالأفكار والنزاهة من خلال بناء مؤسسات قوية.

وحث رئيس الجمهورية المواطنين على التبليغ عن الفساد وعن التجاوزات، مضيفا انه يجب ان تكون هناك كذلك عدالة قوية لردع المخالفين وحماية المواطنين البسطاء الأكثر تضررا من التجاوزات والممارسات كالرشوة.

وفيما يخص استرجاع الأموال المنهوبة، جدد السيد تبون التزامه بأن هذه الأموال سيتم استرجاعها ما ان تتوفر كل المعطيات.

الدستور القادم سيساهم في إعادة بعث الاقتصاد الوطني

من جهة أخرى، اكد رئيس الجمهورية ان الدستور القادم سيساهم في إعادة بعث الاقتصاد الوطني، الذي كان بحاجة الى تغييرات جذرية وهيكلية تمت مباشرتها.

وقال الرئيس تبون، أنه يجب ان يكون هناك توافق بين السياسة والاقتصاد، مضيفا ان التغيير وحل تراكمات عشرين سنة لا يأتي بين عشية وضحاها. واكد انه يوجد النية الحسنة والإرادة في التغيير وانه تمت مباشرة اتخاذ القرارات التي من شأنها إحداث التغيير والتي لا يمكن جني ثمارها إلا بعد بضعة اشهر في الوضع العادي فماذا وتزامنها مع الجائحة الصحية.

كما اكد الرئيس ان الدستور الجديد سيسمح بتعزيز الرقابة عبر المؤسسات وأخلقة الحياة السياسة والاقتصادية، مضيفا ان القرار الاقتصادي يجب ان يكون قرار مؤسساتي يمتاز بالشفافية وليس قرار فردي.

وبالتالي، يرى السيد الرئيس، أن هذه المؤسسات القوية ستسمح كذلك للمواطن بمراقبة التسيير والمال العام وهو ما يؤدي بالتقدم الحقيقي سواء من الناحية الاجتماعية أو السياسية او الاقتصادية.

توفر الإمكانيات المالية لتجسيد خطة إعادة بناء الاقتصاد الوطني

أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على توفر الإمكانيات المالية التي تسمح بتطبيق خطة إعادة البناء الاقتصاد الوطني التي سيشرع فيها قريبا.

وصرح السيد الرئيس بأن احتياطيات الصرف الحالية والتي تقدر بستين مليار دولار كافية لإعادة الانطلاق، في الوقت الذي تسعى فيه بعض الدول لاقتراض بضعة ملايير من المؤسسات الدولية. وفضلا عن ذلك، فإنه يتوقع أن تبلغ عوائد المحروقات حوالي خمس وعشرين مليار دولار يضاف إليها خمس وعشرين مليار دولار من قطاع الفلاحة، وتبقى حسب الرئيس العبرة في حسن التسيير.

وفي هذا الصدد، أعلن السيد الرئيس عن الشروع قريبا في إجراء تغييرات على الصعيد الاقتصادي بهدف إنهاء التبعية للمحروقات وبناء اقتصاد جديد مبني على خلق الثروة والتنافسية والابتكار.

وأضاف أنه من الممكن الانتهاء من تطبيق هذه الإصلاحات خلال العهدة الرئاسية الحالية كما يمكن أن تتواصل من طرف الرئيس المقبل إلا إذا عبر المواطن عن رغبة أخرى، مؤكدا، في هذه السياق، بأن مثل هذه المسائل الجوهرية والمصيرية للأمة غير مرتبطة بشخص بعينه.

كما أعرب عن أمله في أن تحظى خطة إعادة بناء الاقتصاد الوطني التي سيعلن عنها في اجتماع 16 و17 أغسطس 2020، بالاجماع أو على الأقل شبه إجماع.

خفض مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد إلى عشرين بالمائة في غضون 2021

أكد رئيس الجمهورية أن الدولة عازمة كتحد على تحقيق خطة تخفيض مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني إلى عشرين بالمائة وهو ما يمكن ان يتحقق في نهاية العام الجاري إلى غاية 2021. وستكرس هذه الخطة نظرة جديدة للاقتصاد الوطني، الذي طالما اعتمد على الريع النفطي والتجارة، وستقوم على الصناعة وخلق ثروات جديدة بديلة للمحروقات.

كما ترتكز النظرة الجديدة على خلق جيل جديد من المقاولين وإضفاء دور مركزي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجانب المؤسسات المصغرة والناشئة المولدة لمناصب الشغل، من جهة، وفي متناول أصحاب المشاريع، من جهة اخرى.

وفي هذه الرؤية الجديدة، سيشكل قطاع المحروقات دعامة اضافية للاقتصاد الوطني لكن مع ضرورة خلق القيمة المضافة حيث سيتم التخلي نهائيا عن استيراد الوقود ابتداء من عام 2021، حسب رئيس الجمهورية.

وبالموازاة مع ذلك، سيتم تنمية المنتج الوطني وتوسيع النشاط الفلاحي واستغلال الثروات المنجمية التي تزخر بها البلاد.

وأكد رئيس الجمهورية بان هذه التغييرات الاقتصادية ستجسد رغبة الجزائريين في تغيير نمط التسيير البلاد والمعبر عنها في 22 فبراير 2019. وعليه فإن هذه الاصلاحات الاقتصادية ستأتي بالتوازي مع التغييرات الهيكلية على الصعيد السياسي والتي تهدف أخلقة الحياة العامة وتعزيز رقابة المواطنين على التسيير والمال العام والوصول بقرارات مؤسساتية، شفافة وغير فردية يكتب لها بالتالي الدوام.

مراجعة القوانين المنظمة للاقتصاد

شدد رئيس الجمهورية على ضرورة مراجعة القوانين المؤطرة للاقتصاد الوطني من اجل تطهير المناخ الاقتصادي وإحداث قطيعة مع ممارسات الماضي حيث كان يستفيد البعض من بعض الثغرات القانونية لاسيما في مجال الصفقات العمومية والتحويلات المالية نحو الخارج.

شركاء أصدقاء..
لا استدانة خارجية ولا طبع للعملة

في رده على سؤال حول الشركاء الأجانب الذين يمكنهم المساهمة في تنفيذ الخطة الاقتصادية الجديدة، أكد السيد الرئيس أن هناك عدة دول صديقة قوية اقتصاديا من الممكن أن ترافق الجزائريين في تنفيذ الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة، في الوقت الذي جدد فيه رفضه التام للاستدانة الخارجية أو اللجوء إلى التمويل غير التقليدي.

الوضع الاجتماعي..

مناطق الظل يجب أن تزول

شدد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون على أهمية الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة من خلال الحرص على توزيع الدخل القومي على جميع المواطنين بالقسطاس معتبرا بان الفوارق الاجتماعية تشكل قنبلة موقوتة يمكن ان تنفجر مستقبلا.

وفي هذا الصدد، لفت الانتباه إلى ضرورة ان تحظى مناطق الظل بحظها في التنمية صيانة لكرامة المواطن، وتوفير فرص متكافئة لجميع أبناء الوطن، مؤكدا ان اغلب المواطنين يطلبون العيش بكرامة وليس الثراء. مضيفا أن لا احد يرضى لجزائر اليوم وجود مواطن يعيش في وضعية مزرية.

قانون المالية لسنة 2021 سيحدد تفاصيل التكفل بالمؤسسات المتضررة

كشف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أن قانون المالية لسنة 2021 سيحدد كل تفاصيل التكفل المالي للدولة بالمؤسسات الاقتصادية المتضررة من جائحة كوفيد19-.

وأكد الرئيس تبون، على أن الدولة ستتكفل بتعويض المؤسسات المتضررة، مشيرا، في نفس الوقت، الى ضرورة حماية البنوك، من خلال القانون، من أجل السماح لها بالقيام بدورها في هذا المجال.

غير أنه شدد على ضرورة النزاهة في الادلاء بالتصريحات للمؤسسات الاقتصادية المتضررة حتى لا تبنى العلاقة على الشك ويصبح تقييم وتقويم التعويض مشكل يصعب حله، وتُصدر قرارات غير متماشية مع الواقع فأخلقة حياة المواطن ونزاهة المتضررين ستسمح بتكفل مادي وضريبي عادل.

البيروقراطية عدوة الجزائر

حذر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون من استمرار بعض الممارسات البيروقراطية، التي وصفها بأنها عدوة الجزائر. واستغرب أن هناك من لم يستفد بعد من الدفعة العشر آلاف دينار، في حين كان يفترض أن يستفيد المتضررون من الدفعة الثالثة.

كما انتقد الرئيس تبون التأخر المسجل في حصول مهنيي الصحة على المنحة الاستثنائية التي أقرتها الدولة لهم تعويضا عن مواجهتهم جائحة كوفيد19-.

الحياة السياسية..

هدفنا إنقاذ الوطن والدستور الجديد يعزز أخلقة الحياة السياسية والاقتصادية

أكد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أن هدف الجزائر الجديدة يتمثل في إنقاذ الوطن الذي يشكل واجبا وطنيا وحقا لكل الجزائريين، مشددا على أن الجميع مرحب به للمشاركة من أجل الخروج من الوضعية التي تعيشها البلاد وتفادي دوامة ممارسة الإقصاء من طرف المجموعة التي تكون في التسيير، مُعلنا فتح الباب أمام كل الكفاءات الوطنية.

وفيما أكد على ضرورة تعزيز اللحمة بين الجزائريين، دعا رئيس الجمهورية إلى الفصل نهائيا بين الماضي والحاضر من أجل بناء مستقبل يكون امتدادا للحاضر الذي تسعى الجزائر اليوم إلى بنائه.

وبهذا الصدد، طمأن الرئيس تبون المواطنين بأن الأمور تسير من حسن إلى أحسن، وذلك بالرغم من وجود أشخاص ضعاف الإيمان والوطنية، يريدون إضعاف البلاد وخلق البلبلة.

وفي ذات السياق، أشار رئيس الجمهورية إلى أن التغيير الهيكلي للدولة الجديدة يتطلب دستورا جديدا يأخذ العبرة من كل الدساتير الماضية ليكون دستورا توافقيا يدوم أطول مدة ممكنة، مشددا على ضرورة الوصول إلى قوانين تضمن أخلقة الحياة السياسية والاقتصادية وتؤدي إلى قرار اقتصادي مؤسساتي يكتب له الدوام ويسمح بمراقبة المواطنين لتسيير المال العام.

نجاح الارادة السياسية يتطلب مساندة المواطن

وبعد أن جدد التأكيد على وجود إرادة سياسية قوية للتغيير، قال الرئيس تبون أن نجاح هذه الإرادة السياسية يتطلب مساندة المواطن، مضيفا أنه كان مرشح المجتمع المدني والشباب، وأنه رفض الانتماء لأي حزب سياسي لأنه «رئيس كل الجزائريين.

واعتبر أن المجتمع المدني هو الأهم بالنسبة لحل المشاكل اليومية للمواطن، وأن الحركة الجمعوية هي روح الوطن، مبرزا أن هذا ما دفعه إلى تعيين مستشار خاص بالحركة الجمعوية.

وأوضح السيد تبون أن الدولة التي يسعى إلى بنائها انطلاقا من انتمائه النوفمبري، هي دولة قوية تقيم العدل والقانون وتأخذ بحق الضعيف، وهي أيضا دولة اجتماعية تضمن تكافؤ الفرص وعادلة تحارب الفقر وتحرص على توزيع الدخل الوطني بالعدل، مؤكدا أنه يرفض الفوارق الاجتماعية بين المواطنين معتبرا هذه الفوارق قنبلة موقوتة تهدد وحدة الوطن.

ومن هذا المنطلق، أكد رئيس الجمهورية على ضرورة محاربة كل أشكال الفساد التي تضر بالوطن وبالمواطن، وفي مقدمتها الرشوة التي تلحق ضررا مباشرا بالمواطن الذي يتعرض للابتزاز من أجل نيل حقه، وكشف عن عدة حالات رشوة تمت معاقبة المتورطين فيها، داعيا المواطنين إلى التبليغ عن كل الانحرافات والدفاع عن حقوقهم في إطار القانون.

كما أبرز الرئيس تبون، أهمية الفصل بين المال والسلطة، على اعتبار أن المال الفاسد يؤدي إلى مؤسسات ضعيفة، وأشار إلى أن المنافسة لابد أن تكون بالأفكار والمصداقية والنزاهة وأن يترك الخيار للمواطن.

بناء جزائر جديدة لن يكون بالاقصاء

ولفت إلى أن بناء الجزائر الجديدة بسواعد كل أبنائها، يتم بالإرادة السياسية وبالروح الوطنية وبدون إقصاء لأي جزائري، مبرزا الإمكانيات التي يتمتع بها الجيل الجديد المتخرج من 110 جامعة ومدرسة عليا تنتج سنويا 200 ألف من الكفاءات الشابة التي دعا إلى منحها الفرصة وتسهيل دخولها في الحياة السياسية وخلق جيل جديد من المقاولين وبعث نفس جديد في المؤسسات المنتخبة وفي الاقتصاد.

ملف الذاكرة..

تعيين السيد عبد المجيد شيخي للتكفل بملف الذاكرة

في سياق آخر، أعلن رئيس الجمهورية ردا على سؤال حول الشخصية التي اختارها لمناقشة الملفات المتعلقة بالذاكرة مع الطرف الفرنسي، المتمثل في المؤرخ بنجامين ستورا، عن تعيين المستشار لدى رئاسة الجمهورية المكلف بالأرشيف الوطني والذاكرة الوطنية السيد عبد المجيد شيخي للقيام بهذه المهمة وأنه قد تم تبليغ الطرف الفرنسي بهذا القرار.

مضيفا، في هذا الصدد، أنه اتفق مع الرئيس الفرنسي على تناول مسألة الذاكرة بصفة عادية وأن الأمور أصبحت واضحة ودون تشنج.

الدبلوماسية..

إمكانية إطلاق مبادرة جزائرية ـ تونسية تجاه الأزمة في ليبيا

كشف رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، عن إمكانية إطلاق مبادرة جزائرية ـ تونسية تجاه الأزمة في ليبيا، معربا في الوقت ذاته عن تفاؤله بإيجاد حل قريب لها بعيدا عن لغة السلاح، في حين شدد على أن بلادنا لا تؤيد أبدا القرارات الانفرادية، كما أنها لا تعمل ضدها، باعتبارها تقف بنفس المسافة إزاء الفرقاء في هذا البلد الجار.

وذكر السيد تبون، أن هناك نظرة ايجابية للحل الجزائري الذي يمكن أن يكون جزائريا- تونسيا، مشيرا إلى أن الحل يجب أن يكون فوق طاولة الحوار، وأن استخدام السلاح لم ولن يحل أي مشكل، ليستطرد بالتأكيد على ان الجزائر من مبادئها الأساسية رفضها أن توضع أمام الأمر الواقع.

واعتبر الرئيس، في هذا الشأن أن الجزائر لا تنفرد برأيها ولا يمكنها فرض أي مبادرة أو حل دون أن تتبنّاه الأمم المتحدة ومجلس الأمن، مضيفا أن من يحب الخير للشعب الليبي يجب أن يتركه ليقرر مصيره بالرجوع إلى الشرعية الشعبية، تحت وصاية الأمم المتحدة.

وذكر رئيس الجمهورية، أن الجزائر قريبة من الشعب الليبي، وكانت قد حذرت من بعض التصرفات، معبرا عن أسفه لما آلت إليه الأوضاع بليبيا.

نحذر من صوملة ليبيا بعد محاولات إقحام بعض القبائل في حمل السلاح

كما تأسف الرئيس تبون، لمحاولات إقحام بعض القبائل في حمل السلاح في ليبيا خلال الساعات الأخيرة، وعبر، في هذا الصدد، عن قلقه من تحويل هذا البلد إلى ميدان صراع بين القوى الكبرى، واصفا ذلك بالأمر الخطير الذي قد يعصف بالبلاد ويؤول بها لما آلت إليه الصومال، ولن يكون بإمكان أيا كان عندئذ فعل أي شيء لليبيا.

وأكد السيد تبون، أن الجزائر تواصل مشاوراتها المستمرة مع جميع الأطراف الدولية للبحث عن سبل حل الأزمة بهذا البلد الشقيق في أقرب الآجال، مشيرا إلى أنه في اتصال حثيث مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والرئيس التونسي قيس سعيد، والرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون.

وأشار، في هذا الصدد، إلى قنوات الاتصال والتشاور المفتوحة بين الجزائر والعديد من الدول، على غرار موريتانيا وتركيا ومصر وغيرها عن طريق وزراء الخارجية، في حين تأسف، من جانب آخر، لعدم التزام الكثير من الأطراف بما انبثق عن مؤتمر برلين.

رئيس الجمهورية: لا أعتزم البقاء في السلطة..

في الحوار الأول الذي جمع رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون مع الجريدة الفرنسية «لوبينيون» ونشر يوم 13 جويلية 2020، شدد السيد الرئيس على أن لا تسامح مع من يريد أن يملي على الجزائر أوامره.

ودعا الرئيس الفرنسي السيد ايمانويل ماكرون إلى الكفاح ضد جماعات الضغط... وهي الأقلية التي تحاول تقويض عمله خاصة الانتقاميين المعروفين بمناهضتهم لكل ما هو جزائري.

وأوضح السيد الرئيس أن الجزائريون متمسكون باعتراف الدولة الفرنسية بما اقترفته في الجزائر. مذكرا، في ذات السياق، أن من 1832 إلى 1962 بلغ شهداء الجزائر 5,6 مليون شهيد، في الوقت الذي يعتقد فيه بعض الفرنسيين أن الجزائر بيعت ولم تُحرر وأن الجنرال ديغول خائن.

فللتوجه نحو علاقات ثنائية جزائرية فرنسية مُجدية، خاصة، اقتصاديا، يَرى رئيس الجمهورية ضرورة مواجهة الملفات المؤلمة العالقة كملف التجارب النووية الذي تظل آثاره المؤلمة على سكان بعض المناطق في الجزائر بالغة.

وهذه هي أهم التصريحات التي جاءت على لسان السيد الرئيس ردا على أسئلة صحفي يومية «لوبينيون» الفرنسية..

يمكن للجزائر وفرنسا المضي قدما بعد تجاوزهما مشاكل الذاكرة

وعند تطرقه الى مكالمته الهاتفية مع نظيره الفرنسي الرئيس ايمانويل ماكرون والتي تطرقا من خلالها إلى مسائل الذاكرة، أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بان الجزائر وفرنسا يمكنهما المضي قدما بهدوء كبير بعد تجاوز مشاكل الذاكرة، مشيرا الى أهمية مواجهة الاحداث الاليمة للماضي والانطلاق مجددا على أساس علاقات مريحة للبلدين.

تعاون إنساني، علمي واقتصادي...

وذكر السيد الرئيس أن هناك تعاون إنساني وعلمي واقتصادي قائم بين البلدين. موضحا أن فرنسا قد خسرت في الآونة الأخيرة مكانتها كأول بلد مورد للجزائر، ولكن ليس بصفة نهائية، فالجزائر لديها جالية في فرنسا تريد حمايتها وخدمتها.

متمسكون باعتراف فرنسا بجرائمها في الجزائر

في سياق متصل، أشار السيد الرئيس إلى أن الجزائريين متمسكين باعتراف الدولة الفرنسية بأفعالها أكثر من التعويض المادي، إذ أن التعويض الوحيد الممكن هو ذلك الخاص بالتجارب النووية التي لا تزال آثارها حية لدى بعض السكان لاسيما أولئك المصابين بتشوهات، وبعض المواقع لم تتم معالجتها بعد.

ماكرون من جيل ما بعد الاستقلال وعليه مكافحة اللوبيات المعادية للجزائر

وحول رده على تعقيب الصحفي بأن الرئيس الفرنسي، السيد ايمانويل ماكرون قد قدم اعتذاره من زوجة موريس أودان، أشار السيد الرئيس أن هناك حوالي عشرين مليون فرنسي كانت لهم علاقات من قريب او بعيد مع الجزائر من خلال خدمتهم العسكرية او تاريخ اسلافهم، فالرئيس ميتيران هو أول من أعطى أمرا بإعدام أول جزائري بالمقصلة، والرئيس جاك شيراك أدى خدمته العسكرية في الجزائر ابان الثورة التحريرية، والرئيس فرانسوا هولاند خاض تربصه في سفارة فرنسا بالجزائر، بينما الرئيس ايمانويل ماكرون فهو ينتمي إلى الجيل الجديد فلم يكن مولودا بعد عند الاستقلال ولم يحتك باللوبيات المعادية للجزائر، لذلك اعترف ان الاستعمار كان مأساة تشبه إلى حد بعيد محرقة الهولوكوست.

بل اكثر من ذلك، دعا السيد الرئيس الرئيس الفرنسي السيد ماكرون إلى مكافحة اللوبيات والأقليات التي تبقى خطيرة وتحاول التشويش على عمله، وعليه أيضا مكافحة الشخصيات المتعطشة للانتقام والمعروفة بعدائيتها لكل ما هو جزائري، حيث أكد السيد الرئيس للصحفي أن هؤلاء يعتقدون أن الجزائر بيعت ولم تحرر وأن الجنيرال ديغول خائن، وأن هناك تكتل آخر يؤمن بأن الجزائر لا يجب أن تبرز بل يجب أن تبقى دائما تحت السيطرة والمراقبة من خلال ابقائها في دائرة ضعف معينة ومنعها من التأثير على محيطها، الأمر الذي يصفه السيد الرئيس بالغير طبيعي على اعتبار الدور المشرف الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية والذي ستظل تلعبه، فلا أحد حسب السيد الرئيس يمكنه توقيف عجلة التاريخ ويوقف مضي الجزائر نحو التطور والازدهار.

الجزائر دولة محورية في المنطقة

أكد السيد الرئيس ردا على سؤال يخص المكانة التي يمكن أن تكون للجزائر في المحفل الأممي بعد الضعف الدبلوماسي الذي شهدته خلال العهدة الأخيرة للرئيس بوتفليقة، أن الجزائر احدى الدول المحورية في المنطقة، وستسعى جاهدتا إلى ابراز اكثر انتماءها الافريقي وتعزيز دبلوماسيتها في منطقة المتوسط، في الجنوب الصحراوي وفي المنطقة العربية.

مشيرا، في هذا الصدد، إلى الدراسة الأمريكية التي اجريت عام 1994 والتي أكدت على أن الجزائر تعد من الدول الثلاثة المحورية في المنطقة بالاضافة إلى نيجيريا وافريقيا الجنوبية، مؤكدا أن الجزائر تدافع عن ثقافة سلمية وتتوسط وتسعى لارساء السلام بين المتحاربين.

وفي هذا الاطار ذكر السيد الرئيس ان الجزائر قامت مؤخرا بمحو 1.4 مليار دولار من ديون الدول الافريقية دون أن تتغنى بذلك في كل فرصة.

الجزائر حرة وسيدة قراراتها

وحول سؤال عن امكانية ترويجه لقومية أكثر ديمقراطية، كما يجسدها فرحات عباس ومصالي الحاج، قال السيد الرئيس أن علامته هي الوطنية، وأنه ترعرع في عائلة وطنية ووالده عاش اثنى عشرة سنة تحت الإقامة الجبرية والمراقبة لأنه ينتمي إلى جمعية العلماء، وأنه اليوم يفكر مثل أي جزائري عاش في شبابه مخاض الاستعمار والحرمان، يحب ويقدس وطنا عان الكثير، فمن الاحتلال الروماني الذي بقي العديد من القرون، إلى الإسبانيين الذين جاءوا من بعد ثم الأتراك باسم الخليفة وفي الأخير الفرنسيين. الجزائريون اليوم أحرار وسيبقون كذلك.

الصين وروسيا حلفاؤنا الطبيعيون ولدينا علاقات وثيقة مع الأمريكان

عن علاقة الجزائر بالصين اقتصاديا، وروسيا عسكريا، أجاب السيد الرئيس أنهما حلفاءها الطبيعيان. فالصين اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة في 20 ديسمبر 1958 وفتحت بذلك الطريق أمام علاقات دبلوماسية غير محدودة، كذلك الجزائر من بين الدول التي حاربت كثيرا لأجل أن تكون الصين من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أما روسيا فقد ساعدت الجزائر كثيرا في بداية الاستقلال وعلاقاتهما متواصلة، ليس بحكم الخيار العقائدي أو الإيديولوجي. كما للجزائر علاقات وثيقة مع الأمريكان.

وعن وجهة نظره من اعراض الولايات المتحدة عن الاهتمام بالعالم العربي في الآونة الأخيرة، أوضح السيد الرئيس أن نظام الإدارة السياسية الأمريكية وإسقاطه في المستقبل ليس بالضرورة متجسد في قادة اللحظة فلا تزال الولايات المتحدة قوة عظمى وصوت في الأمم المتحدة، لديهم رؤية جيواستراتيجية عالمية، مهتمون بأفريقيا والعالم العربي، حتى لو لم تعد بنفس الكثافة. فغالبًا ما تكون السياسة الخارجية نتيجة طبيعية للوضع الداخلي.

استقرار جارتنا ليبيا قضية أمن قومي

وبخصوص حكم الجزائر على سلوك تركيا في ليبيا ذكر السيد الرئيس أن ليبيا ساعدت الجزائر خلال حرب التحرير من خلال استضافة المجاهدين على أراضيها ومن واجب الجزائر اليوم مساعدتها وان أزعج هذا الأمر الدول التي تعمل باسم مصالحها الاقتصادية.

وبعد أن جدد استعداد الجزائر لاستضافة محادثات تحت رعاية الأمم المتحدة، أكد رئيس الجمهورية أن الليبيين يريدون السلام ويجب العمل على خارطة طريق جديدة تؤدي إلى انتخابات هادئة في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات تحت إشراف الأمم المتحدة وحكومة انتقالية تنبثق عن إجماع وطني.

وحول سؤال ألا تخشى الجزائر أن يتم التفاوض على مستقبل ليبيا بين أنقرة وموسكو، أكد رئيس الجمهورية أن إعادة الاستقرار إلى ليبيا هو رهان أمن وطن، مذكرا أن الجزائر مع جميع الأعمال التي قد تفضي إلى وقف إطلاق النار وان كان مجرد بداية للحل.

مؤكدا في ذات السياق، أن بلدان الجوار الثلاث: الجزائر، وتونس ومصر هي الأكثر قدرة على مساعدة ليبيا للعودة إلى طريق السلام.

وفيما يتعلق بالأزمة المالية، أشار رئيس الجمهورية إلى أن الجزائر لديها علاقة وثيقة للغاية مع هذا البلد، وأن زعزعة الاستقرار في مالي سيكون له انعكاس سلبي على الجزائر.

وذكر السيد الرئيس انه إبرام اتفاق السلام بمالي المنبثق عن مسار الجزائر لم تكن ظاهرة الإرهاب منتشرة على هذا النطاق الواسع في حين وجد اليوم ما بين عشرين إلى خمس وعشرين ألف إرهابي نشط بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر، مؤكدا على ضرورة تسوية هذه المسألة وبشكل خاص إيجاد حلول سياسية تضمن السلامة الترابية لهذا البلد.

قواعد عسكرية على حدودنا شكل من أشكال التصعيد

وفيما يتعلق بالعلاقات الجزائرية-المغربية، قال السيد الرئيس أنه لطالما كان هناك تصعيد لفظي وسياسي بين البلدين لكن شعبيهما أشقاء ويتقاسمان الكثير من النقاط مضيفا أن للبلدين تاريخ مشترك عريق وعليهما العيش معا. واستطرد مؤكد أن ليس للجزائر أي مشكل مع المغرب غير أنه يبدو أن الأشقاء في المغرب لا يبادلونها نفس الموقف.

وأكد رئيس الجمهورية أن بناء قواعد عسكرية على حدود الجزائر هو شكل من أشكال التصعيد الذي يجب أن يتوقف. واستطرد قائلا أنه بالنسبة للمغرب ليس للجمهورية العربية الصحراوية مكانة على الساحة الدولية. وعليهم بعث حوار مع البوليزاريو وإذا قبل الصحراويون مقترحاتهم فسوف تشيد الجزائر بذلك.

بموافقة البرلمان ستشارك القوات الجزائرية في عمليات حفظ السلام

وردا على سؤال حول إمكانية إرسال جنود جزائريين إلى الخارج، أشار السيد الرئيس إلى أن الجزائر بلد مسالم، لكن بإمكان قواته المشاركة في عمليات حفظ السلام برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية خاصة في مالي أو في دول افريقية أخرى. ملحا في ذات السياق أنه لن يتم ذلك إلا بموافقة البرلمان وتحت مراقبته. مذكرا بمشاركة الجزائر في بعثات فنية للأمم المتحدة في التشاد أو من أجل ترسيم حدود.

الدستور حجر الأساس الأول للتغيير

من جهة أخرى عبر السيد الرئيس عن طموحه في تحقيق دستور توافقي ودائم يحدد سلطات رئيس الدولة دون السماح بالتلاعب بالنصوص من أجل البقاء في السلطة أو خدمة لأغراض خاصة. مذكرا، في ذات السياق، أن في 22 فبراير 2019، خرج الملايين من الجزائريين إلى الشوارع للمطالبة بالتغيير. ووضع حجر أساس التغيير هو الدستور الذي سيضع حدا لإساءات الماضي من خلال الحد من دور الرئيس وتعزيز سيطرة البرلمان على السلطة التنفيذية. كما سيعزز الحريات العامة.

اصلاح قانون الانتخابات هو الحجر الأساسي الثاني للتغيير

اما عن امكانية مراجعة قانون الانتخابات أوضح السيد الرئيس أن حجر الأساس الثاني لتغيير سيكون إصلاح قانون الانتخابات الذي سيطرد الأموال القذرة من صناديق الاقتراع ويحد من قوة جماعات الضغط، وبالتالي، ستتمكن الأحزاب والمجتمع المدني من مواجهة بعضهما البعض في صناديق الاقتراع.

لا أعتزم البقاء في السلطة

صرح السيد الرئيس أنه لا يعتزم البقاء في السلطة، ويجب أن تكون هناك شروط أخرى بالنسبة له للتفكير في ترشيح جديد.

لا قمع في الجزائر

وحول امكانية اصدار عفوا جديدا على سجناء "الحراك"، أكد السيد الرئيس أن مثل هذه المبادرات التي تهدف إلى التهدئة ستستمر، معبرا عن إيمانه بأن المعارضة والمجتمع المدني ضروريان، وعلى المعارضة ألا تتساق خلف الشتائم، والإهانة، والحقد والدعوة إلى الانتفاضة.

<<<

رئيس الجمهورية : الدستور وثيقة مقدسة

في الحوار الثاني الذي خص به الجريدة الفرنسية «لوبينيون»، عبر تقنية التحاضر عن بعد والذي بث يوم 7 أكتوبر 2020، قال رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أن الدستور وثيقة مقدسة وإذا كان الشعب ملزما باحترامها فإن الحكام ملزمون بذلك أكثر. فلن يمكن لأي كان في الجزائر تغييره تحقيقا لعهدة ثالثة... وهذه هي تفاصيل أهم القضايا التي تناولها الحوار الذي جمع السيد الرئيس مع يومية «لوبينيون» الفرنسية..

العهدة الرئاسية والبرلمانية ستمتد على عهدتين فقط

في الحوار الثاني الذي خص به الجريدة الفرنسية «لوبينيون» (الرأي)، قال رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أن الدستور وثيقة مقدسة وإذا كان الشعب ملزما باحترامها فإن الحكام ملزمون بذلك أكثر. فلا يمكن لأي كان في الجزائر تغييره تحقيقا لعهدة ثالثة.

وفي هذا الصدد، حرص رئيس الجمهورية على أن تمتد العهدة الرئاسية والبرلمانية على عهدتين اثنتين فقط كما حددها الرئيس ليامين زروال سابقا وعلل السيد الرئيس هذا الاختيار بأن العهدتين الممتدتان على عشر سنوات كافية للتعبير عن أفكار المنتخب وتطوير المخطط الذي يقترح للتنمية السياسية. مشيرا في هذا الصدد أنه لن يسمح لنفسه بتوجيه أصابع الاتهام لمن سبقه من الرؤساء، باعتبار أن الجميع شاهد على عواقب الامتدادات المتتالية.

ومن جهة أخرى، وعن سؤال حول المضايقات الممارسة ضد الصحفيين ومناضلي الحراك الشعبي، فند رئيس الجمهورية توقيف أي صحفي بسبب مهنته، مشددا بالقول أنه ومنذ أن كان وزيرا للاتصال والثقافة كان يُكن كل الاحترام للصحافة ولا يفرق بين الصحافة العمومية والخاصة.

مضيفا، في ذات السياق، أن ممارسة مهنة الصحافة لا تمنح أي حصانة عندما يتعلق الأمر بالمساس بالنظام العام، مؤكدا أن التوقيفات لا تتم على أساس الأفكار أو الشعارات أو بفعل المعارضة.

واعتبر رئيس الجمهورية أن الأصوات المخالفة ستكون دائما موجودة لأن كل واحد له رؤيته الخاصة للأمور، مشيرا إلى أن الجمهورية التي تسعى إلى إضفاء الطابع الديمقراطي الحقيقي على الحياة العامة حقا تأخذ بعين الاعتبار رأي الأغلبية وتحترم آراء الأقلية. وأن هناك منظمات غير حكومية معروفة بعلاقاتها المشبوهة وسلبيتها في حين أن هناك منظمات أخرى جد محترمة يعتمد على رأيها.

وشدد السيد الرئيس أن لا وجود لتعسف، وإنما هناك حماية للنظام العام، مضيفا أنه عندما يكون هناك خرق لحق المواطن في الطمأنينة والحياة الهادئة فلابد على الدولة أن تتدخل.

وفي رده على سؤال حول القرارات المتخذة لإعادة بسط هيبة الدولة، قال رئيس الجمهورية أنه تم التغيير في جميع أسلاك الدولة وتم بذل الجهود حتى تكون المسودة الأولية للدستور انعكاسا حقيقيا للمطالبة الشعبية بالتغيير كما تعهد بذلك خلال حملته الانتخابية.

وفي هذا الاطار، ذكر السيد الرئيس أن الشعب الجزائري خرج تقريبا برمته يوم 22 فبراير 2019 للتعبير عن ضجره لكل ما حدث في السنتين أو السنوات الثلاث السابقة والتي انتهت بكوميديا التحضير للعهدة الخامسة رغم عجز الرئيس بوتفليقة.

واسترسل الرئيس تبون ردا على ذات السؤال بالقول أن هذا الحراك الشعبي المتحضر استطاع بفضل حماية الجيش ومصالح الأمن التعبير بطريقة سياسية وسلمية للغاية بحيث كان لممثليه عدة مطالب منها توقيف المسار الانتخابي، ووضع حد للعهدة الرابعة وإحداث تغيير جذري في نظام الحكم.

واعتبر، في ذات السياق، أن الرئاسيات كانت أول انتخابات نزيهة وشفافة، بحيث أن الأمر الأصعب فيها كان استعادة ثقة الشعب الذي خيبت آماله بفعل سنوات من التسيير الفولكلوري المميز لأنظمة جمهوريات الموز. لذا كان لا بد من إعطاء الدليل بأن التغيير الجذري على مستوى التسيير المحلي، والجهوي، والوطني.

وأما بخصوص سؤال كيف يخطط رئيس الجمهورية، السيد تبون لتشجيع تجديد الأجيال، ذكر السيد الرئيس أن قضية تشجيع الشباب تعد احد التزاماته الأساسية، مضيفا أنه شرع في تكريس هذا التغيير من أجل بروز جيل جديد من المقاولين والسماح للشباب بالتحرر اقتصاديا وعدم الاضطرار للخضوع إلى أي كان من أصحاب المال.

وأكد السيد الرئيس، في هذا الصدد، أن الدولة ستساعد الشباب على البروز كقوة اقتصادية، مشددا على أن المؤسسات الناشئة اصبحت حقيقة. كما ذكر بأنه التزم في المجال السياسي بفسح المجال لأكبر عدد ممكن من الشباب على مستوى الهيئات المنتخبة بما في ذلك المجلس الشعبي الوطني.

واعتبر رئيس الجمهورية أن هؤلاء الشباب سيمثلون الشعب تمثيلا عصريا أكثر بحيث أنهم ظلوا نزهاء ولم يستجيبوا لنداءات الأوليغارشيين وعليه فهم أجدر بتسيير البلاد بمساعدة ونصائح الأكبر سنا.

الجزائر سبق وأن عاشت ربيعها

وردا على سؤال حول امكانية التشبيه بين مع حدث في الجزائر وبين الاضطرابات السياسية العديدة التي شهدتها افريقيا منذ 2011، أوضح رئيس الجمهورية أن الجزائر قد عاشت الربيع الجزائري يوم 5 أكتوبر 1988.

وفي هذا السياق، أضاف السيد الرئيس أن المجتمع تحول تحولا كبيرا، والأمر سيان بالنسبة للسلطة. مشيرا، في سياق متصل، إلى أن التعددية الحزبية ساعدت على بروز أفكار سياسية واقتصادية جديدة بحيث شرعت البلاد في الدخول إلى الليبرالية والخروج من الاقتصاد الاشتراكي المسير. لولا الانزلاق الذي سجل سنة 1992 مع استيلاء الحركة الاسلاموية على هذه الديمقراطية الفتية التي كان الجميع يطمح إليها.

وأضاف السيد الرئيس أن الجزائر دخلت في ظلمات مرحلة انتقالية دامت عشر سنوات مع عدد لا يحصى من الضحايا وخسائر اقتصادية قدرت بعشرات الملايير من الدولارات. ورغم محاولة العودة بالأمور إلى مجراها الطبيعي إلا أن ما بين فترة 2014-2012 شهدت الجزائر انزلاقات أخرى تمثلت في الانفراد بالسلطة المستند إلى الكليبتوقراطية (نظام اللصوص) الذي استولى على ثروات البلاد مما أدى إلى ميلاد الحراك المبارك.

حل الأزمة المالية يكمن في اتفاق الجزائر

وعن سؤال حول أزمة مالي، أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أن الحل جزائري بنسبة تسعون بالمائة، مشددا على أن الجزائر ما فتئت منذ استقلالها تعمل على حل الخلافات العرقية والجغرافية لدول المنطقة.

وذكر رئيس الجمهورية بأن جميع الفرقاء التقوا، في الماضي، بالجزائر وقبلوا منهجية تسوية هذه القضية واستئناف اندماج حقيقي بين الشمال والجنوب من خلال أعمال اجتماعية وسياسية واقتصادية وتنظيمية، مؤكدا أن الحل يكمن في اتفاقات الجزائر.

وبشأن الأزمة الليبية، اعتبر السيد الرئيس أن إعادة بناء ليبيا تقتضي أولا الشروع في إرساء الشرعية الشعبية مع تنظيم انتخابات حتى لو تطلب الأمر البدء بمنطقة تلو الأخرى.

وبعدها في إعادة بناء جميع المؤسسات: المجلس الوطني وانتخاب رئيس وزراء وربما حتى رئيس الجمهورية.

ويرى السيد الرئيس أنه من الضروري إعادة النظر في أساس الدستور وتوازن القوى السياسية من أجل إرساء علاقات جيدة واحترام بين مؤسسات الدولة .

وبخصوص تعاون محتمل مع الرئيس ماكرون لحل هذه الأزمات، قال رئيس الجمهورية أنه يمكن العمل كشركاء متساوين، مُلحا، في ذات السياق، على مبدأ التساوي.

وبعد أن أشار إلى أن الرؤى متقاربة للغاية حرص السيد الرئيس على التذكير بأن رؤية الجزائر أخوية بحتة. وشدد، في هذا الإطار، قائلا أن الجزائر ليس لها أي طموح جيوسياسي أو اقتصادي بل طموحها الوحيد هو إنقاذ البلدان الشقيقة. مضيفا أن الهدف المنشود هو تحقيق الاستقرار في مالي ومساعدتها في القضاء على الارهاب.

>>>

وفند السيد الرئيس، في هذا الصدد، معتقد الكثيرون أن الجزائر دخلت مرحلة القمع. فمن حيث حرية التعبير، أوضح رئيس الجمهورية أن الجزائر الدولة الوحيدة في المنطقة التي لديها أكثر من 160 صحيفة يومية مدعمة من خلال الدعاية والطباعة ورغم ذلك فإنهم لا يترددون في حمل التناقض السياسي.

انعاش الاقتصاد الوطني مع شراكة أجنبية

وحول الوضع الاقتصادي للبلاد أوضح السيد الرئيس أن الجزائر خسرت ستين بالمائة من عائداتها البترولية واحتياطيها الصرفي يقدر بـ 58 مليار دولار، دون احتساب المساهمات السنوية للهيدروكربونات المقدرة هذا العام بـ 27 مليار دولار، مما سيسمح بتنفيذ الإصلاحات بجدية.

مذكرا، في سياق متصل، ان الجزائر قامت بتقليص نفقات الدولة ومؤسساتها العامة ومن المتوقع أن يوفر هذا الأمر من 20 إلى 21 مليار دولار بنهاية العام، كما تم مؤخرا استغلال رواسب غار جبيلات الحديدية في ولاية تندوف والزنك في واد أميزور بولاية بجاية والتي تضاف إليها رواسب أخرى قيد الدراسة. ما سيسمح للجزائر بتقليل وارداتها من الصلب والمنتجات الثانوية وكذلك تصدير المواد الخام.

ومن طموح الجزائر، قال السيد الرئيس أنها تريد استبدال الواردات قدر الإمكان بالإنتاج المحلي من أجل تحقيق مكاسب رأسمالية، بما في ذلك في مجال الهيدروكربونات. كما تريد تحقيق المزيد من القيمة المضافة في صناعة السيارات والزراعة والغذاء والصناعات الثقيلة. كما أكد السيد الرئيس أن الهدف المسطر هو خلق منتجات، وإلغاء قاعدة 49-51 سيسمح للجزائر بجذب استثمارات جديدة. وسوف يدرس، إن لزم الأمر، فتح رأس مال بعض المؤسسات العامة. كما سيعاد إطلاق ميناء الحمدانية، ضاحية الجزائر العاصمة بالشراكة مع الصين الذي سيوفر التمويل للبلاد وللدول غير الساحلية في إفريقيا. وسيتم تمديد خط السكة الحديد إلى مالي والنيجر لتقديم مسار بديل للنقل البري عبر الصحراء الكبرى. كما سيتم تطوير صناعة الصلب.

وتطمح الجزائر الجديدة حسب السيد الرئيس من كل هذه المشاريع انعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق إصلاحات سياسية وديمقراطية مع شراكة أجنبية في إطار لوائح لا تزيد مدتها عن عشر سنوات لطمأنة المستثمرين.

افتتاح الدورة البرلمانية العادية 2020-2021

السيد صالح قوجيل، رئيـــــس مجلس الأمة بالنيابة:

"أجدد النداء لنكون في خندق واحد من أجل الجمهورية الجزائرية الجديدة"

السيد صالح قوجيل يؤكد:

تحديات المرحلة الراهنـــة تستدعي التجند كرجل واحد حول مسعى رئيس الجمهورية

بناءً على الدستور، لاسيما المادة 135 (الفقرة الأولى) منه؛ وبمقتضى المادة 5 من القانون العضوي رقم 16-12، المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ افتتح مجلس الأمة، يوم الأربعاء 02 سبتمبر 2020، دورته البرلمانية العادية 2020-2021.

جرت مراسم الافتتاح في جلسة علنية ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، بحضور: رئيس المجلس الشعبي الوطني،السيد سليمان شنين، الوزير الأوّل، السيد عبد العزيز جراد، وأعضاء عن الحكومة ممثلين في السيدات والسادة: صبري بوقدوم، وزير الشؤون الخارجية، كمال بلجود، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بلقاسم زغماتي، وزير العدل حافظ الأختام، أيمن بن عبد الرحمان، وزير المالية، يوسف بلمهدي، وزير الشؤون الدينية والأوقاف، عبد الباقي بن زيان، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، هيام بن فريحة، وزيرة التكوين والتعليم المهنيين، مليكة بن دودة، وزيرة الثقافة والفنون، كوثر كريكو، وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وزيرة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالنيابة، فرحات آيت علي ابراهيم، وزير الصناعة، عمار بلحيمر، وزير الاتصال، الناطق الرسمي للحكومة، بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، نصيرة بن حراث، وزيرة البيئة، ياسين المهدي وليد، وزير منتدب لدى الوزير الأول، مكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، يحيى بوخاري، الأمين العام للحكومة، والسيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، والسيدة فريدة بن يحيى، رئيسة مجلس الدولة، والأسرة الإعلامية...

استهلت مراسم الافتتاح بتلاوة آيات بيّنات من الذكر الحكيم ومن ثم عزف النشيد الوطني.. ليلقي بعدها، السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة كلمة ثمّن فيها كل الإجراءات المتخذة من قبل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في سبيل إرساء دعائم الجمهورية الجديدة، انعاش الاقتصاد الوطني، تدعيم العدالة والحفاظ على الذاكرة الوطنية الجماعية... في هذا السياق نوّه السيد صالح قوجيل باختيار الأول من نوفمبر 2020 من أجل إجراء الاستفتاء حول التعديل الدستوري، الذي سيمهد الطريق لبناء الدولة الجديدة التي ستكون دولة للجميع... دولة ستكون أهم ركائزها العدالة التي تُعدّ ميزان الدولة، مشيداً بالمناسبة بالإجراءات التي اتخذها رئيس الجمهورية منذ توليه سدة الحكم من أجل إصلاح هذا القطاع.

السيد صالح قوجيل أوضح بأن تعديل الدستور ستتبعه حتماً تعديلات أخرى لقوانين ذات العلاقة بالجانب السياسي بما يتواءم مع الأحكام والتدابير التي سيتضمنها الدستور الجديد... منتهزا السانحة لتذكير الحضور بالمرحلة القادمة التي ستكون حاسمة من أجل المرور نحو الجمهورية الجديدة مما يستوجب انخراط الجميع في هذا المسعى ورصِ الصفوف من أجل بلوغ هذهِ الغاية... مؤكدا أن الظرف يحتم علينا جميعاً تجاوز الخلافات وتعارض الرؤى لأن الأمر يتعلق بالجزائر التي هي في حاجة لأن ينبذ الجميع خلافاتهم السياسية والإيديولوجية تأسياً بصانعي الثورة التحريرية...

وحين تطرقه إلى الشأن الفلسطيني، وجّه السيد رئيس مجلس الآمة بالنيابة نداءً للأخوة الفلسطينيين من أجل وحدة الصف والكلمة حتى تحقيق هدف إنشاء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس... كما جدد بالمناسبة، الدعوة إلى تصفية آخر مستعمرة في القارة الإفريقية طبقا للمواثيق وقرارات الشرعية الدولية، عبر تمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته.

افتتاح الدورة البرلمانية العادية 2020-2021

كلمة السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة
بمناسبة افتــتاح الدورة البرلمانيـــة العادية 2020-2021

نسعى لبناء دولـــة للجمـيع

بسم الله الرحمان الرحيم
والصلاة والسلام على رسول الله

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
- السيد الوزير الأوّل،
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
- السيدة والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،
- السيدة رئيسة مجلس الدولة،
- الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة،
- الأخوات والإخوة الصحافيين ؛

السلام عليكم...

أُعلنُ رسميا عن افتتاح الدورة البرلمانية العادية 2020-2021 في مجلس الأمة.

عاشت البلاد نشاطا مكثفا على جميع الأصعدة، وبصفة خاصة الاجتماع الذي عقده رئيس الجمهورية مع أعضاء الحكومة والولاة، وشهدنا القرارات الهامة التي اتخذت لتطبيق القرارات التي تخص الجماعات المحلية في هذه المرحلة وبصفة خاصة مناطق الظل، وقد شهدناها وهي تعالج حاليا، وقد كانت في الحقيقة والواقع معقلا لجيش التحرير

وبهذه المناسبة أرحب بالسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، كما أرحب بالسيد الوزير الأول، وبالسيدات والسادة أعضاء الحكومة الحاضرين معنا، وبالسيدة والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، وبالسيدة رئيسة مجلس الدولة، وأرحب أيضا بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة، والأخوات والإخوة الصحافيين.

إذن، ها نحن نجتمع مرة أخرى، لحضور هذه الجلسة الافتتاحية في مرحلة من المراحل التي تعيشها البلاد.

حقيقة، في هذه الفترة الأخيرة من العطلة البرلمانية، عاشت البلاد نشاطا مكثفا على جميع الأصعدة، وبصفة خاصة الاجتماع الذي عقده رئيس الجمهورية مع أعضاء الحكومة والولاة، وشهدنا القرارات الهامة التي اتخذت لتطبيق القرارات التي تخص الجماعات المحلية في هذه المرحلة وبصفة خاصة مناطق الظل، وقد شهدناها وهي تعالج حاليا، وقد كانت في الحقيقة والواقع معقلا لجيش التحرير، الذي كان يعيش في هذه المناطق، وعلى هذا ومن الناحية التاريخية فإن الالتفاتة وإيلاء الاهتمام بها والتكفل بمشاكلها له كل الأهمية، وبعد هذا الاجتماع انعقد آخر تحت إشراف رئيس الجمهورية وحضور أرباب العمل والمسؤولين عن الاقتصاد الوطني، وفيه اتخذت إجراءات هامة أيضا ومناقشة ثرية وخرجنا ببرنامج سطره السيد الوزير الأول لمعالجة هذه الأمور، فيه - حقيقة - أشياء مستعجلة وأولويات، بل حتى أولويات الأولويات، فالاقتصاد هو الأهم، لأن هذا الوباء الذي استغرق شهورا عطلنا كثيرا عن عملنا، وبالمناسبة أنوه بالطاقم الطبي وأعوان الصحة، وكل معاوني هذا القطاع والجماعات المحلية، الذين وقفوا وقفة حقيقية وتابعوا الأمور يوميا، وقد وصلنا بعد هذه الشهور إلى محطة خفّ فيها هذا الوباء، فنحن مقارنة ببعض الدول في مستوى مُرْضي جدا، لكن يجب ألا نتهاون فاليقظة مطلوبة، ويجب أن نبقى مجندين لأن هذا المرض قادر على الرجوع، ولكن المرحلة التي وصلنا إليها بفضل برنامج الحكومة المسطر والمتابعة اليومية في الميدان، في المستوى المحلي والوطني مكنتنا من تجاوز هذه المرحلة الخطيرة، لذلك فالمطلوب منا مستقبلا هو اليقظة والمتابعة في نفس الوقت.

حدث آخر كانت له كل الأهمية - وكلنا تابعه - ألا وهو زيارة رئيس الجمهورية للمسجد الأعظم، والإعلان عن تدشين هذا المعلم التاريخي الإسلامي، بمناسبة ذكرى الفاتح نوفمبر، كما قال الرئيس : «نحن نوفمبريون»، ولهذا فله أهمية كبيرة لأن الإسلام كان مستعمرا مثل جميع البلاد، فمثلما استعمروا البلاد والعباد استعمروا كذلك الدين، ونتذكر جميعا مطلب ابن باديس رحمه الله بفصل الدين عن الحكومة، لأن خطبة الجمعة التي كانت تلقى في المساجد كانت تكتب من طرف السلطة الفرنسية، وعلى هذا فعندما سندشن هذا المعلم يوم الفاتح من نوفمبر فلأن له صلة مباشرة مع تاريخ الإسلام في الجزائر ونوفمبر الذي حرر البلاد والعباد والدين.

حدثٌ آخر له كل الأهمية، فنحن في البرلمان على أبواب دراسة مشروع الدستور الجديد، ورئيس الجمهورية حين برمجه في نوفمبر فلذلك دلالاته، وكذلك عندما نربط جميع قضايا البلاد المصيرية والهامة به.

تاريخيا، عندما نتكلم عن نوفمبر فمعناه: التضحيات والشهداء ومعاناة الشعب الجزائري مع الاستعمار، فهذا إذن من القرارات الهامة، ومن خلال مشروع هذا الدستور الذي سنناقشه والذي وعد به رئيس الجمهورية، لأنه برنامج الرئيس، ولكن الرئيس من حقه كمنتخب من طرف الشعب، الذي رضي ببرنامجه، أن يتجه مباشرة إلى الاستفتاء، ولكنه فضل أن يشرك الجميع، وحقيقة في هذه الشهور المنصرمة كانت هناك مناقشات واقتراحات حتى إننا - حسب بعض الإحصائيات - وصلنا إلى 2.500 اقتراح لإثراء مشروع الدستور، لكن ما هو منتظر هو أن يصادق الشعب على هذا المشروع إن شاء الله، أولا لبناء الدولة: جمهورية جديدة، دولة الجميع، يجد فيها كل مواطن ومواطنة نفسه فيها، ونفرق في نفس الوقت ما بين الدولة والحكم، فالحكم يتغير ويتبدل حسب رغبات الشعب من مرحلة لأخرى، ولكن الدولة تبقى ولا تتغير، لأنها بمؤسساتها هي جزائر الحاضر والمستقبل، والأجيال القادمة.

حدث آخر كانت له كل الأهمية - وكلنا تابعه - ألا وهو زيارة رئيس الجمهورية للمسجد الأعظم، والإعلان عن تدشين هذا المعلم التاريخي الإسلامي، بمناسبة ذكرى الفاتح نوفمبر، كما قال الرئيس : «نحن نوفمبريون»

أيضا، جانب آخر له كل الأهمية وهو العدالة، وقد رأينا مؤخرا بعض القرارات التي اتخذت لتعزيزها، وفي بناء الدولة ستكون العدالة هي ميزان الدولة، هذا هو دورها، هذا إذن مفهوم المشروع وما سنتجه إليه وهذا ما نؤمن به، ومن خلال هذا الدستور وبعد المصادقة عليه سنذهب مباشرة إلى الانتخابات التشريعية والمحلية، لذلك على الحكومة والبرلمان أن يحضرا نفسيهما لها، يوجد قانون الانتخابات وقانون الأحزاب، وممكن أن تراجع قبل

إجراء الانتخابات، لكي تكون الانتخابات شفافة، حقيقية وتمثل رغبة الشعب، وتمثل في نفس الوقت الشعب، وهذه الشرعية تأتي - إن شاء الله - من خلال المصادقة على الدستور وقانون الانتخابات، وعلى هذا وخلال الأشهر القادمة سيكون بانتظارنا عمل هام، ويجب أن نتجند كرجل واحد، لخدمة بلدنا الجزائر.. لأن هذه المرحلة دقيقة ومررنا بتحديات تجاوزناها - وكانت كثيرة ومتنوعة - وأخرجنا الجزائر إلى بر الأمان، ولكن لا يزال أمامنا تحديات كثيرة حتى نرسم نهائيا أسس الدولة الجزائرية بكل إمكانياتها الدستورية، القانونية والشرعية.

صحيح أننا في الجزائر لسنا وحدنا، هناك محيط والجهة التي ننتمي إليها والعالم، فمكانة الجزائر واستقلالية قرارها السياسي وكلمتها هي التي تعزز العلاقات مع دول الجوار والعالم، فهذه أيضا تحديات، ونحن متمسكون بمبادئنا، فالجزائر لا تتدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد، وهي لا تقبل أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية، هذا مبدأ الجزائر وموقفها منذ اندلاع الثورة، وليس أمرا جديدا، لأن كفاحنا الذي دام سبع سنوات ونصف السنة، تخللته محاولات من طرف الأشقاء والأصدقاء ليساندونا ويعينونا ويتوسطوا بيننا وبين الاستعمار الفرنسي فرفضنا ذلك وقلنا بأن فرنسا تعرفنا ونحن نعرفها، ويوم نتفاوض ستتفاوض معنا مباشرة، وتمسكنا بذلك، وأمر آخر، وهذا هو نوفمبر، لما اندلعت الثورة - وهذا ليس مكتوبا - بل هو كتوصية وهو ألا يسيل إلا دم الجزائريين والجزائريات على أرض الجزائر، ولا نقبل بغير ذلك، لأن أجنبيا لو أسال دمه معك فمعناه أنه قد صار شريكا معك، فرفضنا ذلك ورضينا أن يساندنا الأشقاء والأصدقاء دبلوماسيا وماليا وبالسلاح، فهذا كان لتبقى الجزائر حرة مستقلة في كل القضايا المطروحة في العالم، ونحن عندما نساند استقلال وتقرير مصير الشعوب مثل الشعب الصحراوي فهذا مبدأ من مبادئ الجزائر، مثلما ساندنا إقليم تيمور في إندونيسيا لتقرير مصيره وهم مسيحيون، كذلك نساند الشعب الصحراوي، ونوضح بالقول بأن المشكل ليس بيننا وبين المغرب والاتهامات والتعليقات حول الجزائر والصحراويين الموجودين في تندوف عندما يقولون هؤلاء لاجئون ومحتجزون من طرف الجزائر فهذه دولة ديموقراطية معترف بها من 40 دولة.

عندما نساند استقلال وتقرير مصير الشعوب مثل الشعب الصحراوي فهذا مبدأ من مبادئ الجزائر، مثلما ساندنا إقليم تيمور في إندونيسيا لتقرير مصيره وهم مسيحيون، كذلك نساند الشعب الصحراوي

"أتمنى من الإخوة الفلسطينيين أن يتوحـــــدوا تحت قيادة واحدة بهدف الإستقلال"

صحيح أن الدبلوماسية الرسمية في بعض الأحيان فيها أشياء نظرا لكذا وكذا ولكننا في البرلمان نتكلم بكل صراحة لأننا نمثل شعبا وعندما نتكلم، نتكلم باسمه بصراحة لأن الشعب الصحراوي في سنة 1960 كان المغرب يدعي أن موريتانيا أرض مغربية، ولم نكن قد استقللنا بعد، هي الأطماع، عندما احتلوا الصحراء الغربية اقتسموها مع موريتانيا، وعرضوا علينا منفذا إلى المحيط الأطلسي فأجبناهم بأننا لسنا دولة استعمارية، هذا كان موقفنا، وموقفنا أيضا مع فلسطين منذ البداية وأستطيع القول حتى قبل الثورة ومنذ 1948 وشعبنا متجند وجمع أموالا للشعب الفلسطيني، وكذلك منذ استقلالنا وإلى غاية اليوم.

لقد تحادثت مع الإخوة الوزراء صباح اليوم، وذكرنا تواجد الجزائر بجبهة الصمود والتحدي، والناس لا ينسون، ففي 1967 قطعت الجزائر علاقاتها مع أمريكا، وأين الدولة التي فعلت ذلك من أجل فلسطين؟ يجب الرجوع إلى هذا التاريخ، وتفهمت أمريكا حينها موقفنا، فقد انقطعت العلاقات الديبلوماسية بيننا وتدعمت علاقتنا الاقتصادية أكثر فأكثر، هذه هي الجزائر، واليوم نشهد المساومات على الشعب الفلسطيني وأنا لا أتكلم عن هذا أو ذاك، فكل دولة مسؤولة عن مصيرها ومواقفها، وما نطلبه كجزائريين ومجاهدين وفصائله بقيادة موحدة وبرنامج واحد وهدف واحد، والعمل على استقلالية القرار السياسي وألا يقبلوا بأي تدخل، هذا هو الجواب، لا من إسرائيل ولا من الجميع، ويوم حصولهم على دولتهم التي عاصمتها القدس فيوما يمارسون السياسة ويشكلون أحزابا فذلك مقبول، ولكن في هذه الفترة الوحدة، هذا هو سلاح الشعب الفلسطيني وهذا ما أوصي به أنا كمجاهد ومناضل من هذا المنبر، وأتمنى من الإخوة الفلسطينيين أن يحلوا مشاكلهم الداخلية ويتوحدوا تحت قيادة واحدة بهدف واحد هو الاستقلال.

واليوم نشهد المساومات على الشعب الفلسطيني وأنا لا أتكلم عن هذا أو ذاك، فكل دولة مسؤولة عن مصيرها ومواقفها، وما نطلبه كجزائريين ومجاهدين ومناضلين هو الوحدة، أي توحيد الشعب الفلسطيني وفصائله بقيادة موحدة وبرنامج واحد وهدف واحد

لقد كان من الضروري أن أتطرق إلى هذه الجوانب التي نعيشها يوميا وفي بعض الأحيان نتألم منها، ولكننا في هذه المرحلة لابد أن نتجند جميعا كرجل واحد ومثلما تكلمت من هذا المنبر، أطلقت نداء للإخوة من منطقة تيزي وزو وبعض الولايات، وقد زرت ولاية تيزي وزو وخاطبت المواطنين وكلمتهم بصراحة، ودعوتهم للتعاون، وكما تعاونا وتنظمنا لتحرير البلاد تعالوا لبناء دولة الجميع، الهدف هو الدولة، أما الخلافات السياسية والأحزاب فالشعب هو من سيفصل فيها، يصوت بالأغلبية لمن شاء، وعلى أية حال، وبهذه المناسبة أجدد هذا النداء لنكون في خندق واحد من أجل هذه الجمهورية الجديدة وهذه المراحل المصيرية لشعبنا وللدولة الجزائرية، فالجزائر تشهد يوم الوغى، (L'Alg-rie témoigne le grand jour)، ونوفمبر يعود، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أعضاء مجلس الأمة يصوتون على أربعة أوامر :

- الأمر رقم 20-01 المتضمن قانون العقوبات
- الأمر رقم 20-04 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية
- الأمر رقم 20-03 المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها
- الأمر رقم 20-02 المتعلق بالصحة...

...وعلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الموقع بكيجالي في 21 مارس سنة 2018

...ويطرحون أسئلة شفوية على أعضاء الحكومة تخص قطاعات المالية، السكن، الفلاحة و الموارد المائية

تعديلات وتتميمات في قانون العقوبات:

.. من أجل تعزيز الحماية الجزائية لمستخدمي الصحة

صادق أعضاء مجلس الأمة على النص المتضمن الموافقة على الأمر رقم 20-01 المؤرخ في 30 يوليو سنة 2020 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 66 - 156 المؤرخ في 8 جوان سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الخميس 1 أكتوبر 2020 والتي ترأسها رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد صالح قوجيل، وحضرها وزير العدل حافظ الأختام السيد بلقاسم زغماتي، ووزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار.

المصادقة التي تمت دون مناقشة طبقا للمادة 81 من النظام الداخلي للمجلس، عرفت تقديم مشروع القانون من قبل ممثل الحكومة، تلاها تقديم تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي حول نص المشروع، قرأه مقرر اللجنة السيد فؤاد سبوتة.

عرض الوزير

توفير الحماية القانونية لمستخدمي الصحة من كل الاعتداءات اللفظية والجسدية

خلال عرضه لنص القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 20-01 المؤرخ في 30 يوليو سنة 2020 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 66 - 156 المؤرخ في 8 جوان سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات؛ على أعضاء المجلس ، قدم وزير العدل ، حافظ الأختام السيد بلقاسم زغماتي عرضا مفصلا لمشروع القانون ، تطرق فيه إلى أهمية التعديلات والتتميمات التي تضمنها النص ، والتي تهدف إلى سد الفراغ القانوني الموجود في المنظومة القانونية في مجال تعزيز الحماية الجزائية لمستخدمي الصحة وتوفير الحماية القانونية لهم من كل الاعتداءات اللفظية أو الجسدية، ومعاقبة كل من يقوم بتخريب الأملاك العقارية والمنقولة لمؤسسات الصحة ، واستغلال شبكة التواصل الاجتماعي للمساس بكرامة المرضى والنيل من الاحترام الواجب نحو الأشخاص المتوفين.

تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

بعد الاستماع لعرض الوزير قدمت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، تقريرها الذي أعدته حول مشروع القانون خلال الجلسة قرأه مقرر اللجنة السيد فؤاد سبوتة .

التقرير الذي أعدته اللجنة كان عقب الإجتماع الذي عقدته يوم الثلاثاء 29 سبتمبر 2020 والذي ترأسه رئيس اللجنة السيد سليمان زيان وحضرته وزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار وحضره أيضا السيد غازي جابري ، نائب رئيس مجلس الأمة المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني. والذي استمعت فيه لعرض وزير العدل حافظ الأختام السيد بلقاسم زغماتي ، وعرف تدخلات أعضاء اللجنة حول النص ، حيث طرحوا انشغالاتهم وأسئلتهم على وزير العدل حافظ الأختام، والذي بدوره قام بالرد عليها.

وقد ثمنت اللجنة في تقريرها تدخل الدولة لتوفير مناخ عمل ملائم لمستخدمي الصحة وتوفير الحماية الجزائية لهم ، لردع كل من تسول له نفسه استعمال العنف اللفظي أو الجسدي ضد من يمثلون خط الدفاع الأول في مواجهة فيروس كوفيد 19، خصوصا في الظرف الصحي الراهن كما نوهت اللجنة بمجهودات الدولة في حماية المرضى وأسرهم في المستشفيات وحماية الأشخاص المتوفين من كل إهانة، عن طريق التقاط صور لهم أو التشهير بهم على مواقع التواصل الإجتماعي .

المادة 81:

طبقا لأحكام المادة 142 (الفقرة 2) من الدستور، وأحكام المادة 37 من القانون العضوي رقم 16-12 المذكور أعلاه، تدرس اللجنة المختصة النص المتضمن الموافقة عِلى الأمر، وتستمع إلى ممثل الحكومة، وتُعد تقريرا في الموضوع.

يُعرض النص المتضمن الموافقة على الأمر في جلسة عامة للمصادقة عليه بكامله، بعد الاستماع إلى عرض ممثل الحكومة وتقرير اللجنة المختصة، دون مناقشة في الموضوع، في أول دورة برلمانية.

نص القانون

الإهانة والتعدي على المؤسسات الصحية ومستخدميها

تضمن الامر الأمر رقم 20-01 المؤرخ في 30 يوليو سنة 2020 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 66 – 156 المؤرخ في 8 جوان سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات؛ احكاما جزائية صيغت لكي تكون قابلة للتطبيق في الأوضاع العادية والاستثنائية، وقد خصص له قسم عنوانه « الإهانة والتعدي على المؤسسات الصحية ومستخدميها» شمل المواد149و149 مكررو149 مكرر1و149 مكرر2و149 مكرر3 و149مكرر4 و149 مكرر5 و149 مكرر6 و149 مكرر7 و149 مكرر 8 و149 مكرر 10 و149 مكرر 11 و149 مكرر 12 و149 مكرر 13 و149 مكرر 14 وقد حررت كما يلي:

المادة 149: يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 500.000دج ، كل من أهان أحد مهنيي الصحة بمفهوم القانون رقم 18-11 المؤرخ في 18 شوال عام 1439 الموافق 2 يوليو سنة 2018 والمتعلق بالصحة، أو أحد موظفي أو مستخدمي الهياكل والمؤسسات الصحية ، بالقول أو الإشارة أو التهديد أو بإرسال أو تسليم أي شيء إليهم أو بالكتابة أو الرسم ، أثناء تأدية مهامهم أو بمناسبتها، قصد المساس بشرفهم أو باعتبارهم أو بالاحترام الواجب لهم

المادة 149 مكرر: يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى (8) سنوات وبغرامة من 2000.000 دج إلى 8000.000دج ، كل من يتعدى بالعنف أو القوة على أحد مهنيي الصحة أو أحد موظفي أو مستخدمي الهياكل والمؤسسات الصحية ، أثناء تأدية مهامه أو بمناسبتها. يشكل تعديا، كل فعل عمدي ينطوي على استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، من شأنه إحداث الخوف أو الفزع لدى الغير مهما كانت الوسيلة المستعملة.

المادة 149 مكرر 1: إذا ترتب على العنف إسالة دماء أو جرح أو مرض أو وقع مع سبق إصرار أو ترصد أو مع حمل السلاح، تكون العقوبة الحبس من خمس (5) سنوات إلى اثنتي عشرة(12) ، والغرامة من 500.000دج إلى 1.200.000دج وتكون العقوبة الحبس من عشر(10) سنوات إلى (20) سنة، والغرامة من 1.000.000دج إلى 2.000.000دج ، إذا ارتكبت الأفعال باستعمال السلاح أو ترتب عليها تشويه أو بتر أحد الأعضاء أو عجز من استعماله أو فقد النظر أو فقد إبصار إحدى العينين أو إية عاهة مستديمة أخرى.

وتطبق العقوبات المنصوص عليها في الفقرتين الأخيرتين من المادة 148 من هذا القانون، إذا أدى العنف إلى الموت .

المادة 149 مكرر2: يعاقب بالحبس من سنتين (2) الى خمس سنوات(5) وبغرامة مالية من 200.000 دج الى 500.000دج ، كل من يقوم بتخريب الأملاك المنقولة او العقارية للهياكل والمؤسسات الصحية.

وتكون العقوبة الحبس من ثلاث (3) سنوات الى عشر سنوات (10) ، والغرامة من 300.000دج الى 1.000.000دج ، اذا أدت الأفعال الى التوقف الكلي او الجزئي للهيكل او المؤسسة الصحية المعنية او لمصلحة من مصالحها او عرقلة سيرها او الى سرقة عتادها.

المادة 149 مكرر 3 : يعاقب بالحبس من سنتين (2) الى خمس سنوات(5) ، وبغرامة من 200.000دج الى 500.000دج، كل من يقوم بتسجيل مكالمات او احاديث او التقاط او نشر صور او فيديوهات او اخبار او معلومات على موقع او شبكة الكترونية او في مواقع التواصل الاجتماعي او باي وسيلة أخرى، قصد الاضرار او المساس بالمهنية او بالسلامة المعنوية لاحد مهني الصحة او احد موظفي او مستخدمي الهياكل والمؤسسات الصحية، اثناء تأدية مهامهم او بمناسبتها.

وتطبق نفس العقوبة اذا ارتكبت هذه الأفعال اضرارا بالمرضى واسرهم او بالهياكل والمؤسسات الصحية او مساسا بالحرمة الواجب للموتى.

وتضاعف العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة، اذا تم تحوير الصور او الفيديوهات او الاخبار او المعلومات بشكل مغرض او تم التقاطها خلسة او في الأماكن غير المفتوحة للجمهور بالهيكل او المؤسسة الصحية او اذا تم إخراجها عن سياقها.

المادة 149 مكرر4: يعاقب بالحبس من ستة (6) اشهر الى ثلاث سنوات(3) ، وبغرامة مالية من 60.000دج الى 300.000دج كل من دخل باستعمال العنف الى الهياكل او المؤسسات الصحية.

وتكون العقوبة الحبس من سنتين(2) على خمس سنوات(5) ، وبغرامة من 200.000دج الى 500.000دج ، اذا تم الدخول باستعمال العنف الى الأماكن ذات الدخول المنظم.

المادة 149 مكرر 5: تكون العقوبة الحبس من خمس سنوات(5) الى خمس عشرة سنة (15) ، والغرامة من 500.000دج الى 1.500.000دج، اذا ارتكبت الأفعال المنصوص عليها في المواد 149 و149 مكرر و 149 مكرر2 و149 مكرر3 و149 مكرر 4:

• خلال فترات الحجر الصحي او خلال وقوع كارثة طبيعية او بيولوجية او تكنولوجية او غيرها من الكوارث.

• قصد النيل من مصداقية الهياكل والمؤسسات الصحية ومهنيتها.

المادة 149 مكرر 6: تكون العقوبة السجن من عشر سنوات(10) الى عشرين سنة (20) ، والغرامة من 1.000.000دج الى 2.000.000دج ، اذا ارتكبت الأفعال المنصوص عليها في المواد 149 و 149 مكرر و149 مكرر2 و 149 مكرر3:

• في اطار جماعة،
• اثر خطة مدبرة،
• بعد الدخول الى الهيكل او المؤسسات الصحية باستعمال العنف،
• بحمل السلاح او استعماله.

المادة 149 مكرر7: تعد العقوبات المنصوص عليها في المادة 149 مكرر1 من هذا القانون، غير قابلة للتخفيض على النحو الاتي:

• عشرون (20) سنة سجنا، عندما تكون العقوبة السجن المؤبد،

• ثلثا 2/3 العقوبة المقررة في كل الحالات الأخرى.

المادة 149 مكرر8: دون الاخلال بالعقوبات التكميلية المنصوص عليها في هذا القانون، يمكن حرمان المحكوم عليه بسبب ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم ، من استخدم أي شبكة الكترونية او منظومة معلوماتية او اية وسيلة من وسائل تكنولوجيات الاعلام والاتصال لمدة اقصاها ثلاث (3) سنوات تسري ابتداء من يوم انقضاء العقوبة الاصلية او الافراج عن المحكوم عليه، او من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا بالنسبة للمحكوم عليه غير المحبوس.

المادة 149 مكرر 9: دون المساس بحقوق الغير حسن النية، يحكم بمصادرة الأجهزة والبرامج والوسائل المستخدمة في ارتكاب جريمة او اكثر من الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم، وبإغلاق الموقع الالكتروني او الحساب الالكتروني الذي ارتكبت بواسطته الجريمة او جعل الدخول اليه غير ممكن، واغلاق محل او مكان الاستغلال اذا كانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكه.

المادة 149 مكرر 10: يعاقب بالعقوبات المقررة للفاعل ، كل من يحرض بأية وسيلة كانت على ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم.

المادة 149 مكرر11: يعاقب على الشروع في ارتكاب الجنح المنصوص عليها في هذا القسم بالعقوبات المقررة للجريمة التامة.

المادة 149 مكرر12: تضاعف العقوبات المنصوص عليها في هذا القسم في حالة العود.

المادة 149 مكرر 13: يمكن ان تباشر النيابة العامة إجراءات المتابعة الجزائية تلقائيا في الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم.

يمكن ان تحل الدولة او المؤسسة الصحية المستخدمة محل ضحية الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم للمطالبة بالتعويض.

المادة 149 مكرر 14: يعاقب الشخص المعنوي الذي ارتكب احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم بالعقوبات المقررة ، وفقا لأحكام هذا القانون.

قانون الإجراءات الجزائية

.. جهاز قضائي متخصص لمحاربة الجريمة المنظمة
.. وتعديل الأحكام المتعلقة بامتياز التقاضي

صادق أعضاء مجلس الأمة على النص المتضمن الموافقة على الأمر رقم 20-04 المؤرخ في 11 محرم عام 1441 الموافق لـ 30 غشت سنة 2020 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 66 - 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الخميس 1 أكتوبر 2020 والتي ترأسها رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد صالح قوجيل، وحضرها وزير العدل حافظ الأختام السيد بلقاسم زغماتي، ووزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار.

المصادقة التي تمت دون مناقشة طبقا للمادة 81 من النظام الداخلي للمجلس، عرفت تقديم مشروع القانون من قبل ممثل الحكومة، تلاها تقديم تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي حول نص المشروع، قرأه مقرر اللجنة السيد فؤاد سبوتة.

عرض الوزير

خلال عرضه لنص القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 20-04 المؤرخ في 11 محرم عام 1441 الموافق لـ 30 غشت سنة 2020 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 66 – 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية؛ على أعضاء المجلس، قدم وزير العدل ، حافظ الأختام السيد بلقاسم زغماتي عرضا مفصلا لمشروع القانون ، تطرق فيه إلى أهمية التعديلات والتتميمات التي تضمنها النص والحاجة إليها.

فبخصوص تدعيم الجهات القضائية المتخصصة ، أكد الوزير أن المشروع تضمن أحكاما تهدف إلى تدعيم قطاع العدالة بجهاز قضائي متخصص في محاربة الجريمة المنظمة، لاسيما تلك التي تمس بالاقتصاد والأمن الوطنيين، بإنشاء قطب جزائي وطني متخصص في مكافحة الجريمة الاقتصادية على مستوى محكمة مقر مجلس قضاء الجزائر، وتمديد الاختصاص في جرائم الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطن، واستعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية عن بعد في مرحلة التحقيق القضائي وفي مرحلة المحاكمة.

وحول تعديل الأحكام المتعلقة بامتياز التقاضي ، أوضح الوزير أنه يهدف إلى إلغاء الامتياز القضائي الذي يخص بعض الموظفين السامين في الدولة والمنصوص عليه في المادة 573، والذي أصبح من اختصاص المحاكم الابتدائية متابعة هؤلاء والتحقيق معهم ومحاكمتهم عملا بالأحكام العامة للاختصاص المنصوص عليه في المواد 37 و40 و329 من قانون الإجراءات الجزائية.

تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

بعد الاستماع لعرض الوزير قدمت لجنة الشؤون تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، تقريرها الذي أعدته حول مشروع القانون خلال الجلسة قرأه مقرر اللجنة السيد فؤاد سبوتة .

التقرير الذي أعدته اللجنة كان عقب الاجتماع الذي عقدته يوم الثلاثاء 29 سبتمبر 2020 والذي ترأسه رئيس اللجنة السيد سليمان زيان وحضرته وزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار ، وحضره أيضا السيد غازي جابري ، نائب رئيس مجلس الأمة المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني. والذي استمعت فيه لعرض وزير العدل حافظ الأختام السيد بلقاسم زغماتي ، وعرف تدخلات الأعضاء اللجنة حول النص ، حيث طرحوا انشغالاتهم وأسئلتهم على وزير العدل حافظ الأختام، والذي بدوره قام بالرد عليها.

وقد ثمنت اللجنة في تقريرها جهود الدولة في مكافحة الجريمة المنظمة التي تمس بالاقتصاد والأمن الوطنيين، وكذا إلغاء قاعدة الامتياز القضائي لفئة من الموظفين في الدولة، تطبيقا للمبدأ الدستوري الذي ينص على مساواة الجميع أمام العدالة.وتكييف الأجهزة الوطنية المكلفة بمحاربة الجريمة المنظمة ، وتسهيل التعاون الدولي مع مختلف الهيئات القضائية الدولية لملاحقة المجرمين واسترجاع أموال الشعب المنهوبة داخل وخارج الوطن، وهو التوجه الذي اعتمده السيد رئيس الجمهورية منذ بداية توليه الحكم والذي يقوم أساسا على مساواة الجميع أمام القانون دون تمييز.

المادة 81:

طبقا لأحكام المادة 142 (الفقرة 2) من الدستور، وأحكام المادة 37 من القانون العضوي رقم 16-12 المذكور أعلاه، تدرس اللجنة المختصة النص المتضمن الموافقة على الأمر، وتستمع إلى ممثل الحكومة، وتُعد تقريرا في الموضوع.

يُعرض النص المتضمن الموافقة على الأمر في جلسة عامة للمصادقة عليه بكامله، بعد الاستماع إلى عرض ممثل الحكومة وتقرير اللجنة المختصة، دون مناقشة في الموضوع، في أول دورة برلمانية.

نص القانون

بخصوص تدعيم الجهات القضائية المتخصصة : فتمثلت في المواد التالية:

المادة 211 مكرر: ينشأ على مستوى محكمة مقر مجلس قضاء الجزائر قطب جزائي وطني متخصص، لمكافحة الجريمة الاقتصادية والمالية .

المادة 211 مكرر1 :يمارس وكيل الجمهورية لدى القطب الجزائي الاقتصادي والمالي ، وكذا قاضي التحقيق ورئيس ذات القطب صلاحياتهم في كامل الإقليم الوطني.

المادة 211 مكرر3: يتولى القطب الجزائي الاقتصادي والمالي البحث والتحري والمتابعة والتحقيق والحكم في الجرائم الاقتصادية والمالية الأكثر تعقيدا والجرائم المرتبطة بها.

المادة 211 مكرر4: يمارس وكيل الجمهورية لدى القطب الجزائي الاقتصادي والمالي صلاحياته تحت السلطة السلمية للنائب العام لدى مجلس قضاء الجزائر ويمارس صلاحيات النيابة العامة في القضايا التي تدخل ضمن اختصاصه.

المادة 211 مكرر5: يخضع قاضي التحقيق ورئيس القطب الجزائي الاقتصادي والمالي إداريا لسلطة رئيس مجلس قضاء الجزائر.

أما بخصوص الاختصاص في جرائم الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية ، فتمثلت في المواد التالية :

المادة 211 مكرر16:يمكن يمارس وكيل الجمهورية وقاضي التحقيق بمحكمة مقر مجلس قضاء الجزائر اختصاصا مشتركا مع ذلك الناتج عن تطبيق المادة 37 و40 من هذا القانون، في جرائم الإرهاب والتخريب المنصوص عليها في قانون العقوبات والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق لـ 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، ولاسيما في مادتيه 3 و3 مكرر، وكذا في الجريمة المنظمة عبر الوطنية ذات الوصف الجنائي والجرائم المرتبطة بها.

يمارس وكيل الجمهورية وقاضي التحقيق بمحكمة مقر مجلس الجزائر صلاحياتهما في كامل الإقليم الوطني.

المادة 211 مكرر18: يختص وكيل الجمهورية وقاضي التحقيق بمحكمة مقر مجلس قضاء الجزائر حصريا بالمتابعة والتحقيق في جرائم الإرهاب المنصوص عليها في المطات 6و9و10 و12و13 من المادة 87 مكرر، والفقرة 2 من المادة 87 مكرر 6 من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها.

استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية عن بعد في مرحلة التحقيق القضائي وفي مرحلة المحاكمة: طبقا للمواد التالية:

المادة 441 مكرر: الجهات القضائية لمقتضيات حسن سير العدالة أو الحفاظ على الأمن أو الصحة العمومية أو أثناء الكوارث الطبيعية أو لدواعي احترام مبدأ الآجال المعقولة، استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية ، مع احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون.

يجب أن تضمن الوسائل المستعملة سرية الإرسال أو أمانته وكذا التقاط وعرض كامل وواضح لمجريات الإجراء المتخذة وفق هذه التقنية.

يتم تسجيل التصريحات على دعامة إلكترونية تضمن سلامتها، وترفق بملف الإجراءات.

المادة 441 مكرر2: يمكن جهات التحقيق أن تستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص وفي إجراء المواجهة بين الأشخاص وفي التبليغات التي يستوجب قانون الإجراءات الجزائية تحرير محاضر بشأنها.

المادة 441 مكرر 7 : يمكن جهات الحكم أن تلجأ لاستعمال المحادثة المرئية عن بعد من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العامة أو أحد الخصوم أو دفاعهم، في إستجواب أو سماع شخص أو إجراء المواجهة بين الأشخاص.

وحول تعديل الأحكام المتعلقة بامتياز التقاضي: فطبقا للمادة:

المادة 573: إذا كان أحد أعضاء الحكومة أو أحد قضاة المحكمة العليا أو مجلس الدولة أو محكمة التنازع أو أحد الولاة أو رئيس أحد المجالس القضائية أو إحدى المحاكم الإدارية أو النائب العام لدى مجلس قضائي أو محافظ الدولة لدى محكمة إدارية قابلا للاتهام بارتكاب جناية أو جنحة أثناء مباشرة مهامه أو بمناسبتها، يحيل وكيل الجمهورية الذي يخطر بالقضية الملف بالطريق السلمي، على النائب العام لدى المحكمة العليا الذي يخطر الرئيس الأول للمحكمة العليا الذي يعين محكمة أخرى لمباشرة إجراءات المتابعة والتحقيق والمحاكمة.

القانون المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها

.. تدابير وآليات للوقاية من عصابات الأحياء

المادة 81:

طبقا لأحكام المادة 142 (الفقرة 2) من الدستور، وأحكام المادة 37 من القانون العضوي رقم 16-12 المذكور أعلاه، تدرس اللجنة المختصة النص المتضمن الموافقة على الأمر، وتستمع إلى ممثل الحكومة، وتعد تقريرا في الموضوع.

يُعرض النص المتضمن الموافقة على الأمر في جلسة عامة للمصادقة عليه بكامله، بعد الاستماع إلى عرض ممثل الحكومة وتقرير اللجنة المختصة، دون مناقشة في الموضوع، في أول دورة برلمانية.

صادق أعضاء مجلس الأمة على النص المتضمن الموافقة على الأمر رقم 20-03 المؤرخ، في 11 محرم عام 1442 الموافق لـ 30 غشت سنة 2020 والمتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها،خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الخميس 1أكتوبر 2020 والتي ترأسها رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد صالح قوجيل، وحضرها وزير العدل حافظ الأختام السيد بلقاسم زغماتي، ووزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار.

المصادقة التي تمت دون مناقشة طبقا للمادة 81 من النظام الداخلي للمجلس، عرفت تقديم مشروع القانون من قبل ممثل الحكومة، تلاها تقديم تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي حول نص المشروع، قراه مقرر اللجنة السيد فؤاد سبوتة.

عرض الوزير

لجنة وطنية للوقاية من عصابات الأحياء

خلال عرضه لنص القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 20-03 المؤرخ، في 11 محرم عام 14442 الموافق لـ 30 غشت سنة 2020 والمتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها، اوضح وزير العدل حافظ الأختام السيد بلقاسم زغماتي، أن المشروع تضمن أحكاما تهدف أساسا إلى محاربة ظاهرة إجرامية دخيلة على المجتمع الجزائري، والتي تعرف بعصابات الأحياء، والتي تقوم بترويع وتخويف المواطن باستعمال الأسلحة البيضاء، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بالنظام العام والآداب العامة، وهو الأمر الذي دفع بالحكومة إلى المبادرة بإعداد إطار قانوني كفيل بتحقيق الأمن والسكينة للمواطنين.

مضيفا أن مشروع هذا القانون وضع آليات للوقاية من عصابات الأحياء، عن طريق إستراتيجية وطنية يشارك فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص، مع تشكيل لجنة وطنية للوقاية من عصابات الأحياء توضع تحت سلطة السيد الوزير الأول.

معلنا في ذات السياق عن حماية الدولة لضحايا عصابات الأحياء والتكفل بهم من الجانب النفسي والصحي والاجتماعي، واستفادتهم من المساعدة القضائية، مع إمكانية تحريك الدعوى العمومية من طرف النيابة العامة تلقائيا، عندما تمس الجريمة بالأمن والنظام العموميين، وكذا إمكانية إيداع الجمعيات الوطنية الناشطة في مجال حقوق الإنسان وجمعيات الأحياء شكوى امام الجهات القضائية والتأسيس كطرف مدني، علاوة على عقوبات مشددة بحق كل من ينشئ أو ينظم عصابة أحياء أو ينخرط أو يشارك فيها أو يقوم بتجنيد شخص أو أكثر لصالحها.

تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

بعد الاستماع لعرض الوزير قدمت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، تقريرها الذي أعدته حول مشروع القانون خلال الجلسة قراه مقرر اللجنة السيد فؤاد سبوتة .

التقرير الذي أعدته اللجنة كان عقب الاجتماع الذي عقدته يوم الثلاثاء 29 سبتمبر 2020 والذي ترأسه رئيس اللجنة السيد سليمان زيان وحضرته وزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار ، وحضره أيضا السيد غازي جابري ، نائب رئيس مجلس الأمة المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني. والذي استمعت فيه لعرض وزير العدل حافظ الأختام السيد بلقاسم زغماتي ، وعرف تدخلات الأعضاء اللجنة حول النص ، حيث طرحوا انشغالاتهم وأسئلتهم على وزير العدل حافظ الأختام، والذي بدوره قام بالرد عليها .

وقد ثمنت اللجنة في تقريرها كل الأحكام التي تضمنها النص حول على محاربة الظواهر الإجرامية بكل أنواعها، لاسيما أنها استفحلت بقوة في مجتمعنا، وأصبحت تهدد حياة المواطن وأمنه، من خلال فرض عقوبات صارمة على مرتكبي هذه الجرائم لحماية النظام العام وإحلال الأمن والسكينة العامة .

نص القانون

تضمن مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 20-03 المؤرخ، في 11 محرم عام 1442 الموافق ل 30 غشت سنة 2020 والمتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها أربعون (40) مادة تناولت المحاور الأتية:

أولا: الوقاية من عصابات الأحياء، عن طريق إعداد إستراتيجية وطنية للوقاية وذلك حسب المادة 4 منه « عبر :

• اعتماد آليات اليقظة والإنذار والكشف المبكر عن عصابات الأحياء

• الإعلام والتحسيس بمخاطر الإنتماء لعصابات الأحياء وآثار إستعمال وسائل تكنولوجيات الإعلام والإتصال في الإشادة بها ونشر أفكارها

• ترقية التعاون المؤسساتي

• توفير تغطية أمنية متوازنة للأحياء السكنية

• إعداد سياسة عامة في إنجاز البرامج السكنية تراعى فيها متطلبات الوقاية من الجريمة ومحاربتها .

كما نص القانون في مادته (8) عن إنشاء اللجنة الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء، التي تدعى في صلب النص» اللجنة الوطنية» لدى الوزير المكلف بالداخلية والتي تتولى:

• إعداد مشروع الإستراتيجية الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء، وعرضه على الحكومة ومتابعة تنفيذها من طرف السلطات العمومية المختصة والمجتمع المدني والقطاع الخاص

• جمع ومركزة المعطيات المتعلقة بالوقاية من عصابات الأحياء.

• تحديد مقاييس وطرق الوقاية من عصابات الأحياء ، وتطوير الخبرة الوطنية في هذا الميدان

• اقتراح كل التدابير التي من شأنها ضمان الفعالية في الوقاية من عصابات الأحياء

• تقديم الآراء أو التوصيات حول أي مسألة تتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء

• ضمان تبادل المعلومات وتنسيق العمل بين جميع المتدخلين في مجال الوقاية من عصابات الأحياء

• اقتراح وتقييم الأدوات القانونية والإدارية في مجال الوقاية من عصابات الأحياء ، واقتراح أي تدبير أو إجراء لتحسين فعاليتها

• متابعة وتقييم نشاطات اللجان الولائية للوقائة من عصابات الأحياء وتنسيق نشاطاتها.

ثانيا : حماية ضحايا عصابات الأحياء: حيث تضمن الدولة طبقا المادة (14) منه لضحايا الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر ، التكفل الصحي والنفسي والإجتماعي بما يكفل أمنهم وسلامتهم وحرمتهم الجسدية والنفسية وكرامتهم ، وتعمل على تسيير لجوئهم إلى القضاء.

ثالثا: القواعد الإجرائية المطبقة أمام القضاء، حيث تناولها نص القانون في فصله الرابع وتضمنت 4 مواد وهي (المادة 17، 18، 19و20)

رابعا: تجريم عدة أفعال : مابين الحبس والغرامات المالية حسب خطورة الجرم فقد تطرق إليها النص في فصله الخامس وتضمنت المواد (21 ،22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38).

الأمر المتعلق بالصحة

.. من أجل سياسة صيدلانية وصناعية منسجمة

صادق أعضاء مجلس الأمة على النص المتضمن الموافقة على الأمر رقم 20-02 المؤرخ في 11 محرم 1442 الموافق لـ30 غشت سنة 2020 الذي يعدل ويتم القانون رقم 18-11 المؤرخ في 18 شوال عام 1439 الموافق لـ 2 يوليو سنة 2018 والمتعلق بالصحة، خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الخميس 1 أكتوبر 2020 والتي ترأسها رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد صالح قوجيل، وحضرها وزير الصناعة الصيدلانية السيد عبد الرحمان لطفي جمال بن أحمد، ووزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار.

المصادقة التي تمت دون مناقشة طبقا للمادة 81 من النظام الداخلي للمجلس، عرفت تقديم مشروع القانون من قبل ممثل الحكومة، تلاها تقديم تقرير لجنة الصحة والشؤون الإجتماعية والعمل والتضامن الوطني حول نص المشروع، قرأه مقرر اللجنة السيد العيد ماضوي.

عرض الوزير

.. نحو ضبط نشاط الاستيراد لفائدة الإنتاج الوطني

خلال عرضه أكد ممثل الحكومة أن وزارة الصناعة الصيدلانية التي تم تعيينها كقطاع استراتيجي تطبيقا لبرنامج رئيس الجمهورية، ستعمل من أجل سياسة صيدلانية وصناعية منسجمة على الصعيدين التنظيمي والاقتصادي، حيث ستتكفل بتغطية كل مسار الدواء في الجزائر (صناعة ، استغلال واستيراد) ، من أجل تلبية حاجيات المواطنين الجزائريين فيما يخص التوفر المتواصل لأدوية آمنة وفعالة وذات جودة ومتاحة إقتصاديا، وذلك عبر تنمية وتنويع الصناعة الصيدلانية والتمكن بالتالي من التحكم في فاتورة المواد الصيدلانية وتصدير خارج المحروقات.

معلنا أن الوزارة الوصية ستعمل على ضبط نشاط الاستيراد لفائدة الإنتاج الوطني وكذا ضمان التوجه نحو التصدير، ما سيسمح لها بالإعداد والتدخل في سياسة التسجيل والمصادقة على المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية، بالإضافة إلى تحديد الأسعار والهوامش، والتعويض وكذا دعم الناتج المحلي في مجال الصناعة الصيدلانية.

كما أوضح الوزير أنه ولبلوغ الأهداف المسطرة لقطاع الصناعة الصيدلانية، تضمن مشروع القانون محل الدراسة جملة من التدابير تمثلت في تعديل بعض أحكام القانون رقم 18-11 المؤرخ في 2 جويلية 2018 والمتعلق بالصحة، لاسيما تلك المتعلقة بتفتيش المؤسسات الصيدلانية وتحديد قائمة المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية الأساسية، بالإضافة إلى النشاطات داخل القطاع الصيدلاني، وكذا تحويل وصاية الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية إلى وزارة الصناعة الصيدلانية، إضافة إلى الترخيص المؤقت لاستعمال الأدوية وإجراء الدراسات العيادية مع المصنعين المحليين أو مع الشركاء الأجانب.

تقرير لجنة الصحة والشؤون الإجـــتماعية والعمل والتضامن الوطني

بعد الاستماع لعرض الوزير قدمت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، تقريرها الذي أعدته حول مشروع القانون خلال الجلسة قرأه مقرر اللجنة السيد العيد ماضوي .

التقرير الذي أعدته اللجنة كان عقب الاجتماع الذي عقدته يوم الأربعاء 30 سبتمبر 2020، والذي ترأسه رئيس اللجنة السيد محمد أخاموك وحضرته وزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار، وحضره أيضا السيد غازي جابري، نائب رئيس مجلس الأمة المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني. والذي استمعت فيه لعرض وزير الصناعة الصيدلانية السيد عبد الرحمان لطفي جمال بن أحمد، وعرف تدخلات الأعضاء اللجنة حول النص ، حيث طرحوا انشغالاتهم وأسئلتهم على الوزير، والذي بدوره قام بالرد عليها.

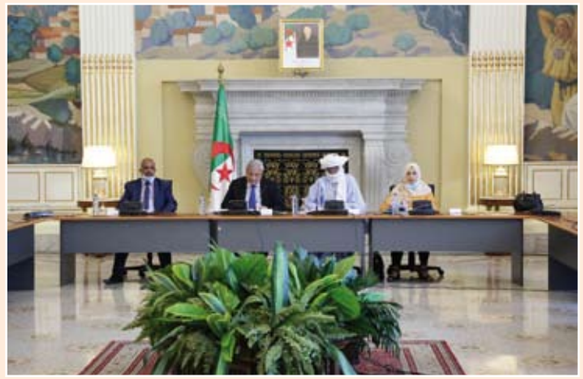

وقد ثمنت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني في تقريرها إستراتيجية الدولة في وضع سياسة صناعية صيدلانية منسجمة على الصعيدين التنظيمي والاقتصادي، بوضع أدوات وإجراءات تنظيمية لضمان جودة وفعالية وسلامة ووفرة المواد الصيدلانية وكذا رفع الصناعة الصيدلانية الوطنية وتطويرها.

المادة 81:

طبقا لأحكام المادة 142 (الفقرة 2) من الدستور، وأحكام المادة 37 من القانون العضوي رقم 16-12 المذكور أعلاه، تدرس اللجنة المختصة النص المتضمن الموافقة على الأمر، وتستمع إلى ممثل الحكومة، وتُعد تقريرا في الموضوع.

يُعرض النص المتضمن الموافقة على الأمر في جلسة عامة للمصادقة عليه بكامله، بعد الاستماع إلى عرض ممثل الحكومة وتقرير اللجنة المختصة، دون مناقشة في الموضوع، في أول دورة برلمانية.

نص القانون

تضمن مشروع القانون تعديل بعض أحكام القانون رقم 18-11 المؤرخ في 2 جويلية 2018 والمتعلق بالصحة، والمتعلقة بتفتيش المؤسسات الصيدلانية وتحديد قائمة المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية الأساسية، بالإضافة إلى النشاطات داخل القطاع الصيدلاني، وكذا تحويل وصاية الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية إلى وزارة الصناعة الصيدلانية، إضافة على الترخيص المؤقت لاستعمال الأدوية وإجراء الدراسات العيادية مع المصنعين المحليين أو مع الشركاء الأجانب.

تفتيش المؤسسات الصيدلانية: أوكلت مهمة التدقيق والتفتيش الميداني لمؤسسات ومواقع إنتاج المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية للوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 19-190 المؤرخ في 30 شوال عا 1440 الموافق لـ 3 يوليو سنة 2019 والمحدد لمهام الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية وتنظيمها وسيرها. أما فيما يخص مهام التفتيش والمراقبة للمؤسسات الصيدلانية للإنتاج والاستغلال والاستيراد والتصدير والتوزيع فستكلف بها المفتشية العامة لوزارة الصناعة الصيدلانية طبقا للمادة 191 من نص القانون.

تحديد قائمة المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية الأساسية: تعد هذه القائمة أداة أساسية ستكون بمثابة قاعدة لتعويض الأدوية، تسمح بتطوير الصناعة الصيدلانية عبر توجيهها نحو المواد ذات القيمة المضافة العالية، مما يمكن الصناعة المحلية بتغطية الاحتياجات الوطنية واللجوء الى التصدير، إن تحديد هذه القائمة حاليا من صلاحيات وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات طبقا للمادة 217 من نص القانون.

النشاطات داخل القطاع الصيدلاني: إن النشاطات داخل القطاع الصيدلاني مترابطة، إذ تخضع المواد الصيدلانية لمسار يمتد من التصنيع والاستغلال والاستيراد والتصدير إلى التوزيع، وقصد السماح بانسجام التدابير المزمع اتخاذها في إطار سياسة شاملة، وضمان تعقب ومراقبة التصدير تكملة للإنتاج المحلي، ستقوم وزارة الصناعة الصيدلانية ضبط وتنظيم هذه النشاطات، طبقا للمادة 218.

الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية: هي مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تحت وصاية وزارة الصحة والسكان حاليا، تؤدي مهام مرفق عام ، يخص التسجيل والمصادقة ومراقبة المواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري، يعد هذا النشاط الوسيلة الأساسية التي تستند إليها تنمية الصناعة الصيدلانية المحلية وبالتالي سيتم تحويل وصاية هذه المؤسسة إلى وزارة الصناعة الصيدلانية طبقا للمادة 224 من نص القانون.

الترخيص المؤقت لاستعمال الأدوية: هي أداة تنظيمية ينص عليها القانون 18-11 المتعلق بالصحة قصد السماح باستيراد أدوية غير مسجلة لعلاج أمراض خطيرة، يستلزم تسليم رخصة مؤقتة تقييما بغية التأكد من عدم وجود علاج معادل على المستوى الوطني ، وستتحول هذه المهمة لوزارة الصناعة الصيدلانية بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية والتي ستعمل على أن تسلم هذه التراخيص للمصنعين المحليين طبقا للمادة 233 من نص القانون.

الدراسات العيادية: تمثل الدراسات العيادية جزءا مهما من قطاع الصناعة الصيدلانية، إذ أنه يعد مجال بإمكانه جلب قيمة مضافة حقيقية للقطاع والاقتصاد الوطني، يمكن إجراء هذه الدراسات من قبل المصنعين محليين أو بالشراكة مع شركات متعددة الجنسيات، وفقا للمواد (379، 381، 389، 390، 394، 395، 399). من نص القانون.

قانون يتضمن الموافقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الموقع بكيجـــالي في 21 مارس سنة 2018

.. من أجل تنويع الاقتصاد الوطني والولوج إلى الأسواق الإفريقية

المادة 82:

طبقا لأحكام المادتين 111 (الفقرة3) و149 من الدستور، وأحكام المادة 38 من القانون العضوي رقم 16-12 المذكور أعلاه، تدرس اللجنة المختصة مشروع القانون المتضمن الموافقة على الاتفاقية أو المعاهدة، وتستمع إلى ممثل الحكومة، وتعد تقريرا في الموضوع. يُعرض مشروع القانون المتضمن الموافقة على الإتفاقية أو المعاهدة في جلسة عامة للمناقشة والمصادقة عليه بكامله، بعد الاستماع على التوالي إلى عرض ممثل الحكومة وتقرير اللجنة المختصة , دون إدخال أي تعديل عليه.

صادق أعضاء مجلس الأمة على مشروع قانون يتضمن الموافقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الموقع بكيجالي في 21 مارس سنة 2018 ، خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الخميس 1 أكتوبر 2020 والتي ترأسها رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد صالح قوجيل، وحضرها وزير التجارة السيد كمال رزيق، ووزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار.

إجراءات الموافقة على الاتفاقيات والمعاهدات

المادة 82: طبقا لأحكام المادتين 111 (الفقرة3) و149 من الدستور، وأحكام المادة 38 من القانون العضوي رقم 16-12 المذكور أعلاه، تدرس اللجنة المختصة مشروع القانون المتضمن الموافقة على الاتفاقية أو المعاهدة، وتستمع إلى ممثل الحكومة، وتُعد تقريرا في الموضوع. يُعرض مشروع القانون المتضمن الموافقة على الإتفاقية أو المعاهدة في جلسة عامة للمناقشة والمصادقة عليه بكامله، بعد الاستماع على التوالي إلى عرض ممثل الحكومة وتقرير اللجنة المختصة ، دون إدخال أي تعديل عليه.

عرض الوزير

تطرق وزير التجارة السيد كمال رزيق خلال عرضه لمشروع القانون المتضمن الموافقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الموقع بكيجالي في 21 مارس سنة 2018 على أعضاء المجلس، إلى أبعاد هذا الاتفاق الذي يحتوي على ثلاثة بروتوكولات، مشيرا إلى أنه يشكل فضاء جهويا وتكتلا قاريا مهما سيمنح لإفريقيا القدرة على تجسيد إرادتها سياسيا واقتصاديا، ويمدها بالبنى المؤسسية والبرامج التي تمكنها من إحراز التقدم والتنمية المستدامة، ولاسيما أنه يعد سوقا واعدة للدول الإفريقية، وفضاء تجاريا إستراتيجيا للجزائر التي تتمتع بامتداد جغرافي وتاريخي واقتصادي في إفريقيا، والذي سيجعل منها بوابة لهذه القارة.

تقرير لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج

بعد الاستماع لعرض الوزير قدمت لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج ؛ تقريرا حول مشروع القانون خلال الجلسة قرأه مقرر اللجنة السيد سيد علي بوحوية.

التقرير الذي أعدته اللجنة كان عقب الاجتماع الذي عقدته يوم الاثنين 28 سبتمبر 2020، والذي ترأسه رئيس اللجنة السيد رشيد بوسحابة وحضرته وزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار ، وحضره أيضا السيد غازي جابري ، نائب رئيس مجلس الأمة المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني. والذي استمعت فيه لعرض وزير التجارة السيد كمال رزيق وعرف تدخلات أعضاء اللجنة حول النص ، حيث طرحوا انشغالاتهم وأسئلتهم على الوزير، والذي بدوره قام بالرد عليها.

توصيات اللجنة

ثمنت لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج في تقريرها الأحكام التي تضمنها النص والتي تهدف الى إنشاء سوق موحد للسلع والخدمات، وتنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الإقتصادي القاري، وفقا لرؤية مستقبلية تلغي بموجبها الحواجز الجمركية وغير الحكومية التي تشكل عائقا أمام تسويق السلع ، إضافة إلى تحرير تجارة الخدمات وتعزيز التعاون في مجال الاستثمار والملكية الفكرية والمنافسة، وكذا تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة مع تحسين القدرة التنافسية بين مختلف إقتصادات دول القارة وفي السوق العالمية عبر تشجيع التنمية الصناعية وتنويعها مجالاتها وتشجيع التنمية الزراعية والأمن الغذائي .

مؤكدة أن هذه الاتفاقية ستسمح للجزائر بتجسيد الأهداف المسطرة من طرف السلطات العليا والتي ترمي لتنويع الاقتصاد الوطني والاستجابة لمطالب المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين من حيث التسهيلات.

وقدمت اللجنة في الأخير عدة توصيات رأت أنها ضرورية والمتمثلة فيما يلي:

• إنشاء محطات الاستراحة عبر الطرقات الدولية وتزويدها بوسائل الراحة،

• إنشاء طريق دولي حر من العاصمة إلى أقصى الجنوب لتلبية حاجة التجارة الخارجية وتسهيلها،

• ينبغي على البلدان الإفريقية ومنها الجزائر أن تضع الآليات التي تعد ضرورية لتفعيل أحكام وبنود هذا الاتفاق ولإنجاحه، وبخاصة في الشق المتعلق بالتجارة الحرة، ورفع الحواجز الاقتصادية والجمركية عبر الحدود وتعديل القوانين وتخفيف إجراءات تطبيقها وإعادة الاعتبار للبنك الجزائري والسياسات الاقتصادية والوطنية،

• الاستفادة من هذا الاتفاق باعتباره خيارا يمكن الاعتماد عليه لتحقيق التنمية الاقتصادية الرئيسية في الجزائر.

الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الموقع بكيجالي في 21 مارس سنة 2018

في 21 مارس 2018، وخلال أشغال الدورة الاستثنائية العاشرة لرؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي، المنعقد في كيغالي (رواندا) ، تم التوقع على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية وتبني بورتوكولاته الثلاثة المتمثلة في :

• بروتوكول حول تجارة السلع

• بروتوكول حول تجارة الخدمات

• بروتوكولا حول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات.

ولقد كانت الجزائر من بين الأوائل الموقعة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وقدمت التزاما رسميا من أجل الشروع في عملية التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية خلال أشغال قمة رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي المنعقد في 7 جويلية 2019 بنيامي (النيجر).

الأهداف العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

• خلق سوق موحدة للسلع والخدمات ميسرة بتنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية وفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في « إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة» كما وردت في أجندة 2063،

• خلق سوق محررة للسلع والخدمات من خلال جولات متتالية من المفاوضات،

• تساهم في حركة رأس المال والأشخاص الطبيعيين تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية،

• إرساء الأسس لإقامة إتحاد جمركي قاري في مرحلة لاحقة،

• تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة والمساواة بين الجنسين والتحول الهيكلي للدول الأطراف،

• تحسين القدرة التنافسية لإقتصادات الدول الأطراف داخل القارة وفي السوق العالمية ،

• تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي،

• حل تحديات تعدد وتداخل العضوية داخل المجموعات الاقتصادية وتسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري،

أما الأهداف الخاصة التي تضمنها الاتفاق تتمثل في :

• الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة في السلع،

• التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات،

• التعاون بشأن الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة،

• التعاون في جميع المجالات المتصلة بالتجارة،

• التعاون في المسائل الجمركية وفي تنفيذ تدابير تيسير التجارة،

• إنشاء آلية لتسوية المنازعات فيما يتعلق بالحقوق والواجبات

• إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان إستمراريته.

الأسئلة الشفوية
2020/09/24

عقد مجلس الأمة جلسة علنّية يوم الخميس 24 سبتمبر 2020، برئاسة السيد غازي جابري، نائب رئيس مجلس الأمة، خصصت لطرح أسئلة شفوية على أعضاء في الحكومة تخص قطاعات: المالية، السكن، الفلاحة، والموارد المائية وذلك بحضور وزراء القطاعات المعنية؛ وبحضور وزيرة العلاقات مع البرلمان، بسمة عزوار، وكانت هذه الأسئلة على النحو الآتي:

نظام معلوماتي جديد للحد من التهرب والغش الجبائي

ردا عن سؤال السيد احمد بوزيان، عضو مجلس الأمة، حول عدم تعميم الفوترة في جميع القطاعات الاقتصادية؟ و بقاء البنوك وأجهزتها الرقابية بعيدة عن المعاملات المالية ؟

أوضح وزير المالية السيد أيمن بن عبد الرحمان، انه لمواجهة الغش الجبائي الذي اخذ ابعادا خطيرة في السنوات الأخيرة لم تتوان الإدارة الجبائية في التزود بالوسائل اللازمة لمحاربة هذه الظاهرة وبالخصوص من خلال وضع إجراءات جديدة للبحث عن المعلومة كحق الاطلاع وحق اجراء التحقيق.. وكذا مختلف اشكال المراقبة كمراقبة الوثائق والتحقيق المحاسبي.

فالإدارة الجبائية تتدخل في مجال محاربة غياب الفوترة عن طريق الوسائل القانونية عبر حق اجراء التحقيق، والذي يشكل الأداة الأكثر أهمية في نظام البحث عن المعلومة الجبائية بالنظر لنسبة الاحتيال في الفواتير خاصة عن طريق استعمال أسماء مستعارة واستعمال فواتير مجاملة.

ولمحاربة غياب الفواتير والتهرب الضريبي، تتعاون الإدارة الجبائية في اطار اللجنة الوزارية المشتركة مع رجال التنسيق الولائية وفرق المراقبة المختلطة، بالاشتراك بين مصالح الجباية والجمارك عن وزارة المالية من جهة والمصالح المكلفة بالتحقيق وقمع الغش عن وزارة التجارة من جهة أخرى.

ومع ذلك تواجه المصالح الجبائية حسب الوزير صعوبة في تقييم الحجم الحقيقي للتهرب والغش الجبائي، بسبب وجود الفضاء الموازي وكون المكلفين بالضريبة غير مسجلين لدى مصالح الجباية او لدى المصالح الأخرى من جمارك، تجارة، الصندوق الوطني للتامين الاجتماعي. وبالتالي لا يسمح للمصالح الجبائية الكشف عن الدخل الحقيقي وتحديد مبلغ أو معدل التهرب الضريبي.

معلنا في ذات السياق، أن عملية الرقابة الجبائية المنجزة بعنوان سنة 2019 تم من خلالها تحصيل مبلغ اجمالي حقوق وغرامات يقدر بأكثر من 100 مليار و123 مليون دج أي بزيادة تقدر بـ 27 بالمائة مقابل سنة 2018، مؤكدا أنه يمكن تحصيل 3 اضعاف هذا المبلغ مع انطلاق نظام المعلومات الجديد الذي تقوم الوزارة بإتمامه. كما تراوحت عمليات التسوية بعنوان الشكاوي المقدمة امام العدالة من طرف الإدارة الجبائية ضد هؤلاء المكلفين بالضريبة ما بين 700 إلى 800 شكوى عام 2018.

ومن اجل السماح باستغلال التحقيقات بشكل افضل وفي اطار تنفيذ نظام المعلومات الجديد، اطلقت وزارة المالية عن طريق المديرية العامة للضرائب مشروع ضخم لمراجعة مخطط معالجة واستغلال المعلومات الجبائية وهذا للسماح بالتكفل الفعال لمعالجة المعلومات المدروسة لدى المصالح المختلفة.

اما بخصوص بقاء البنوك واجهزته الرقابية بعيدة عن المعاملات البنكية، أوضح وزير المالية ان البنوك الجزائرية تخضع في اطار أنشطتها لمنظومة رقابية ومحاربة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب محددة بالقوانين والأنظمة المعمول بها وكذا الإجراءات الداخلية المتعلقة بكل هذه الأنشطة .

مضيفا ان بنك الجزائر قد وضع مجموعة من الأنظمة والتعليمات المتعلقة بالرقابة على البنوك والمؤسسات المالية ولاسيما نظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، وكذا نظام رقم 12-03 المؤرخ في 28 نوفمبر 2012 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

وتطبيقا لهذه الأنظمة انشأت البنوك هياكل رقابية دائمة وأخرى دورية تسمح بمراقبة العمليات المصرفية التي يقوم بها عملائها.

اما فيما يتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب فان خلية معالجة الاستعلام المالي وهي هيئة مختصة تم انشاءها تحت اشراف وزير المالية، مكلفة بجمع المعلومات المالية ومعالجتها وتحليلها خاصة التقارير حول المعاملات المشبوهة التي ترسلها البنوك والمتعلقة بالمعاملات المصرفية التي يقوم بها عملائها.

استفادة البلديات والولايات من عائدات الرسم المحلي

ردا عن سؤال السيد عبد القادر جديع، عضو مجلس الأمة المتعلق بعائد الرسم على النشاط المحلي لولاية ورقلة بما فيها الولاية المنتدبة المنبثقة عنها ولاية تقرت؟

أوضح وزير المالية السيد أيمن بن عبد الرحمان، بأنه لا توجد جباية بترولية محلية وأخرى وطنية، انما هناك عائدات على الرسم على النشاط المهني التجاري المهني ويتضمن ناتج الرسم عن الرسم المهني عن الأنشطة التجارية الصناعية والناتج الرسم على نشاط نقل المحروقات بواسطة الانابيب التي في جميع الحالات تحول الحصص العائد منها البلديات والولايات من طرف القباض المعنيين بحسب نوعية المؤسسات والشركات كبيرة كانت ام صغيرة ام متوسطة.

وبالنسبة للرسم على النشاط المهني لنقل المحروقات بواسطة الانابيب فتسيير هذا الأخير يتم بشكل ممركز من طرف مديريات كبريات مؤسسات الكائن مقرها بالعاصمة، حيث انهم بالنسبة الى الرسم على النشاط المهني للأنشطة التجارية والصناعية فمنهم من يتم تحصيله على مستوى قبضات الضرائب المعنية بالنسبة للشركات والمؤسسات الصغيرة ، وتحول حصص البلديات والولايات من طرف هؤلاء القباض ومنه ما يتم تحصيله من طرف مديريات كبريات المؤسسات بالنسبة للشركات و المؤسسات الكبيرة وتحول الحصص العائدة للبلديات والولايات شهريا من طرف قابض كبريات المؤسسات على المستوى المركزي.

كما نوه الوزير الى ان مركزة ملف الرسم على النشاط المهني بالنسبة لكبريات الشركات والمؤسسات على مستوى مديريات كبريات المؤسسات منذ 2013 كانت له فوائد جمة، بحيث سمح بإعطاء البلديات والولايات المعنية بالنشاط حقها من عائدات الرسم الذي كان قبل هذا التاريخ. اذ تستفيد منه بعض البلديات على حساب أخرى بحكم ان المؤسسات والشركات تقوم بأداء هذا الرسم على مستوى قباضة الضرائب التي يتبع لها مقرها الاجتماعي ولا تكلف نفسها عناء التصريح والدفع على مستوى القبضات التي تتواجد على اقليمها الصناعي والتجاري لهذه الشركات.

السكن العمومي الإيجاري ... للفئات الاجتماعية المعوزة

ردا عن سؤال السيد محمد بن طبة، عضو مجلس الأمة حول ضرورة مراجعة الحد الاقصى للدخل الشهري الإجمالي للأسر المحدد حاليا ب 24 الف دج لصيغة السكن العمومي الايجاري؟

أوضح وزير السكن والعمران والمدينة السيد كمال ناصري، ان الاستفادة من السكن العمومي الايجاري لم يكن مجحف او غير منطقي ، بل هو تعبير عن السياسة المنتهجة من طرق الدولة والمتمثلة في توجيه صيغة العمومي الايجاري وبصفة حصرية لفائدة الأشخاص المصنفين حسب مداخلهم ضمن الفئات الاجتماعية المعوزة والأكثر حرمانا. حيث لا يمكن مراجعة هذا الحد الا بعد التحكم في الطلب المتزايد لهذه الصيغة والذي يعتمد أساسا على إحصاءات دقيقة ومدروسة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لطالبي السكن وهذا ما تعكف عليه الوزارة بمعية وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

مذكرا في ذات السياق ان البرنامج المخصص لهذه الفئة كان ضخما جدا ، فعلى سبيل المثال فان الميزانية المخصصة لبرامج السكن العمومي الايجاري الممولة كليا من الخزينة العمومية منذ سنة 2000 ، قد فاقت 4300 مليار دج ، حيث تم إسكان ما يقارب مليون و270 الف عائلة جزائرية ، ناهيك عن الميزانية الموجهة للدعم بمختلف انواعه التي فاقت بدورها 2000 مليار دج و 300 مليار دج للتكفل بأشغال تهيئة الطرقات والشبكات المختلفة.

أما بخصوص اقتراح كراء هذه السكنات بعقد كراء ملزم وبمبلغ يقارب 5000 دج للطبقة المتوسطة، فأوضح الوزير ان الامر غير وارد في الوقت الراهن، لتبقى صيغة السكن العمومي الايجاري سارية المفعول وفق المرسوم التنفيذي رقم 148-08 المؤرخ في 11 ماي 2008 المحدد لقواعد السكن العمومي الايجاري كسكن ممول من قبل الدولة ويوجه فقد للأشخاص المصنفين ضمن الفئات الاجتماعية المعوزة والتي لا تمتلك سكنا وتسكن في سكنات غير لائقة.

... نحو انشاء المدرسة الوطنية لأملاك الدولة والحفظ العقاري ومسح الأراضي

ردا عن سؤال السيد عبد الوهاب بن زعيم ، عضو مجلس الامة حول إمكانية استحداث مدرسة ما بعد التدرج لعمال القدماء والجدد للتخصصات التي لا تتوفر في الجامعات الجزائرية؟

أوضح وزير المالية السيد أيمن بن عبد الرحمان، ان دائرته الوزارية تولي اهتمام بالغا لتكوين موظفي واطارات قطاع المالية ومنها موظفي إدارة أملاك الدولة والحفظ العقاري ومسح الأراضي، حيث سجلت دائرته الوزارية مشروعا مهما لإنشاء المدرسة الوطنية لأملاك الدولة والحفظ العقاري مسح الأراضي على غرار المدرسة الوطنية للضرائب والمدرسة الوطنية للخزينة المستحدثة حديثا، حيث خصص الوعاء العقاري لإقامة هذا المشروع على مستوى القطب العلمي لمدينة القليعة ، لكن بالنظر للعراقيل في السنوات الأخيرة عرف تأخرا ، مؤكدا ان الوزارة ستقوم بإعادة بعث هذا المشروع في العام المقبل عند تحسن الظروف من اجل ضمان تكوين نوعي لمستخدمي الإدارة وتحسين أداء المرفق العام.

مضيفا انه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 300-10 المؤرخ في 29 نوفمبر 2010 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين لأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بأملاك الدولة والحفظ العقاري ومسح الاراض تم انشاء نوعين من التكوين بالنسبة للموظفين القدماء والجدد وهما التكوين التحضيري لشغل الوظيفة والتكوين التكميلي قبل الترقية .

مؤكدا في الاخير ان الوزارة بصدد التفكير في اعادة النظر في منظومتها التكوينية التي يمكن ان تضمن التوظيف الحسن ضمن هياكلها، اذ يتم انيا دراسة مختلف الصيغ والإمكانيات المتاحة لبعث التكوين التخصصي للحائزين على شهادة البكالوريا في الميادين المتعلقة بالمالية العمومية من اجل الالتحاق ببعض الرتب المنتمية للأسلاك الخاصة، وهذا بالتشاور والتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عبر المدارس التي تكفل هذا التكوين التابعة لوزارة المالية ، مع إمكانية فتح تكوين ما بعد التدرج للموظفين الذي تابعوا هذا النوع من التكوين التخصصي يضمن لهم الالتحاق برتب أعلى.

صيغة السكن الايجاري الترقوي الجديدة ... لترقية السوق العقاري

ردا عن سؤال السيد يوسف مصار عضو مجلس الامة، حول اقتراح تخصيص نسبة من برامج المشاريع السكنية الترقوية التجارية الى اصحاب الدخل المتوسط القابل لصيغة السكن الايجاري وذلك لمن يرغب في ذلك دون شروط؟

أوضح وزير السكن والعمران والمدينة السيد كمال ناصري، ان صيغة السكن الايجاري الترقوي تحمل في طياتها الرد على اغلب الإنشغالات التي طرحها عضو مجلس الامة ، فهي تصبوا الى تمكين المواطن من السكن الايجاري المناسب اذ تعتمد هذه الصيغة التي يكفلها المرقي العقاري على أساس عقار مقابل للسكنات ، فمقابل للعقار الذي تضعه الدولة تحت تصرف المرقي العقاري يقوم هذا الأخير بانجاز سكنات موجهة للإيجار لتلبية احتياجات المواطنين الذين يفضلون الصيغ العمومية ، كما يخصص جزء من العقار المعني لفائدة المرقي العقاري نفسه يشغله لبناء سكنات ترقوية للتسويق الحر.

مؤكدا ان هذه الصيغة تعكس إرادة السلطات العمومية في ترقية السوق العقاري ، وكذا تسهيل إمكانية تنقل الافراد لاسيما الإطارات وعائلتهم عبر مختلف مناطق الوطن من اجل تثمين وترقية حياتهم المهنية واستغلال كل الفرص المتاحة في اطارها.

معلنا في الأخير ان مشروع النص التنظيمي الخاص بهذه الصيغة في طور الدراسة ، حيث كان مشروع النص محل استشارة واسعة من طرف المرقين العقاريين اطلقها صندوق الضمان والكفالة المتبادلة في الترقية العقارية خلال شهر اوت من السنة الجارية عبر موقعه الالكتروني والتي سمحت باتخاذ بعين الاعتبار مختلف وجهات النظر واقتراحات اهم المتعاملين المعنيين بهذه الصيغة الجديدة.

ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ادرار لمعالجة ومتابعة ملفات عدل

ردا عن سؤال السيد بوجمعة زفان، عضو مجلس الامة ، حول إمكانية انشاء فرع لوكالة تحسين السكن وتطويره (عدل) على مستوى ولاية ادرار ، قصد معالجة انشغالات المكتتبين بدل التنقل الى مقر الوكالة الجهوية المتواجدة بوهران؟

أوضح وزير السكن والعمران والمدينة السيد كمال ناصري، ان المشاريع السكنية بصيغة البيع بالإيجار المسجلة بولاية ادرار يتم معالجتها ومتابعتها من طرف ديوان الترقية والتسيير العقاري كهيئة محلية متواجدة على مستوى الولاية، وليس على مستوى الفرع الجهوي بولاية وهران. اذ لا جدوى من انشاء فرع لوكالة عدل بالمنطقة بالنظر لعدد برنامج البيع بالإيجار الضئيل على مستوى ولاية ادرار والأمر نفسه للولايات ذات البرامج الضئيلة.

مشيرا في نفس السياق انه قد تم انهاء وتسليم 320 وحدة سكنية من هذه الصيغ على مستوى الولاية ، وتبقى 110 وحدة سكنية في طور الانجاز وتعرف نسبة تقدم الاشغال بها 60 بالمائة.

مؤكدا في الأخير انه بالنسبة للتعاملات التجارية ، فان التعليمات أعطيت لديوان الترقية والتسيير بأدرار للتكفل بها .

نظام تعريفي للماشية... لتتبع حركتها ومنتجاتها

ردا عن سؤال السيد محمد سالمي، عضو مجلس الأمة ، والمتعلق بالثروة الحيوانية المتواجدة ببلادنا، وتسويق اللحوم من الجنوب إلى الشمال ، وكذا استيراد اللحوم المجمدة؟

أوضح وزير الفلاحة والتنمية الريفية السيد عبد الحميد حمداني، انه يتم سنويا إحصاء الثروة الحيوانية المتوفرة عبر كل ولايات الوطن، من خلال عمليات إحصاء على مستوى كافة البلديات، وقد مكنت هذه الاحصائيات مبدئيا من رسم خريطة جغرافية للتوزيع هذه الثروة حسب الصنف وحسب الولايات. فالمعطيات المسجلة لسنة 2019 احصت حوالي 22 مليون راس للغنم من بينها 18 من النعاج، أما الابقار فقدرت بـ 1.8 مليون رأس من بينها 9 الاف بقرة حلوب. كما سجل حوالي 5 ملايين رأس من الماعز وأكثر من 4000 الف رأس من الابل.

مشيرا في ذات السياق انه وفق لتعليمات رئيس الجمهورية ، سيتم خلال هذه السنة الشروع في اجراء مسح وطني لهذه الثروة على مستوى كافة المربيين والمستثمرات الفلاحية . كما سيتم أيضا في اطار برنامج رقمنة القطاع ، اطلاق

النظام التعريفي للماشية لإعطاء رقم تشفيري الكتروني لكل راس ماشية مع التطبيق المعلوماتي وذلك في عملية نموذجية، في اول الامر سيتم تنفيذها مع الابقار على مستوى بعض الولايات، ليتم توسيع العملية فيما بعد على باقي الأصناف، وسيسمح هذا النظام من تتبع حركة الماشية وتتبع المنتجات الحيوانية.

وفيما يخص انتاج اللحوم الحمراء فقد اعلن الوزير انه تم في سنة 2019 انتاج 35 الف طن من اللحوم الحمراء ، حيث 62 بالمائة هي لحوم اغنام و 29 لحوم ابقار و 9 بالمائة لحوم معز وابل.

اما فيما يتعلق باستيراد اللحوم فقد اعلن الوزير انه وفقا لإحصائيات الصادرة عن الجهات المعنية سنة 2019 فانها لا تتعدى 4 بامائة من اجمالية اللحوم الحمراء المتوفرة، اما اللحوم المستوردة الطازجة فهي 5 بالمائة، في حين نسبة اللحوم المستوردة للأبقار المجمدة فهي 24 الف طن، اما لحوم الابقار الطازجة فبلغت 32 الف طن منوها في ذات السياق ان هذه الأخيرة ممنوعة من الاستيراد منذ شهر ماي 2020.

وعن عملية تسويق اللحوم من الجنوب إلى الشمال، أوضح الوزير انه طبقا لورقة الطريق للوزارة التي وضعتها الوزارة (2020-2024) والتي تمت المصادقة عليها من طرف رئيس الجمهورية، ستسعى الوزارة الى تدعيم الاستثمارات المهيكلة لا سيما في مادة اللحوم في المناطق الجنوبية، عبر مرافقة المذابح التي يجب ان تتوفر فيها كل الشروط التقنية المطلوبة والتدابير الوقائية والصحية. مضيفا انه في الوقت الحالي ونظرا للحالة الصحية في بلدان الساحل ونظرا لتحركات المواشي عبر الحدود يجب اتخاذ العديد من التدابير لحماية عمليات تنقل المواشي حيث يجب ان تخضع لقواعد صحية صارمة وذلك لتفادي انتقال الامراض الحيوانية المعدية.

فتح وتهيئة المسالك الفلاحية والريفية مستمرة بولاية جيجل الى غاية 2021

ردا عن سؤال السيد فؤاد سبوتة ، عضو مجلس الأمة ، والمتعلق بفك العزلة عن المناطق الجبلية بولاية جيجل؟

اعلن وزير الفلاحة والتنمية الريفية السيد عبد الحميد حمداني ، ان ولاية جيجل قد عرفت انتعاشا ملحوظا بعد انطلاق عدة مشاريع في عدة ميادين لاسيما منها فتح وتهيئة مسالك ريفية وغابية ، حيث تم فتح 534 كلم وتهيئة 738 كلم من السالك . وتسهر محافظ الغابات حاليا على تهيئة 290 كلم من مسالك غابية وريفية وفتح 100 كلم بتمويل من البرنامج القطاعي.

منوها في ذات السياق ان عملية فتح المسالك الغابية مست جميع القرى والمداشر في مرحلتها الأولى، أما المرحلة الثانية والتي انطلت سنة 2018 فالهدف منها إيصال الشبكة الى الاراضي الفلاحية والاسطبلات التي كانت غير مستغلة وخاصة تلك المتواجد بمناطق الظل، كما تم منح تراخيص لحل مسالك لبعض الساكنة لهذه المناطق قصد تمكينهم من الوصول الى املاكهم الخاصة بعد دراسة تقنية مسبقة من طرف أعوان واطارات الغابات المختصين إقليميا .

وحول قيام محافظة الغابات لولاية جيجل بإنجاز مشاريع خاصة بالمسالك الغابية دون إتمام إنجازها، فان العملية حسب الوزير تخضع لقانون الصفقات العمومية ، انطلاقا من اعداد البطاقية التقنية الى الموافقة على دفتر الشروط من قبل لجنة الصفقات الولائية. الى تعيين مقاولات الإنجاز إضافة الى تأشيرة مصالح المراقبة المالية الولائية وبعده إعطاء الأوامر بانطلاق في الاشغال حسب كل منطقة، وخلال عملية الإنجاز تقوم المصالح بمراقبة الاشغال ومتابعة احترام آجال الإنجاز المحددة في الصفقة ، الا انه قد تصادف بعض المقاولات العاجزة والتي لا تحترم دفتر الشروط مما يضطر لجنة الصفقات إلى تطبيق القانون بفسخ الصفقة وإعادة انطلاقها من جديد مع مؤسسة أخرى.

مؤكدا في الأخير أن عملية فتح وتهيئة المسالك الفلاحية والريفية ستستمر بولاية جيجل عبر الأهداف المسطرة إلى غاية سنة 2021 وتتمثل فيما يلي:

- 28 كلم من تهيئة وفتح المسالك الريفية
- تهيئة وحدتين من منابع المياه
- تصحيح 1400 متر مكعب من مجاري المياه
- غرس 500 هكتار من الأشجار المثمرة.

...نحو عصرنة قطاع الغابات

ردا عن سؤال السيد ناصر بن نبري، عضو مجلس الأمة، المتعلق بحماية المساحات الغابية، وعصرنة قطاع الغابات وكذا إعادة النظر في القوانين التي تسير القطاع؟

أوضح وزير الفلاحة والتنمية الريفية السيد عبد الحميد حمداني، أن المساحة الاجمالية للغابات تبلغ 401 مليون هكتار أي ما يعادل تشجير يبلغ 1105 بالمائة في الشمال بما في ذلك منطقة السهوب ، وللحفاظ عليها يعمل القطاع على اعداد مخططات تهيئة الغابات، عبر اطلاق برامج وطنية للتشجير من اجل توسعة المناطق الغابية، بالإضافة الى رقمنة القطاع من اجل تكثيف الرقابة المستمرة لضمان الحفاظ على المساحات الغابية.

وفيما يتعلق بعصرنة قطاع الغابات والانتقال به الى قطاع منتج يساهم في الدخل الوطني ، فقد تم حسب الوزير وضع عدة برامج واليات منها:

- انشاء 240 غابة استجمام في تسع ولايات
- استحداث محيطات لاستصلاح الأراضي الغابية بمساحة تقدر 100 الف هكتار في مناطق ذات الطابع الغابي وخاصة في الشمال، وكل هذه المساحات مخصصة لتطوير وتوسيع المساحات المغروسة والأشجار المثمرة والأشجار المقاومة.

وعن المساهمات الغابية في الاقتصاد الوطني، ذكر الوزير انه يتم انتاج حوالي 70 الف قنطار من الفلين سنويا، انتاج من 10 الى 12 الف طن سنويا من مادة الخروب، وتطوير استخراج الزيوت العطرية والنباتات الغابية والصناعة التحويلية للنباتات العطرية. مرجعا ذلك لإنشاء المجالس الوطنية المتعددة المهن من شعب الفلين والخشب والخروب والنباتات العطرية، مضيفا في ذات السياق أن الوزارة بصدد بإنشاء المجلس الوطني المتعدد المهن لشعبة الارقان الذي سيساهم في تطوير وتوسيع المساحات المخصصة لهذه النبتة ذات الأهمية الاقتصادية.

مؤكدا ان الدولة سخرت كل الإمكانيات المادية والبشرية حيث رفعت التجميد عن 1220 منصب مالي وعلى 53 سيارة رباعية الدفع وكذا اقتناء 164 شاحنة للتدخل الأولي ضد حرائق الغابات و 15 شاحنة مصهرجة، وتزويد أعوان الغابات بحوالي 6000 بدلة مخصصة لمكافحة الحرائق. كما خصصت غلاف مالي 360 مليون دج لاقتناء بعض الأدوات المخصصة لمكافحة الحرائق.

اما فيما يتعلق بإعادة النظر في العديد من القوانين التي تزال تسيير القطاع أوضح وزير الفلاحة والتنمية الريفية ، انه ما عدى القانون 80-12 المؤرخ في 23 جوان 1984 المتضمن النظام العام للغابات المعدل والمتمم الذي مضت عليه اكثر من 35 سنة ، فباقي القوانين هي حديثة النشأة ، اما القانون المذكور فيتم اعداد مشروع تمهيدي للقانون يتعلق بتسيير المستدام للثروة الغابية والذي هو في نهاية الدراسة لعرضه امام الحكومة.

...إلى متى تأخر انجاز سد بوقنطاس بولاية عنابة؟!

ردا عن سؤال السيد الطيب العسكري، عضو مجلس الامة ، حول تأخر إنجاز سد بوغنطاس لتفادي الفيضانات مستقبلا بمدينة عنابة؟

أوضح وزير الموارد المائية السيد بيراكي أرزقي ، ان الفيضانات التي عرفتها مدينة عنابة سنة 2019 راجعة بالأساس إلى نسبة التساقط المطري الغير عادي التي عرفتها الولاية في تلك الفترة ، حيث بلغت 140 ملم خلال 24 ساعة ، وهي كمية كبيرة جدا مقارنة بالمعدلات الفصلية وهي تعادل تساقط لمدة 28 يوم خلال الظروف العادية. بالإضافة الى الرياح القوية التي عرفتها المنطقة خلال نفس الفترة والتي فاقت سرعتها 90 كلم ، مما أدى الى ارتفاع أمواج البحر التي بلغ طولها 5 امتار والتي اثرت على الجريان العادي للأودية التي تحمل السيول مما أدى الى فيضانات المناطق السفلى لولاية عنابة.

وقد قام وفد وزاري بزيارة تفقدية لولاية عنابة للوقوف على الحجم الخسائر والاضرار والذي قرر من خلالها عدة إجراءات تخص اطلاق عدة مشاريع تهدف بالأساس الى حماية إقليم عنابة من الفيضانات، ومنها انجاز سد بوقنطاس، حيث تم انطلاق الاشغال به بتاريخ 1 أكتوبر 2019، ومنذ ذلك الحين قامت مصالح الولاية بعدة إجراءات تمثلت في انجاز دراسة جيوتقنية للسد، وإزالة كل العراقيل التي تقع في الحوض بما فيها السكنات الفوضوية. كما تم نزع الأشجار وتهيئة الأرضية التي سينجز عليها السد. واسندت الاشغال الى مجمعين عموميين، إلا ان نسبة الاشغال حاليا لم تتعدى 10 بالمائة، حيث عرف تأخرا وعليه قامت السلطات بتوجيه اعذار للمجمع القائم بالأشغال وقدمت لهم السلطات مهلة الى غاية اخر نوفمبر 2020 لتدارك التأخر ، وإذا ما تم التأخر فستقوم السلطات بفسخ الصفقة وإعادة بعث العرض.

اما فيما يخص تنظيف الوديان والمجاري المائية لعدة احياء في المدينة، فأوضح الوزير أن مصالح الولاية قد قامت بتسجيل عمليات لتنقية وتهيئة مجاري الأودية عبر الولاية بطول 108 كلم في إطار صندوق التضامن للجماعات المحلية لسنة 2019 وتبلغ نسبة الأشغال بها 40 بالمائة..

...عدة مشاريع لتحسين تزويد ساكنة وهران بالماء الشروب

ردا عن سؤال السيد عبد الحق كازيتاني، عضو مجلس الامة، بخصوص النقائص المسجلة لتزود بالمياه الصالحة للشرب وخدمات التطهير على مستوى ولاية وهران؟

أوضح وزير الموارد المائية السيد بيراكي أرزقي ، أن ولاية وهران قد استفادت من مشاريع ضخمة حسنت بشكل ملحوظ من التزود المواطنين بالمياه ولعل أبرز هذه المشاريع، مشروع محطة تحلية مياه البحر والتي تعتبر أكبر محطة لتصفية مياه البحر في الجزائر وأفريقيا ، بالإضافة إلى محطة كهرماء وشط الهلال .

مؤكدا أنه تم تسجيل مؤخرا اضطرابات رغم تنوع مصادر التمويل من المياه ، وهي راجعة بالأساس إلى سوء التسيير ، بالإضافة إلى بعض المشاكل التقنية على مستوى محطة التحلية المقطع وكذا محطة كهرماء . بالإضافة إلى انخفاض حصة وهران من المياه السطحية ومياه السدود بسبب انخفاض مستوى مياه السدود المجاورة للولاية ، بالإضافة إلى المشاكل التقنية المتكررة لمحطة شط الهلال ، ومن أجل تحسين تزود سكان ولاية وهران بالمياه الصالحة للشرب قامت المصالح الولائية بالإجراءات التالية:

بالنسبة للجهة الشرقية فقد تم وضع أطار تسيقي مع شركة AEC هذه الشركة الوطنية التابعة لوزارة الطاقة وتعمل على أنجاز وتسيير محطة التحلية عبر الوطن، حيث تم تحديد إجراءات صارمة لتفادي الأعطاب التقنية وحلها بصفة مستعجلة. أما الجهة الغربية فتم استرجاع الحصة اليومية من ولاية عين تموشنت التي عادت بصفة طبيعية بداية من الأسبوع الجاري والذي سيسمح بتحسن وبشكل ملحوظ نوعا ما في الأيام المقبلة.

وفي سبيل تمويل ولاية وهران بالمياه الصالحة للشرب قامت المصالح بإطلاق عدة مشاريع منها:

1 – مشروع تدعيم واد تليلات بالمياه انطلاقا من نظام الماو عن طريق خزان عرابة والذي دخل حيز الخدمة مؤخرا

2 – محطة ضخ المياه تقدر بـ 30 ألف متر مكعب يوميا وكذا أنجاز خزان بـ 15 ألف متر مكعب

3 – مشروع تحويل مياه المدينة « قديل» أنطلاقا من نظام الماو عن طريق خزان عرابة والذي سيدخل الخدمة خلال الأسابيع المقبلة

4 – كما تم الإنطلاق في ربط نظامين (الماو والتحلية) وتشغيلهما بنفس الوقت مما سيزيد من تلبية الطلب.

أما فيما يخص مشكل التطهير في بعض مناطق الولاية فأوضح الوزير أنه بالنسبة لمنطقة قارة 1 وقارة 2 فهما مزودان بنظام التطهير بصفة عادية ولكن يوجد بالقرب منها احياء لبنايات فوضوية تعاني خلال فصل الشتاء من ظاهرة صعود المياه، وللقضاء على هذا المشكل أعدت المصالح الولائية دراسة أفضت إلى إعداد بطاقة تقنية لانجاز قناة كبرى لصرف مياه الأمطار بطول 15 كلم ، بالإضافة إلى أنجاز 4 أنقاب لتصريف المياه الباطنية.

أما منطقة الحاسي فتعرف هي الأخرى من بعض التسربات للمياه المستعملة نتيجة للمشاكل التقنية المتكررة لمحطة رفع المياه المستعملة المتواجدة بالمنطقة، حيث سجلت المصالح الولائية عملية تأهيلها وتجديد قنوات التي تصل إليها بطول 400 م

أما بالنسبة لبحيرة تانامين والمصنفة محمية طبيعية ، فهي الآن مصب للمياه المستعملة لعدة بلديات، وللقضاء على هذا المشكل ، أعدت المصالح دراسة مفصلة لمحطة تصفية المياه المستعملة.

وبخصوص مرسى الحجاج وللقضاء على مشكل تدفق مياه المستعملة في البحر، أطلقت المصالح الولائية مناقصة وطنية لإنجاز شبكات للصرف المياه المستعملة مع أنجاز محطة رفع وهذه العملية هي في طريق الإجراءات القانونية .

مناقصة دولية .. لإنجاز محطة تحلية مياه البحر بالطارف

ردا عن سؤال السيد عبد الناصر حمود، عضو مجلس الأمة ، حول تأخر إنجاز محطة تحلية المياه البحر لولاية الطارف؟

أوضح وزير الموارد المائية السيد بيراكي أرزقي، أن محطة تحلية مياه البحر لولاية الطارف ، تعتبر مشروعا ضخما وحيويا ستعتمد عليه ولايات الطارف، عنابة والولايات المجاورة لهما للقضاء نهائيا على مشكل التزود بالمياه خاصة وأن اقصى ولايات شرق البلاد تعرف نقصا في التزود بالمياه الشرب .

موضحا أن إنجاز وتسيير محطة تحلية مياه عبر الوطن على غرار محطة ولاية الطارف يدخل ضمن صلاحيات وزارة الطاقة عن طريق شركة متخصصة في هذا المجال ، وهي الشركة الجزائرية للطاقة AEC وهي تعمل بالتنسيق مع مصالح الموارد المائية لانجاز واستغلال ، حيث تسعى الوزارة من خلال هذه المحطة أن تبلغ قدرتها الإنجازية 300 متر مكعب يوميا، تأمين ولاية الطارف ، عنابة بالإضافة إلى مناطق من ولاية سكيكدة وقالمة.

كما يمكن للمحطة عند استغلال كامل إمكانياتها إيصال المياه المحلات حتى للولايات الجنوبية التي تعرف هي الأخرى نقصا في الموارد المائية. وعليه وقصد التحضير الجيد لهذا المشروع قامت الوزارة حسب الوزير بعدة إجراءات:

• تم اختيار موقع الإنجاز بالتنسيق مع شركة AEC بمنطقة كدية الدراوش والمقدر بمساحة 11 هكتار وعملية اجراءات نقل الملكية شارفت على الانتهاء من قبل المصالح الولائية

• إعادة دراسة انجاز التزود نظام المياه الصالحة للشرب انطلاقا من منطقة تحلية الطارف لصالح ولاية الطارف وعنابة وسكيكدة.

مؤكدا في الأخير ان مصالح الموارد المائية تعكف حاليا على إنجاز دفاتر للشروط، قصد الشروع في أشغال إنجاز منشأة التحويل ونقل المياه، كما ان الشركة بصدد التحضير لمناقصة دولية أخرى نظرا لعدم جدوى المناقصة الأولى.

اجتماع مكتب مجلس الأمة يوم الأحد 30 أوت 2020

الدعوة إلى التجند من أجل جعل الفاتح نوفمبر حدثا فارقا في تاريخ بلادنا

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الأحد 30 أوت 2020 اجتماعا لمكتب المجلس موسعا لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، خصّص لمناقشة ترتيبات افتتاح الدورة البرلمانية العادية لمجلس الأمة لسنة (2020 - 2021)، المقررة يوم الأربعاء 2 سبتمبر 2020، على الساعة الحادية عشر (11سا00د) صباحا، بمقر مجلس الأمة، وكذا اجتماع مكتبي غرفتي البرلمان وممثل الحكومة لضبط جدول أعمال الدورة البرلمانية المقبلة، بالإضافة إلى تبادل وُجهات النظر حول برمجة النشاطات التشريعية والرقابية وتلك المتعلقة بترقية وترسيخ الثقافة البرلمانية بمجلس الأمة خلال الدورة البرلمانية العادية (2020 - 2021)..

في مُستهل الاجتماع، أعرب مكتب المجلس، عن بالغ ارتياحه لقرار رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القاضي بتحديد تاريخ الفاتح من نوفمبر 2020 موعدا للاستفتاء على دستور الجمهورية الجديدة... على اعتبار أن نوفمبر 1954 شكّل انطلاق المشروع الوطني التحرري، ذلك ما يجعلنا مرة أخرى أمام مشروع وطني كبير آخر تكون انطلاقته في الفاتح نوفمبر 2020 بموجب استفتاء شعبي يرمي إلى تشييد جمهورية جديدة، وهو المشروع الذي يحتاج إلى إرادة ومشاركة الجميع، ويستوجب التجنّد من أجل جعل الفاتح من نوفمبر المقبل حدثاً فارقاً في تاريخ بلادنا... والذي سيتزامن هذه المرة والتدشين الرسمي لجامع الجزائر الأعظم في أحد أكبر تجليات الوفاء للشهداء والمجاهدين...

إن مكتب مجلس الأمة، وإذ يجدد بهذه المناسبة انخراطه التام في مسعى رئيس الجمهورية من خلال تعديل عميق للدستور يتواءم ومتطلبات الجمهورية الجديدة، فإنه ينوه ويشيد بالتوجيهات والقرارات التي أصدرها رئيس الجمهورية بمناسبة إشرافه على اجتماع الحكومة - الولاة والندوة الوطنية حول مخطط الانعاش الاقتصادي. وبالنتائج التي تمخضت عن هذين الاجتماعين.

اجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع لرؤساء المجموعات البرلمانية بتاريخ 10 سبتمبر 2020

الالتفاف حول مسعى رئيس الجمهورية من أجل دستور توافقي

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الخميس 10 سبتمبر 2020 اجتماعا لمكتب المجلس، موسعا للسادة رؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني ومكتب لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، كرس لضبط الجدول الزمني للجلسات العلنية المخصصة لدراسة والمصادقة على نص القانون المتضمن التعديل الدستوري..

في بداية الاجتماع، أكد السيد صالح قوجيل بأن نص القانون المتضمن التعديل الدستوري يستدعي التفاف الجميع حول مسعى رئيس الجمهورية.. دستور توافقي سيسمح ببناء إجماع وطني يعبُر بالجزائر نحو جمهورية جديدة تلبي التطلعات المشروعة المعبر عنها من طرف الجزائريات والجزائريين...

إن مكتب مجلس الأمة، وعملاً بأحكام المادتين 16 و 36 من القانون العضوي رقم 16- 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الناظم للعلاقات بين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة والحكومة، قد قرر اعتماد آلية التصويت مع المناقشة المحدودة..

كما تقرر خلال هذا الاجتماع، إحالة نص القانون موضوع الحال على لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي... وقد تم تحديد تاريخ الجلسة العلنية المخصصة لتقديم والمصادقة على نص القانون يوم السبت 12 سبتمبر 2020، باعتماد آلية التصويت مع المناقشة المحدودة.. على أن تستمع اللجنة القانونية، والتي سيتم توسيعها إلى أعضاء المكتب والمراقب البرلماني ورؤساء وممثلين عن المجموعات البرلمانية وكذا أعضاء المجلس غير المنتمين إلى مجموعات برلمانية، صبيحة يوم غد الجمعة 11 سبتمبر، إلى عرض يقدمه ممثل الحكومة، بخصوص الموضوع

اجتماع مكتب البرلمان بغرفتيه بتاريخ 2 سبتمبر 2020

ضرورة انخراط أعضاء الغرفتين لإنجاح مسعى السيد رئيس الجمهورية في تعديـــــــل الدستور

ترأس السيدان صالح قوجيل ، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وسليمان شنين، رئيس المجلس الشعبي الوطني، يوم الأربعاء 02 سبتمبر 2020، بمقر المجلس الشعبي الوطني، اجتماعا مشتركا لمكتبي غرفتي البرلمان، بحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، ممثلة للحكومة.

وقد إندرج هذا الاجتماع في إطار أحكام الفقرة الأولى من المادة 15 من القانون العضوي رقم 16 - 12 ، المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملها، وكذا العلاقات الوظيفية بينها وبين الحكومة، وذلك لضبط جدول أعمال الدورة البرلمانية العادية2020 - 2021.

هذا، وقد عرضت السيدة ممثلة الحكومة قائمة مشاريع القوانين التي يمكن أن تُشكل في الوقت الحالي جدول أعمال الدورة البرلمانية العادية 2020 - 2021 على النحو الأتي ذكره.

أولا: مشاريع القوانن المودعة حاليا لدى المجلس الشعبي الوطني، منها مشروع القانون المتضمن الموافقة على الامر رقم 20 – 01 المؤرخ في 30 يوليو 2020 الذي يعدل ويتمم الامر رقم 66 - 156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات.

ثانيا: مشاريع القوانين التي يمكن إيداعها لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني خلال الدورة الحالية للبرلمان:

1 . مشروع قانون المالية لسنة 2021.

2 – مشروع قانون يتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018.

3 – مشروع قانون يتضمن الموافقة على الامر الذي يعدل ويتمم القانون رقم 18 - 11 المؤرخ في 2 جويلية سنة 2018 والمتعلق بالصحة.

4 – مشروع قانون يتضمن الموافقة على الامر الذي يعدل ويتمم الامر رقم 66 - 155 المؤرخ في 8 جوان سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

5 – مشروع قانون يتضمن الموافقة على الامر المتعلق بالوقاية من عصابات الاحياء ومكافحتها.

6 مشروع قانون يتضمن المواقفة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، الموقع بكيجالي في 21 مارس سنة 2018.

7 – مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 98 - 04 المؤرخ في 15 جوان سنة 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي.

كما يمكن أن تضاف لهذه القائمة مشاريع القوانين التي هي حاليا قيد التحضير والإعداد طبقا للفقرة الثانية من المادة15من القانون العضوي رقم16– 12.

وعقب ذلك، فُسح المجال أمام أعضاء مكتبي الغرفتين للنقاش وإبداء الرأي بخصوص بعض مشاريع القوانين التي عرضتها السيدة ممثلة الحكومة.

كما تناول الاجتماع كيفيات تكثيف التنسيق والتشاور بن غرفتي البرلمان والحكومة بغرض ترقية الأداء التشريعي والعمل الحكومي.

وقد أكد الحضور على أهمية وضرورة انخراطهم لإنجاح مسعى رئيس الجمهورية في تعديل الدستور المرتقب خلال الفترة القريبة القادمة.

اجتماعات المكتب

اجتماع هيئة التنسيق لمجلس الأمة بتاريخ 23 سبتمبر 2020

الاستحقاق الدستوري محطة فارقة ضمن مسار تحديد معالم الدولة الجزائرية الجديدة

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الأربعاء 23 سبتمبر 2020 اجتماعا لهيئة التنسيق موسعا للمراقب البرلماني ونائبيه، ولنواب رؤساء اللجان الدائمة ومقرريها... خصّص للوقوف على طبيعة عمل المجلس في الفترة الماضية وكذا لتبادل الرؤى ووجهات النظر حول برنامج عمل المجلس خلال الفترة القادمة لا سيما النشاطات التشريعية والرقابية وترقية وترسيخ الثقافة البرلمانية والدبلوماسية البرلمانية...

في المستهل، أعرب السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة أصالة عن نفسه وباسم السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة عن اعتزازه وتقديره لموقف رئيس الجمهورية من القضية الفلسطينية، وهو الموقف الذي ينمّ عن ثبات وأصالة.. ويتواءم مع الإرث النوفمبري الخالد.. مشدّدا على أن الموقف المعلن من طرف السيد رئيس الجمهورية هو موقف مسنود من طرف الشعب الجزائري بمختلف أطيافه... وأن السيد الرئيس استجمع فيه كل موروث الجزائر في تعاطيها مع هذه القضية... مؤكداً على أن الدولة الجزائرية «تلج في تعاملها مع مختلف القضايا وعلى الدوام من الباب الواسع وليس من النافذة»... وهي مواقف تجعل المواطن الجزائري مرفوع الرأس ويشعر بالاعتزاز والفخار بجزائريته وبدولته واستقلالية قرارها السياسي...

اللقاء، شكّل سانحة أسدى من خلالها السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة إلى أعضاء هيئة التنسيق والمراقب البرلماني ومن خلالهم إلى السيدات والسادة أعضاء المجلس توجيهاته بضرورة مضاعفة الجهود بما تُمليه المصلحة العليا للوطن ومن أجل التمكين بالفعل للجمهورية الجديدة عبر المشاركة الشعبية الواسعة في هذا الاستحقاق الدستوري الهام والحاسم غرة نوفمبر القادم... والذي سيشكل محطة فارقة ضمن مسار تحديد معالم الدولة الجزائرية الجديدة...

وفي الختام، شكّل اجتماع هيئة التنسيق لمجلس الأمة سانحة للإعلان عن إصدار مجلس الأمة الجديد الموسوم بـ «الجزائر تشهد يوم الوغى... نوفمبر يعود... مساهمات في زمن التغيير... مواقف ورؤى»... وهو الإصدار الذي يوثق لمرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال، وذلك خلال الفترة ما بين 09 أبريل 2019 إلى نهاية أوت 2020...

يأتي هذا الإصدار لتوثيق مرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها بلادنا منذ الاستقلال... حيث يتضمن وصفاً لوضع وتحليلاً لمسار واستنباطا لدروس خلال فترة حساسة عاشتها بلادنا بمختلف مؤسساتها ومكوناتها خلال سنة 2019، وما تخللها من أحداث... لتتوّج بانتخاب السيد عبد المجيد تبون، رئيساً للجمهورية... لنحيا اليوم ثمرة الوعد الصادق ونباشر بناء الجمهورية الجديدة وفاءً لتضحيات الشهداء الأبرار والمجاهدين الأخيار وفقا لمثل ومبادئ بيان الفاتح من نوفمبر 1954...

اجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني بتاريخ 28 سبتمبر 2020

رص الصفوف من أجل العبور بالجزائر إلى بر الأمان

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الاثنين 28 سبتمبر 2020 اجتماعاً لمكتب المجلس، موسعاً لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، خُصّص لتدارس الجدول الزمني لأشغال مجلس الأمة في الفترة ما بين 29 سبتمبر والفاتح أكتوبر 2020.. المخصصة لدراسة والموافقة على خمسة (5) نصوص قانونية تتعلق بقطاعات العدل، الصحة والتجارة...

في المستهل، أكد السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة بأن الجزائر تعيش أفقاً جديداً وواعداً ستتجلى معالمه بصورة أوضح بعد احتضان الشعب – بإذن الله – لمشروع تعديل دستور الجمهورية الجديدة...كما عبّر السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة أصالة عن نفسه ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة عن تثمينه لمضامين خطاب السيد رئيس الجمهورية أمام الدورة 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي عكست موقف الجزائر الذي يتماهى بأمانة وأصالة مع مواقف الشعب الجزائري من أمهات القضايا في العالم... مهيباً بجموع المواطنات والمواطنين وجميع الفاعلين في مختلف المجالات إلى التحلي بمزيد من اليقظة لمجابهة كل من يتربص الدوائر بالجزائر.. وإلى رص الصفوف والتمكين لمسعى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون... لتعميق الممارسة الديمقراطية والعمل سوياً من أجل العبور بالجزائر إلى بر النمو والرفاه وتجسيد المطالب والآمال المشروعة للشعب الجزائري..

هذا، وقد أحال مكتب المجلس ثلاثة نصوص قانونية على لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي... تتعلق بـ:

• النص المتضمن الموافقة على الأمر رقم 20-01 المؤرخ في 30 يوليو سنة 2020 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 66 – 156 المؤرخ في 8 جوان سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات؛

• النص المتضمن الموافقة على الأمر رقم 20 – 04 المؤرخ في 30 غشت سنة 2020 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 66 – 155 المؤرخ في 8 جوان سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية؛

• النص المتضمن الموافقة على الأمر رقم 20 – 03 المؤرخ في 30 غشت سنة 2020 والمتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتهما؛

على أن تستمع اللجنة القانونية، بمناسبة دراستها لهذه النصوص القانونية، صباح غد الثلاثاء 29 سبتمبر، إلى عرض يقدمه ممثل الحكومة، السيد وزير العدل، حافظ الأختام، بخصوص الموضوع...

فيما أحال نص القانون المتضمن الموافقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الموقع بكيجالي في 21 مارس سنة 2018، على لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج... التي ستستمع، بمناسبة دراستها لنص هذا القانون، مساء غد الثلاثاء 29 سبتمبر، إلى عرض يقدمه ممثل الحكومة، السيد وزير التجارة، بخصوص الموضوع...

في حين تم إحالة نص القانون المتضمن الموافقة على الأمر الذي يعدل ويتمم القانون رقم 18 – 11 المؤرخ في 2 يوليو سنة 2018 والمتعلق بالصحة؛ على لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني... التي ستستمع، بمناسبة دراستها لنص هذا القانون، مساء الأربعاء 30 سبتمبر، إلى عرض يقدمه ممثل الحكومة، السيد وزير الصناعة الصيدلانية، بخصوص الموضوع...

كما تقرر خلال هذا الاجتماع، استئناف الجلسات العلنية، يوم الخميس الفاتح أكتوبر 2020... تُخصص لتقديم نصوص القوانين الخمسة (5) المشار إليها أعلاه والتصويت عليها في نفس اليوم.

وفي الأخير، درس مكتب مجلس الأمة طلب وزير العدل، حافظ الأختام، المتضمن تفعيل إجراءات «رفع الحصانة البرلمانية» عن عضو بمجلس الأمة.. وبهذا الخصوص، فقد أحال مكتب المجلس، طلب وزير العدل، حافظ الأختام، على لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي لإعداد تقرير في الموضوع.

اجتماع مكتب المجلس الموسع لرؤساء المجموعات البرلمانية بتاريخ 15 أكتوبر 2020

دعوة الشعب الجزائري ، مصدر كل سلطة .. من أجل المشاركة القوية والواسعة في الاستحقاق المصيري للبلاد

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الخميس 15 أكتوبر 2020 اجتماعاً لمكتب المجلس، موسعاً لرؤساء المجموعات البرلمانية، خُصّص لتبادل الرؤى ووُجهات النظر حول مشروع قانون المالية لسنة 2021.. وكذا مقترحات برامج عمل اللجان الدائمة للمجلس بعنوان 2020 - 2021، لا سيما جلسات الاستماع والبعثات الاستعلامية المؤقتة وما تعلق بترقية وترسيخ الثقافة البرلمانية... وكذا دراسة وضعية الأسئلة الشفوية والكتابية المحالة على المكتب... والرهانات المستقبلية التي تلي الاستفتاء الشعبي على مشروع تعديل الدستور..

في بداية الإجتماع، أبدى السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وبُعَيد انقضاء الأسبوع الأول من الحملة الاستفتائية حول مشروع تعديل الدستور، ارتياحاً وتفاؤلاً بشأن الجو الذي طبع الحملة الاستفتائية، والذي جرى في كنف الهدوء والسكينة والاحترام التام لحرية التعبير والفعل الديمقراطي... مجدداً نداءه للشعب الجزائري، مصدر كل سلطة، في هذه المرحلة التي تعتبر من أهم المراحل التي تعيشها بلادنا... من أجل المشاركة القوية والواسعة في هذا الاستحقاق المصيري في ظل ظروف تشهد فيها الجزائر تحولات وتحديات كبرى يفرضها المحيط الاقليمي المتقلب... وإلى عدم الانصياع إلى أبواق في الخارج تُملي عليها ما تقول وما تفعل، ولم تستسغ بعدُ تجاوز الجزائر لتبعات المرحلة الانتقالية وولوج عهد الشرعية بعد الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر الماضي ... فالولاء دوماً وأبداً هو للوطن لا غير، عبر التجرد من أيّ انتماء فئوي أو عقائدي، تأسياً بتلك النواة الذهبية الصلبة التي فجّرت ثورة نوفمبر المباركة... والوعي بتحديات المرحلة والسمو بالفعل إلى تطلعات الشعب الجزائري... لنساهم بفضل الإرادة المخلصة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وبتظافر مساعي كل الغيورين، في فتح أبواب الأمل في غد أفضل... وفي إحداث طفرة تنموية، في مختلف مناحي الحياة، على أن يكون الشباب هو ركيزتها الأولى... طفرة سيلمسها الجميع – بإذن الله-...

الاجتماع كان سانحة لتقييم العمل الجواري الذي قام به أعضاء مجلس الأمة خلال الأسبوع الأول من الحملة... وفرصة حثّ فيها السيد صالح قوجيل، أعضاء المجلس من أجل مضاعفة الجهد للمساهمة جميعاً في إيصال الجزائر إلى برّ الأمان...

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وبمناسبة إحياء الذكرى التاسعة والخمسين (59) لمظاهرات 17 أكتوبر 1961، توجّه بخالص تحياته إلى المجاهدات والمجاهدين ومن خلالهم إلى أفراد الجالية الجزائرية بالخارج على تضحياتهم الجسام في سبيل وطنهم... مبرزاً بأن هذه الأحداث أعطت في ذلك الوقت زخماً ودفعاً قوياً للثورة الجزائرية خارج حدودنا الإقليمية، حيث أكدت على قوة التناغم والتلاحم العفوي الذي يجمع بين أبناء الوطن في الداخل والخارج... وأثبتت التمسك الراسخ للجالية الجزائرية في المهجر بمصير وطنها...

وبخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2021، فقد اعتبر مكتب مجلس الأمة أن مشروع هذا القانون يعكس جلياً إرادة الدولة في المواءمة مع مؤشرات النمو في جميع مجالات النشاط الاقتصادي في إطار «رؤية مواطنية»، لا سيما ما تعلق منه بمواصلة تخفيف الأعباء على المواطنين للحفاظ على مناصب الشغل... وكذا تشجيع المستثمرين وحاملي المشاريع في إطار المؤسسات الناشئة، وإقرار إعفاءات جبائية لفائدة هذه المؤسسات... ممّا سيجعل بلادنا أرضاً خصبة وجاذبة للاستثمار وموفرة لمناصب الشغل واليد العاملة...

هذا، وبعد دراسة الأسئلة الكتابية والشفوية المودعة لديه، قرر مكتب المجلس إحالة إحدى عشر (11) سؤالاً شفوياً وستة (6) أسئلة كتابية على الحكومة لاستيفائها الشروط القانونية المطلوبة..

كما تقرر خلال هذا الاجتماع، وبالتنسيق مع اللجان الدائمة المختصة بالمجلس، تسطير برنامج العمل الخاص بها والمتعلق بالبعثات الاستعلامية وجلسات الاستماع، والنشاطات المتعلقة بترقية الثقافة البرلمانية، وضبطه بصفة نهائية لاحقاً...

وفي الختام، وعلى إثر الإعلان عن قائمة الناجحين في امتحان شهادة البكالوريا دورة 2020، أعرب مكتب مجلس الأمة عن اعتزازه وافتخاره بنجاح تنظيم العملية التربوية، وتقدّم بتهانيه الحارة للأسرة التربوية على حُسن سير الامتحانات في جميع الأطوار التعليمية، لا سيما وأنها جاءت في ظل ظروف صحية غير عادية تعيشها البلاد فرضتها جائحة كوفيد 19، كما توجّه بخالص تهانيه للتلاميذ الناجحين في شهادة البكالوريا، متمنياً لهم التوفيق في مستقبلهم الجامعي وفيما بعد الولوج إلى عالم الشغل باعتبارهم ذُخر المجتمع وشباب المستقبل... وراجياً حظاً أوفر لمن لم يحالفهم النجاح هذه السنة.

اجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع لرؤساء المجموعات البرلمانية بتاريخ 11 نوفمبر 2020

اقرار الجزائريات والجزائريين الدستور الجديد .. من أجل التغيير المنشود

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الأربعاء 11 نوفمبر 2020 اجتماعا لمكتب المجلس، موسعاً للسادة رؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، ورئيس ومقرر لجنة الشؤون القانونية والادارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، خُصص لتبادل وجهات النظر حول البرنامج المسطر لأشغال مجلس الأمة في الفترة القادمة خاصة منها الاجتماعات التحضيرية المتعلقة بمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2021... ومشروع القانون المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها، ومعهما إعداد مشروع ميزانية مجلس الأمة لسنة 2021... حيث تقرر بهذا الخصوص عقد اجتماع لمكتب مجلس الأمة موسعاً لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني لضبط برنامج أشغال المجلس للفترة القادمة، وذلك يوم الأربعاء 18 نوفمبر 2020...

هذا، وقد استهل السيد صالح قوجيل الاجتماع للتعبير أصالة عن نفسه ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء المجلس عن سعادته لما جاء في رسالة الطمأنة التي وجهها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون مباشرة إلى الشعب الجزائري الذي استبشر بها.. في صورة بليغة تنم عن صدقية العلاقة الوطيدة التي تربط الشعب برئيسه... ضارعاً إلى البارئ سبحانه وتعالى بأن يكلأ السيد الرئيس بعين رعايته وأن يُلبسه لباس الصحة والعافية عاجلاً غير آجل ليعود بإذن الله لاستكمال مهامه النبيلة والتاريخية في خدمة الشعب والوطن...

كما أكد السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، أن الجزائريات والجزائريين بإقرارهم الدستور الجديد يكونون قد حكموا المصلحة العليا للوطن ودشّنوا مرحلة جديدة تتضح فيها بصفة جلية وشفافة ملامح التغيير المنشود الذي تعهد به رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون... ليشكل اعتماد هذا الدستور الميلاد الفعلي للجمهورية الجديدة التي يتطلع إليها ويأملها الشعب الجزائري... وهي الجمهورية الجديدة التي تمضي بسعي حثيث ودؤوب إلى أخلقة الحياة العامة وتكرس بالفعل لا القول العدالة المنشودة وتجسد المساواة وتفتح الأمل في التطلع للمشاركة في تحمل المسؤوليات لجيل الحاضر والمستقبل عبر التمكين للشباب الصاعد ولقيم التفوق والاستحقاق والجدارة... وذلك في إطار مشروع وطني كبير لإعادة بناء الهرم المؤسساتي للدولة أفقياً وعمودياً، باستلهام المثل والقيم النوفمبرية...

إن مكتب مجلس الأمة، وإذ يسجل قلقه لتزامن اندلاع الحرائق في عدة ولايات في آن واحد، والتي ستثبت التحقيقات سببها الحقيقي ... فإنه يترحم على أرواح شهداء هذه الحرائق... ويثمن المجهودات المبذولة من طرف الحكومة والسلطات العمومية في مجابهة هذه الحوادث بكثير من الجدية والسرعة والفعالية... ويحث المواطنات والمواطنين إلى مزيد التحلي باليقظة والحذر ضد كل من يكيد الدسائس للوطن ويسعى إلى النيل من استقراره... فنصرة الوطن واجبة على كل غيور على هذا الوطن المروي بدماء الشهداء... نسأل الله أن يحفظ بلدنا الجزائر وأن يرد أعداءه خائبين مدحورين...

على إثر إصابة عضو مجلس الأمة المجاهد الطاهر زيبري، بوعكة صحية استلزمت إدخاله مستشفى الأمن الوطني بالعاصمة لتلقي العلاج، يتقدم السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة أصالة عن نفسه ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء المجلس، بتمنياته الخالصة للمجاهد الطاهر زيبري بالشفاء العاجل .. ضارعاً إلى المولى السميع المجيب أن يسبغ عليه نعمة الصحة والعافية.

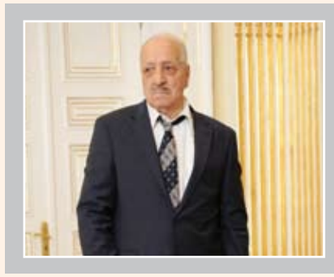

اجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع لرؤساء المجموعات البرلمانية بتاريخ 18 نوفمبر 2020

القضية الصحراوية قضية تصفية استعمار وحق شعب في تقرير مصيره... وهي مسألة مبدأ يتماشى مع موروثنا الثوري

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الأربعاء 18 نوفمبر 2020 اجتماعا لمكتب المجلس، موسعا للسادة رؤساء المجموعات البرلماني، خُصص لضبط الجدول الزمني للجلسات العلنية لمجلس الأمة في الفترة ما بين 23 و 26 نوفمبر 2020، المخصصة لدراسة ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2021... ومشروع القانون المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها... وكذا دراسة وضعية الأسئلة الشفوية والكتابية المحالة على مكتب المجلس، إلى جانب عرض مشروع ميزانية مجلس الأمة للعام 2021...

في مستهل الاجتماع، عبّر مكتب مجلس الأمة، عن استبشاره بما ورد إلى الرأي العام الوطني بناءً على تعليمات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، بخصوص تحسن حالته الصحية والحمد لله... وإنهائه لبروتوكول العلاج الصحي، ليكون ذلك بلسماً على قلوب الجزائريات والجزائريين... ضارعاً إلى المولى السميع المجيب أن تأذن حكمته بعودة السيد الرئيس إلى أرض الوطن قريباً لمواصلة مهامه النبيلة والتاريخية في خدمة وطننا المفدى و شعبنا الأبي...

وبخصوص التطورات الأخيرة التي تشهدها المنطقة العازلة بالكركرات، والخروقات المتواصلة للمغرب لكل ما يمتّ بصلة للشرعية الدولية ولوائح الأمم المتحدة بخصوص المسألة الصحراوية، فإن مكتب مجلس الأمة، يدين هذه الانتهاكات والتي تجسد على أرض الواقع عقيدة استعمارية وأوهام توسعية غير مسنودة البتّة بأية شرعية قانونية أو تاريخية... إذ يبقى واجباً وآنياً على الأمم المتحدة التسريع في إيجاد الحلول بالفعل وعلى أرض الواقع عبر التمكين لذلك بالأدوات القانونية والشرعية والدبلوماسية... والتعجيل بتعيين المبعوث الأممي الخاص إلى الصحراء الغربية، وتجاوز ما تعرفه القضية من جمود يستغله طرف بعينه بدعم غير معلن من قوى دولية معروفة وبتواطؤ مفضوح ممن يدعون القربى ويستقوون بدون وازع على ذوي القربى... مؤكداً بأن القضية الصحراوية قضية تصفية استعمار وحق شعب في تقرير مصيره غير القابل للتصرف... وهي مسألة مبدأ بالنسبة للشعب الجزائري وللجزائر بما يتماشى مع موروثنا الثوري والتحرري...

وبخصوص ما انتهت إليه التحريات التي تم مباشرتها من أجل استجلاء الفاعلين والدوافع الحقيقية للحرائق التي عرفتها البلاد مؤخراً، فقد تبيّنت المؤامرة التي نسج خيوطها أعداء الجزائر في الداخل والخارج... والذين يتلونون في كل مرحلة للتشويش على كل المساعي الإصلاحية التي تبذلها الدولة من أجل التغيير نحو الأفضل، عبر تعميق الفعل والممارسة الديمقراطية التشاركية التي تبغي أساساً الارتقاء بمفهوم المواطنة على جميع المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية... فإن مكتب مجلس الأمة يدعو إلى أن يأخذ سيف القانون مجراه ويتم الضرب بيد من حديد وردع كل من سوّلت له نفسه النيل من وحدة الوطن واستقراره والعبث بمقدراته... ويحثّ جموع المواطنات والمواطنين إلى رص الصفوف ومعاضدة المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية في مواجهة هذه التصرفات المشينة واللا مسؤولة... ويتوجه بتحية إكبار وإجلال إلى الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، والقيّم على أمن وأمان بلادنا... ومختلف الأسلاك الأمنية الساهرة على أمن الوطن والمواطن وحماية ممتلكاته...

أما فيما يتعلق بتطورات الوضعية الوبائية في بلادنا، فقد أعرب مكتب مجلس الأمة، عن انشغاله من الارتفاع الملحوظ في عدد الإصابات والوفيات، داعياً المواطنات والمواطنين إلى الأخذ التام بتدابير البروتوكول الصحي وعدم الاستهانة بالتوصيات المتعلقة بالإجراءات الاحترازية الصادرة عن السلطات الصحية والعمومية... فصحة المواطن وسلامته تبقى مسؤولية الجميع... نسأل الله لهم تمام الصحة وكمال العافية...

وقد تقرر خلال هذا الاجتماع، إحالة مشروع قانون المالية لسنة 2021 على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية التي ستستمع، بمناسبة دراستها لمشروع القانون، صبيحة يوم الخميس 19 نوفمبر، إلى عرض يقدمه ممثل الحكومة، السيد وزير المالية، بخصوص الموضوع... كما تقرر خلال هذا الاجتماع، إحالة مشروع القانون المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها، على لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، التي ستستمع، بمناسبة دراستها لمشروع القانون، زوال يوم الأحد 22 نوفمبر، إلى عرض يقدمه ممثل الحكومة، السيد وزير العدل، حافظ الأختام، بخصوص الموضوع... واستئناف الجلسات العلنية، ابتداء من يوم الإثنين 23 نوفمبر بتقديم ومناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2021، على أن تتواصل يوم الثلاثاء 24 نوفمبر، مناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2021.. يليه تدخل السادة رؤساء المجموعات البرلمانية، ثم ردّ السيد وزير المالية على تدخلات وانشغالات السيدات والسادة أعضاء المجلس...

أما جلسة يوم الأربعاء 25 نوفمبر فستخصص لتقديم ومناقشة مشروع القانون المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها... ثم ردّ السيد وزير العدل، حافظ الأختام، على تدخلات وانشغالات السيدات والسادة أعضاء المجلس... على أن يعرض نصا القانونين السابق ذكرهما للتصويت في جلسة عامة تعقد يوم الخميس 26 نوفمبر الجاري (صباحاً)...

هذا، وبعد دراسة الأسئلة الكتابية والشفوية المودعة لديه، قرر مكتب المجلس إحالة أربعة (4) أسئلة شفوية وثلاثة (3) أسئلة كتابية على الحكومة لاستيفائها الشروط القانونية المطلوبة..

وبخصوص مشروع ميزانية مجلس الأمة لسنة 2021... وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدّمه السيد محمد دريسي دادة، الأمين العام لمجلس الأمة، تم تبادل الرؤى ووجهات النظر حول مشروع الميزانية، وقد قرر مكتب المجلس إحالتها على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، وذلك طبقا لأحكام المادة 130 من النظام الداخلي للمجلس.

بيان البرلمان الجزائري بغرفتيه بتاريخ 16 نوفمبر 2020 حول الوضع في الصحراء الغربية

.. حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره غير قابل للتصرف...

أصدر البرلمان الجزائري، يوم الإثنين 16 نوفمبر 2020، بيانا بخصوص الوضع في الصحراء الغربية، هذا نصه:

«إن البرلمان الجزائري و هو يتابع بقلق شديد التطورات الأخيرة في أراضي الصحراء الغربية المتعلقة بالخروقات المغربية لاتفاق وقف إطلاق النار (الموقع سنة 1991) والاتفاق العسكري رقم 1 الذي أبرمتهما المملكة المغربية مع جبهة البوليساريو، وتحت رعاية ومتابعة الأمم المتحدة...فإنه يعتبر بأن هذه الخروقات غير القانونية للمملكة المغربية، تعد بمثابة تعد على الالتزامات الأممية بحل القضية الصحراوية في إطار الأمم المتحدة وقراراتها و لوائحها ذات الصلة، بما يمكن بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو، القرار 690 ليوم 29 أبريل 1991) من أداء مهمتها الأساسية و هي تنظيم استفتاء تقرير المصير حر ونزيه في أقرب الأجال، مما يمكن الشعب الصحراوي من تحديد مستقبله فوق أرضه و حقه في تقرير مصيره غير القابل للتصرف...

وكما هو معلوم فإن النزاع في الصحراء الغربية، يُعتبر بحسب وصف كل القرارات واللوائح والتقارير الأممية، بما في ذلك مجلس الأمن رقم 2548 (الصادر في 30 أكتوبر 2020) وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الأوضاع في الصحراء الغربية (المؤرخ في 23 سبتمبر 2020)، قائما على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير بكل ديمقراطية كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة واللائحة رقم 1514 للجمعية العامة للأمم المتحدة (14 ديسمبر 1960).

إنّ البرلمان الجزائري يعتبر أي محاولة للتغطية على حقيقة صيرورة هذه القضية العالقة، تجاوزاً صريحا لما هو مكرس في التعاطي والتعامل مع القضية الصحراوية التي تبقى قضية تصفية استعمار تكفل للشعب الصحراوي حقه غير القابل للتصرف من أجل تقرير مصيره...وعليه، فإنه يؤكد على أهمية أن تتأى مؤسسات العمل العربي المشترك عن المسائل الخلافية والعالقة العربية- العربية، خاصة وأن القضية الصحراوية قضية مدرجة في أجندة عمل الأمم المتحدة... كما يتوجب علينا جميعا مراعاة التوافق والتقارب بين البرلمانات العربية بما يحقق طموحات شعوبنا و تطلعاتها في هذه المرحلة الحساسة والحرجة».

رئيس مجلس الأمة بالنيابة يتسلم نسخة من التقرير السنوي حول حالة حقوق الإنسان بالجزائر لسنة 2019

استقبل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الإثنين 17 أوت 2020 بمقر المجلس، السيد بوزيد لزهاري رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي سلم له نسخة من التقرير السنوي لحالة حقوق الإنسان بالجزائر لسنة 2019، وذلك عملا بأحكام المادة 199 من الدستور والتي تلزم المجلس الوطني لحقوق الإنسان برفع تقرير سنوي عن وضع حقوق الإنسان بالجزائر إلى رئيس الجمهورية والى البرلمان والى الوزير الأول وبنشره أيضا .

التقرير السنوي لحالة حقوق الإنسان بالجزائر لسنة 2019

.. ضرورة مواءمة المنظومة التشريعية الوطنية مع التزامات الجزائر الدولية والإقليمية

تضمن التقرير السنوي لحالة حقوق الإنسان لسنة 2019 الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان مقدمة وثلاثة أقسام، حيث أشارت المقدمة الى الأساس القانوني الذي يحدد الموقع الدستوري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وهي المواد 198 و 199 من التعديل الدستوري لعام 2016، إضافة إلى النصوص القانونية التي حددت تشكيلته وكيفيات تعيين أعضائه والقواعد المتعلقة بتنظيمه وسيره. كما أبرزت مقدمة التقرير دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومختلف هيئاته، مع الإشارة إلى أهمية التحولات التي تشهدها الجزائر بفعل الحراك الشعبي ذلك ما جعل هذا الاخير احد المداخل الاساسية المعتمد عليها في تقييم حالة حقوق الانسان بالجزائر لسنة 2019.

هذا وقد شمل القسم الاول حالة حقوق الانسان في الجزائر و تضمن فصلين حيث خصص الفصل الاول لحماية حقوق الانسان بينما تناول الفصل الثاني ترقية حقوق الانسان.

أما القسم الثاني فقد تضمن التوصيات العامة التي ارتئ المجلس الوطني لحقوق الإنسان طرحها بشأن مختلف انواع حقوق الانسان و في مجال التعاون الدولي و الاقليمي من اجل لفت نظر السلطات العمومية حول ضرورة مواءمة المنظومة التشريعية الوطنية مع التزامات الجزائر الدولية و الإقليمية.

في حين إنصب القسم الثالث حول نشاطات المجلس الوطني لحقوق الانسان بعنوان 2019 حيث أشار المجلس في هذا الجانب من التقرير الى مواصلة عمله طيلة سنة 2019 وفق البرنامج المسطر سواء تعلق الأمر بالنشاطات العضوية للمجلس (المحور الاول)، أو النشاطات الوطنية (المحور الثاني) في اطار التفاعل و التعاون مع الفاعلين الوطنيين ، اضافة الى تنصيب الهياكل و تنظيم زيارات وأنشطة المجلس في مجال التعاون و العلاقات الخارجية (المحور الثالث).

و في خاتمة التقرير عبّر المجلس الوطني عن أهمية الدور الذي يقوم به في سبيل ترقية وحماية حقوق الانسان مشيرا الى الانعكاس الايجابي للحراك و أهمية دور الشباب والمجتمع المدني داخل المجتمع ، الى جانب تأكيده مرة أخرى على أهمية الحوار في تعزيز الاستقرار الاجتماعي و السياسي.

المجاهد السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة بعد تأديته لواجبه الانتخابي :

إن الجزائر تشهد يوم الوغى ... ونوفمبر يعود بكل مقوماته

أدلى السيد المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة صبيحة يوم 01 نوفمبر 2020 على إثر تأدية واجبه الانتخابي بمناسبة الاستفتاء حول مشروع تعديل الدستور، وذلك بمدرسة «حديقة الحرية» بالعاصمة بتصريح لوسائل الإعلام الوطنية الحاضرة، هذا نصه:

«بمناسبة الذكرى السادسة والستين لاندلاع ثورة نوفمبر المباركة، أهني كل المواطنات والمواطنين بالاحتفال بأول نوفمبر... والذي يتزامن اليوم مع الاستفتاء حول نص من النصوص الهامة والمتعلقة بمستقبل البلاد... لذا فإن الجزائر – اليوم تشهد يوم الوغى ونوفمبر يعود – بكل مقوماته من أجل بناء جمهورية جديدة... وبهذه المناسبة أتمنى الشفاء العاجل لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ليعود من أجل استكمال مهامه النبيلة والتاريخية في الحياة السياسية للجزائر و التي تهدف إلى بناء الجزائر الجديدة... كما لا يفوتني أن أسدي خالص التحيات وأصدق التهاني للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، النوفمبري بحق وجدارة...

وفي الأخير تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار»

رئيس مجلس الأمة بالنيابة يشارك في الحفل المخلد للذكرى الـ 66 لاندلاع ثورة أول نوفمبر المجيدة...

بمناسبة احياء الذكرى ال 66 لاندلاع ثورة اول نوفمبر،شارك رئيس مجلس الامة بالنيابة السيد صالح قوجيل في الحفل الذي نظم على شرف إطارات سامية في الجيش الوطني الشعبي من العاملين والمتعاقدين. وذلك يوم السبت 31 أكتوبر 2020 بالنادي الوطني للجيش ببني مسوس.

الحفل الذي نظم تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، اشرف عليه الفريق السعيد شنقريحة، وحضره رئيس المجلس الشعبي الوطني، رئيس المجلس الدستوري، الوزير الأول وأعضاء من الحكومة إلى جانب شخصيات وطنية ومجاهدين.

...في افتتاح قاعة الصلاة بجامع الجزائر

شارك رئيس مجلس الامة بالنيابة السيد صالح قوجيل يوم الأربعاء 28 أكتوبر 2020، في افتتاح قاعة الصلاة بجامع الجزائر، بمناسبة الاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف، وذلك تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون.

الافتتاح الذي أشرف عليه الوزير الأول عبد العزيز جراد، حضره رئيس المجلس الشعبي الوطني سليمان شنين ورئيس المجلس الدستوري كمال فنيش ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى بوعبد الله غلام الله، إلى جانب أعضاء من الحكومة ومستشارين لرئيس الجمهورية ومسؤولين سامين في الدولة، وكذا ممثلين عن السلك الدبلوماسي المعتمد بالجزائر.

...وفي حفل تكريم المتفوقين في شهادة البكالوريا

شارك رئيس مجلس الأمة بالنيابة السيد صالح قوجيل، في حفل تكريم المتفوقين الأوائل في شهادة البكالوريا لدورة 2020 والمنظم تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، يوم الاثنين 26 أكتوبر 2020 بقصر الشعب، الحفل الذي أشرف عليه الوزير الأول عبد العزيز جراد حضره مسؤولين سامين في الدولة و أعضاء من الحكومة.

الاجتماع الدوري لرئيس مجلس الأمة بالنيابة بإطارات المجلس

التقى رئيس مجلس الامة بالنيابة، السيد صالح قوجيل، يوم الثلاثاء 22 سبتمبر 2020، عددا من اطارات المجلس. بحضور السيدة والسادة أعضاء المكتب والسيد المراقب البرلماني... اللقاء استهل بتلاوة سورة الفاتحة ترحما على روح الأستاذ عبد المجيد بن حديد، المستشار بالمجلس والذي وافته المنية في هذه الصائفة...

الاجتماع شكل سانحة للتعرض إلى برنامج عمل المجلس على المدى القصير خاصة وأن المرحلة القادمة تتطلب تجند الجميع نظرا للتحديات التي تنتظر بلادنا في ظرف اقتصادي وصحي استثنائي... وبالمناسبة، توجه السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الامة بالنيابة بخالص عبارات الشكر والتقدير، للإطارات والموظفات والموظفين والعاملات والعاملين على اسهامهم كل على مستواه نظير الجهد المبذول منذ افتتاح الدورة البرلمانية العادية 2021/2020، وبالخصوص اسهامهم في انجاح جلسات المناقشة والتصويت على مشروع تعديل الدستور الذي بادر به السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، حاثا الجميع على المثابرة في هذه الديناميكية ومضاعفة المجهودات من أجل التمكين بالفعل للجمهورية الجديدة... والمشاركة الشعبية الواسعة في الاستفتاء القادم حول مشروع تعديل الدستور باعتبار أن الشعب هو وحده مصدر كل السلطات؛ وفقا لشعار «من الشعب والى الشعب»... في إطار المثل والقيم النوفمبرية الخالدة وفاءً لنداء الفاتح من نوفمبر 1954...

حوارات رئيس مجلس الأمة بالنيابة

بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 66 لإندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 54
و الإستفتاء على مشروع تعديل الدستور

الإخلاص والثبات على مبادئ أول نوفمبر... من واجب الجميع

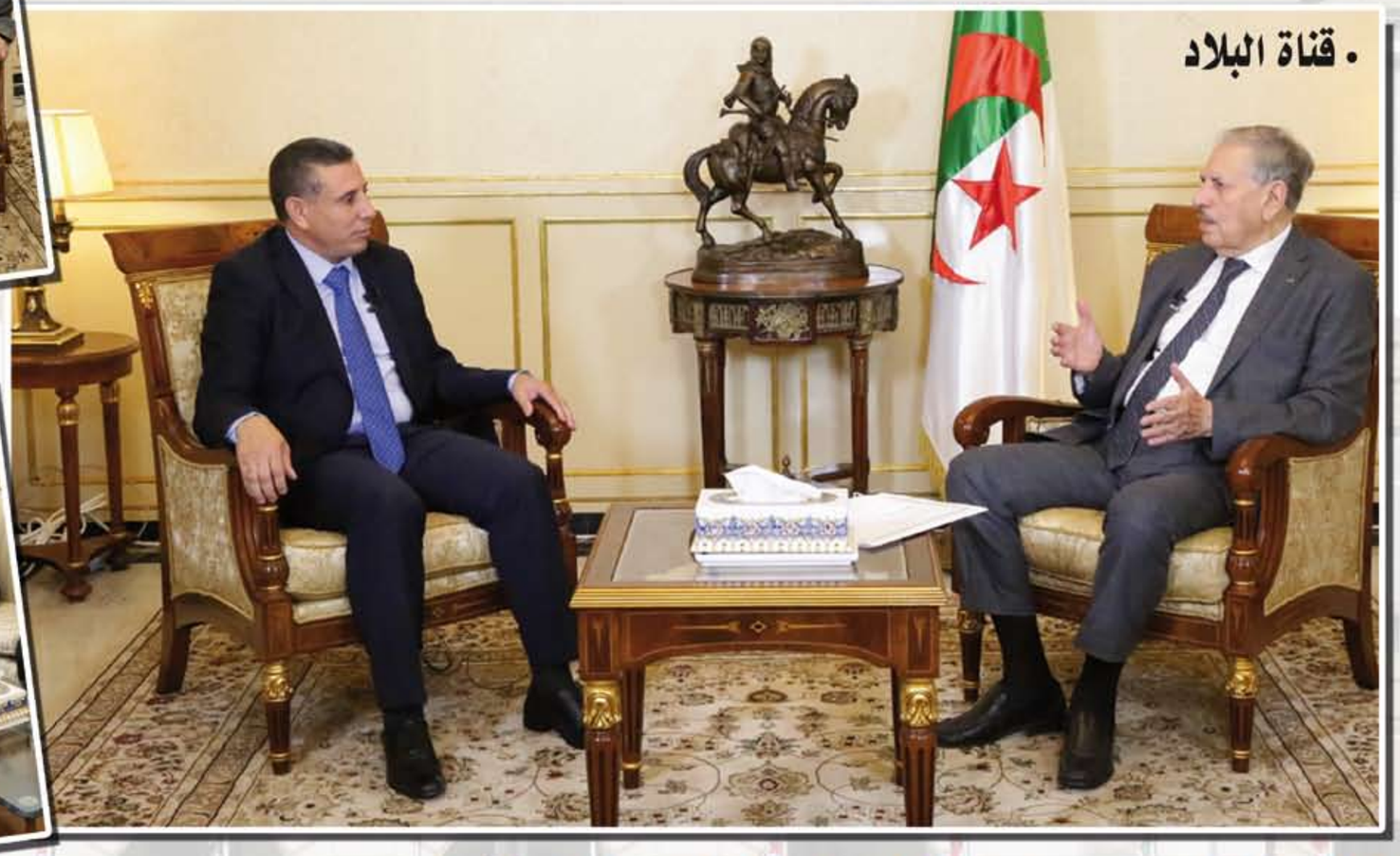

• قناة البلاد

اليد في اليد من أجل بناء دولة جزائرية للجميع

• إذاعة الجزائر الدولية

• جريدة الشعب

الفاتح من نوفمبر 2020 هو بداية لمشروع وطني كبير متعدد الأبعاد

رئيس مجلس الأمة بالنيابة المجاهد صالح قوجيل يجرى حوارا صحفيا مع جريدة «الشعب» بمناسبة الذكرى 66 لاندلاع ثورة أول نوفمبر

هناك إرادة سياسيـــــة لإحداث التغيير الجذري

أجرى السيد المجاهد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة حوارا صحفيا مع السيدة فريال بوشوية والسيد حمزة محصول من اليومية الوطنية جريدة "الشعب"

الحوار الذي نشر في اليومية الوطنية جريدة "الشعب" ليوم السبت 31 أكتوبر 2020، تناول فيه السيد المجاهد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة، عديد القضايا التاريخية والراهنة وطنيا، مبرزا أهمية الإصلاحات التي بادر بها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون مذكرا بالمناسبة بتضحيات الشهداء والمجاهدين وضرورة جعلها مصدر إلهام وإقتداء للأجيال الحالية والقادمة .

فريال بوشوية، حمزة محصول : الجزائر على موعد مع أهم استحقاق سياسي في أعقاب الحراك الشعبي المبارك، والثاني من نوعه بعد رئاسيات 12 ديسمبر الأخير، ما مدى أهمية هذه المحطة في المرحلة المقبلة؟

السيد صالح قوجيل : فعلا الجزائر مقبلة على موعد سياسي متميز... يشكل محطة في غاية من الأهمية، كونه يتعلق بتنظيم الاستفتاء بشأن مشروع تعديل الدستور، وهو الحدث الذي سينظم في يوم تاريخي بالنسبة للشعب الجزائري، حيث وجب التذكير أن الفاتح نوفمبر 1954 شكّل تحولا جذريا في تاريخ الجزائر المعاصر من منطلق أنه كرّس اندلاع الثورة التحريرية المباركة التي سمحت للبلاد استرجاع سيادتها واقتلاع إستقلالها.

لذلك، يمكن القول أن هذا اليوم يكتسي دلالة رمزية كبيرة جدا، الأمر الذي يجعل إختيار الأول من نوفمبر لتنظيم الإستفتاء قرارًا صائبا، سيخلّد على أنه يوم يجمع بين مآثر التحرير ونبل التغيير الذي سيسمح للبلاد بأن تعيش تحولاً جذرياً من أجل تجسيد التغيير والمُضيّ قُدُما نحو الجمهورية الجديدة.

فريال بوشوية، حمزة محصول : بالرغم من انتشار جائحة كورونا وآثارها، إلا أن رئيس الجمهورية حرص على احترام أحد أهم التزاماته 54 متمثلا في مراجعة معمقة للدستور، ما هي قراءتكم للوثيقة؟ بمعنى آخر هل ستكون فعلا جسر العبور إلى الجمهورية الجديدة التي ينشدها الجزائريون؟

السيد صالح قوجيل : صحيح أن إنتشار جائحة كورونا عطّل نوعا ما المسار المرسوم، إلا أنّ العزيمة بقيت ثابتة وقوية في الوفاء بالتزام إنتخابي أساسي للسيد رئيس الجمهورية... لذلك، يُعتبر مشروع تعديل الدستور في تقديرنا بمثابة حجر الأساس الذي يستند عليه المشروع الواعد في بناء الجمهورية الجديدة التي ينشدها ويصبو إلى بنائها كل الجزائريات والجزائريين.

وبالعودة إلى مضمون مشروع تعديل الدستور، يتضح جليا أنه يحمل في طياته الكثير من المؤشرات الإيجابية، التي تدل على وجود إرادة سياسية في إحداث التغيير الجذري في مجالات الحقوق الأساسية والحريات العامة والفصل المتوازن بين السلطات الثلاث وتكريس استقلالية القضاء ومكافحة الفساد وغيرها... وبالتالي إذا صحّ التعبير فقد بدأ شعبنا الأبي عبوره إلى برّ الجمهورية الجديدة منذ بداية الحراك الأصيل، وما نباشره اليوم هو ثمرة الوعد الصادق للسيد رئيس الجمهورية...

فريال بوشوية، حمزة محصول: كيف يمكن لوثيقة الدستور المطروحة للاستفتاء تزامنا وذكرى الثورة التحريرية المجيدة، أن تشكل منعرجاً في الساحة السياسية والوطنية؟

السيد صالح قوجيل : أكيد أن اختيار رئيس الجمهورية للفاتح من نوفمبر كتاريخ لإجراء الاستفتاء على تعديل الدستور، لم يكن اعتباطا بل جاء انطلاقا من القناعة الراسخة للسيد رئيس الجمهورية أن الشعب الجزائري له ارتباط تاريخي ووطني بشهر نوفمبر.. لما يحمله من دلالة ورمزية تاريخية، ولمد جسور التواصل بين جيل نوفمبر وهذا الجيل من الجزائريين والجزائريات الذين يطمحون لبناء جمهورية جديدة يسودها العدل والقانون. من هذا المنظور تتضح الصورة بأننا حقاً أمام منعرج سياسي وطني بإمتياز.

فريال بوشوية، حمزة محصول : تسير الجزائر بخطوات ثابتة بعد نجاح الرئاسيات التي كللت حراكا شعبيا مليونيا قادها إلى بر الأمان، هل يمكن القول اليوم بأنها نجحت أم أنها خطوة أولى فقط تشقها في طريق الجمهورية الجديدة؟ وما هي الخطوات المقبلة؟

السيد صالح قوجيل : لقد شكّل إنتخاب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في الثاني عشر من شهر ديسمبر 2019 محطة أولى في التغيير السياسي في البلاد، وذلك بتكريس الشرعية الدستورية بانتخاب السيد الرئيس... فلقد عبّر الشعب الجزائري حينها بكل حرية وسيادة عن اختياره، وجرت الانتخابات في جو من الهدوء والسكينة واحترام العمل الديمقراطي... وهنا أريد أن أضيف شيئًا، وهو أنّه وللمرة الأولى في تاريخ الجزائر المستقلة يعترف جميع المترشحين لمنصب القاضي الأول في البلاد بالرئيس الفائز في الانتخابات، وتجلى ذلك في حضورهم جميعاً لمراسم تأدية اليمين الدستورية... وهي دلالة لا ينبغي المرور عليها مرور الكرام...

ثمّ أن مشروع تعديل الدستور، المبادر به من طرف السيد رئيس الجمهورية، بما تضمّنه من أحكام ومقتضيات جديدة... وهو الدستور الذي سيحتضنه الشعب – بإذن الله – في الفاتح من نوفمبر المقبل، وسيكون – بلا شك – الخطوة الأهم في بناء جمهورية جديدة تستجيب لتطلعات المواطنات والمواطنين وآمالهم التي عبّروا عنها خلال الحراك المبارك الأصيل.

فريال بوشوية، حمزة محصول: ما هي الضمانات المقدمة لضمان ممارسة سياسية أفضل؟

السيد صالح قوجيل : لو قمتم بقراءة متأنية للأحكام التي تضمنها مشروع تعديل الدستور، سيما ما تعلق بإعادة تنظيم السلطات والفصل بينها بشكل متوازن وتكريس مبدأ إستقلالية العدالة وأخلقة الحياة العامة وغيرها من المسائل التي نظّمها المؤسس الدستوري، لاتضحت لكم الصورة بأن كل تلك الأحكام تشكل ضمانات دستورية على أن البلاد تتجه فعلا نحو غد سياسي أفضل.

لكن يبقى في نظرنا أن ما يترجم بحق وجود إرادة سياسية فعلية في تكريس التغيير لمختلف أنماط الحوكمة بالبلاد وما يشكل الضمانة الأساسية في ذلك، يكمن في المقاربة التي إختارها رئيس الجمهورية بشأن التعديل الدستوري. فالسيد الرئيس المنتخب من طرف الشعب يملك دستوريا كامل السيادة والتفويض كي يختار سبيلا آخر غير ذلك الذي يقضي بإخضاع مشروع تعديل الدستور للنقاش العام، ثم عرضه على البرلمان وأخيرا تقديمه للاستفتاء الشعبي. رغم ذلك وقع إختيار السيد الرئيس على هذا المسار، وذلك من أجل الوصول إلى وضع دستور توافقي، يكون بمثابة الدستور المرتبط بالجزائر ومستقبلها ولا يكون مرتبطا بشخص واحد أو بمرحلة زمنية محددة.

لذلك، ينبغي الوقوف عند حقيقة هامة وللتاريخ، وهي أن طرح الوثيقة للمرة الأولى للنقاش الواسع في الجزائر يُعَدُ في حد ذاته أمراً إيجابياً جداً وَجَبَ تثمينه، وهو ما يُفيد أيضا بأن السلطة العليا في البلاد أرادت تبيان إرادتها في التغيير من خلال إعطاء الشعب فرصة التعبير عن تطلعاته وأماله بكل سيادة وديمقراطية...

الشعب
حدث
04
رئيس مجلس الأمة بالنيابة صالح قوجيل في حوار لـ «الشعب»:
هنـــاك إرادة سياسيـــة لإحـــداث التغيـــير الجـــذري
إنّا أمام مشروع سياسي وطني بامتياز

وهنا، يهمني الإشارة إلى أن الوطنية الحقّة بالمفهوم النوفمبري لسنة 1954 تعني التضحية ونكران الذات والوفاء والالتزام... هذه الوطنية في سنة 2020 تعني كل هذا ومعها حتماً قيم وشمائل التفوق والإتقان... الجمهورية الجديدة ستكون جمهورية التضحيات والوفاء المقرونة بقيم التفوق والإتقان المتوجة بالجدارة من أجل تولي المسؤوليات...

فريال بوشوية، حمزة محصول : ما التحديات المستقبلية للطبقة السياسية من أجل اضطلاعها بدورها؟ وهل بإمكان المجتمع المدني أن يكون مرافقاً لهذه الحركية الجديدة؟ ثمّ، هل الذهاب إلى انتخابات تشريعية ومحلية مسبقة أضحى أولوية؟

السيد صالح قوجيل : مما لا شك فيه أن مشروع تعديل الدستور يُشكل لبنة أساسية لبناء الجمهورية الجديدة التي يتطلع إليها الجزائريات والجزائريين، وذلك بما يحمله من أحكام جديدة تصب كلها في إطار تكريس مكانة هامة للمجتمع المدني وتمكينه من أداء دور الشريك في اتخاذ القرار وتسيير الشأن العام خصوصاً محليا.

علاوة على ذلك، ثمّة أحكام جد ايجابية تضمنها مشروع تعديل الدستور ترمي إلى تعميق مبدأ التداول الديمقراطي على السلطة ومكافحة الفساد، وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات، وهي كلها تدابير ومقتضيات من شأنها أن تعزز دولة القانون، وتقوي مؤسسات الجمهورية، وتضمن حقوق المواطن، الأمر الذي يفرض على الطبقة السياسية أن تتكيف مع كل هذه التغييرات.

من هذا المنطلق نقول أنه يتعين على الأحزاب السياسية تجديد نُخبها وقياداتها وفق مبدأ التداول الديمقراطي داخليا، كما أضحى لزاماً عليها تحيين مضامين برامجها وخطابها السياسي وفق ما يتطابق مع ديناميكية التغيير السوسيو- سياسية التي تعيشها الجزائر، أما عن المواعد الانتخابية المستقبلية، فمباشرة بعد تزكية الشعب للدستور الجديد، ستلج الجزائر مرحلة استكمال البناء الهرمي المؤسساتي على المستويين المركزي والمحلي، كما ستشهد تكييفاً شاملا لترسانة قوانينها مع الدستور الجديد، من ذلك مثلاً القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الذي نصّب بشأنه السيد رئيس الجمهورية، اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد مشروع مراجعته... ليليه فيما بعد باقي القوانين ذات الصلة بالحياة السياسية والاجتماعية وقوانين أخرى.

كل ذلك سيمهد بالطبع وكتحصيل حاصل لانتخابات تشريعية ومحلية سيحدد رئيس الجمهورية تاريخها في حينه... لكن تبقى أهمية هذه المواعيد أنها ستسمح – إن شاء الله – بتكريس فعلي وتجسيد عملي للمقتضيات الدستورية الجديدة التي تبغي التأسيس للجمهورية الجديدة عبر التمكين للأجيال والنخب الجديدة من خلال توفير الأدوات والأسباب التي ستُفضي حتماً إلى تجديد الطبقة السياسية وتفسح المجال لانخراط الشباب الجزائري في العملية السياسية...

فريال بوشوية، حمزة محصول : خرج الجزائريون في الحراك الشعبي المبارك، مطالبين بالتغيير وبناء دولة الحق والقانون على أساس مبادئ أول نوفمبر، بسبب انحرافات في ممارسة الحكم والتفرد به، هل يمكن القول أن جرائم الفساد السياسي والمالي التي عرفتها البلاد في

السنوات الماضية إساءة لرسالة الشهداء وتخلي عن أمانتهم ؟.

السيد صالح قوجيل : نعم، ما حدث من فساد سياسي ومالي خيانة لأمانة الشهداء وإساءة لرسالتهم... فالحراك المبارك الأصيل جاء للتعبير عن تطلعات الشعب القوية للتغيير ورفض الممارسات السلبية التي ميّزت السنوات الأخيرة، لهذا السبب تضمن مشروع تعديل الدستور ما يفيد التأكيد على المرجعية النوفمبرية والوفاء للقيم الموروثة عن الشهداء من جهة. ومن جهة أخرى يبين مشروع تعديل الدستور النية الصادقة والارادة القوية لتجنب كل انحراف في المستقبل من خلال إعادة توزيع السلطات داخل السلطة التنفيذية ووضع ضوابط وتوازنات فعالة مُصممة لتجنب أيّ انحراف استبدادي... وعليه، فخلاص الجزائر هو العودة إلى روح الدولة الوطنية... دولة الحق والنزاهة والالتزام... دولة العدالة والقانون...

وصحيح أيضًا أنّ كل الانحرافات والممارسات الخاطئة للحكم كانت مخالفة لرسالة الشهداء الأبرار والمجاهدين الأخيار الذين ضحوا بالنّفس والنفيس من أجل أن تعيش الجزائر حرّة، سيّدة وأبيّة، ويعيش الشعب الجزائري في ظل دولة الحق والقانون، دولة المؤسسات وليست دولة الأشخاص، دولة اجتماعية بامتياز، تلكم كانت رغبة وأمنية رعيل الثورة وجيل نوفمبر؛ وكان هذا واضحًا منذ البداية في نداء أوّل نوفمبر 1954 إلى الشعب الجزائري، الذي حدّد أهداف الثورة في بناء هذه الدولة وتحقيق الرفاه والعيش الكريم للشعب الجزائري الذي تجرّع المآسي والآلام والمصائب والمجازر والمحن والحرمان من كلّ شيء طيلة فترة الاستعمار البغيض لأكثر من قرن وربع قرن !! فهناك العدالة التي تعزّزت مؤخرًا بمجموعة من الأحكام القانونية الجديدة باعتبارها ميزان الدولة...

فريال بوشوية، حمزة محصول : تميزت هذه السنة باستعادة رفاة قادة المقاومات الشعبية في عيد الاستقلال، وكذا محاولات حثيثة لتسوية نهائية ومقبولة لملف الذاكرة، كيف تقيمون ما أنجز لحد الآن؟ وما المطلوب إنجازه مستقبلا ؟

السيد صالح قوجيل : لطالما شكّلت ملفات الذاكرة المرتبطة بالحقبة الاستعمارية الفرنسية للجزائر الممتدة ما بين 1830 إلى 1962، متغير هام بين البلدين، ومسألة الذاكرة بالنسبة لنا كجزائريين هامة وأساسية من منطلق أن الشعب الجزائري دفع ثمناً باهضاً قصد استرجاع حريته واستقلاله، الأمر الذي يجعل هذه المسألة ذات أولوية لدى مختلف مكونات الشعب الجزائري ويشكل قيمة معنوية متوارثة عبر الأجيال...

وعليه، أُثمّن عاليا استجابة رئيس الجمهورية، السيد عبدَ المجيد تبون، لمطلب عمره 58 سنة والقاضي باسترجاع رفات وجماجم زعماء المقاومة الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي، الموجودة بمتحف فرنسا، حيث بعد كلّ هذه السنوات استرجعها السيد رئيس الجمهورية وهي خطوة من الخطوات التي سترغم فرنسا على الاعتراف بجرائمها، وما هذه إلاّ خطوة أولى يجب أن تتبعها خطوات أخرى، ونحن متمسكون بهذا.

كما أن الحدث الكبير لم يكن ليتأتى لولا الجهود الوطنية الرسمية والأكاديمية المضنية... وهنا أحب أن أؤكد أن الاهتمام بالذاكرة لبنة أساس من أجل تجاوز عثرات الماضي والحاضر، والتوجه بخطى واثقة لمستقبل نحسبه واعداً إن شاء الله تعالى...

ومن هذا المقام، أودّ الإشادة بقرار رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القاضي باعتماد تاريخ 8 ماي يوماً وطنياً للذاكرة، وقد صادقنا عليه بمجلس الأمة في 30 جوان الماضي، كما أنوه بإطلاق قناة تلفزيونية وطنية خاصة بالتاريخ والذاكرة في الأيام القليلة القادمة، بمناسبة الاحتفاء بالذكرى 66 لاندلاع الثورة التحريرية المجيدة...

فريال بوشوية، حمزة محصول : هناك عقيدة سياسية لدى بعض الأوساط الفرنسية (لوبيات) تزعم أن بناء علاقات طبيعية مع الجزائر يتحقق برحيل جيل الثورة عن الحكم... كيف تردون على هذه الأصوات الحاقدة؟

السيد صالح قوجيل : العلاقات الثنائية الجزائرية الفرنسية في جميع صورها وتجلياتها تستوجب – اليوم وأكثر من أيّ وقت مضى – مراجعة شاملة على جميع المستويات... ذلك أن العلاقات الثنائية بين البلدين ظلت منذ الاستقلال رهينة أولئك الفرنسيات والفرنسيين الذين رفضوا على الدوام فكرة استقلال الجزائر، وعملوا بعد عودتهم إلى فرنسا على كبح وعرقلة أيّ تطور حقيقي وفعلي يخدم الشعبين، حيث تحولوا إلى لوبيات وأحزاب وجمعيات ومنابر إعلامية تتحرك في حينه ضد أيّ مؤشرات توحي بتحسن العلاقة بين البلدين، بل في غالب الأحيان والأوقات وفي مختلف الحقب عملت وتعمل ضد هذه العلاقة...

وهنا، أريد أن أوضح أمراً بأن الشعب الجزائري حرص على التمييز دائماً بين الاستعمار الفرنسي (الكولونيالية) والشعب الفرنسي، وذلك منذ سنوات الثورة التحريرية...

كما أعتقد أن الوقت قد حان لنضع على الطاولة كل المواضيع التي تشمل علاقاتنا الثنائية، ولكن بشرط أن نتحدث بصراحة...، ومن المهم أن تشمل هذه المحادثات التي نريدها صريحة وشفافة مواضيع التاريخ والذاكرة، العلاقات الانسانية (والتي تبقى علامة هامة ومميزة)، العلاقات الاقتصادية والتجارية، العلاقات السياسية، مواقف الطرفين بالنسبة للمسائل المطروحة إقليمياً وقارياً، خصوصاً في شمال إفريقيا والشرق الأوسط...

الفاتح نوفمبر 2020 .. بداية حقيقية لإرساء قواعد دولة القانون والممارسة الديمقراطية

فريال بوشوية، حمزة محصول : ما هي الرسالة الحضارية التي توجهها الجزائر للعالم، بتدشينها جامع الجزائر في المولد النبوي الشريف، وفي ذكرى الفاتح نوفمبر؟

السيد صالح قوجيل : شكّلت زيارة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون للمسجد الأعظم خلال شهر أوت الماضي، وإعلانه تدشين هذا المعلم التاريخي الإسلامي، بمناسبة ذكرى الفاتح نوفمبر، حدثًا بارزًا ومميّزًا يحمل أكثر من دلالة؛ كما أنّ تقديمه لتاريخ تدشين قاعة الصّلاة إلى ليلة ذكرى المولد النبوي الشريف يحمل هو الآخر أكثر من مغزى.

إنّه من حسن الصنيع أن تتوافق وتتزامن الأمور المهمّة في حياة الشعب الجزائري مع مرجعيته الوطنية وتاريخه وماضيه البطولي ومع مرجعيته الدينية، لأننا عندما نربط حاضرنا ومستقبلنا مع الماضي وموروثنا الديني والحضاري، فهذا هو ضمان مستقبل البلاد.

فالإسلام كان مستعمرا مثل جميع البلاد، فمثلما استعمروا البلاد والعباد استعمروا كذلك الدين، ونتذكر جميعا مطلب ابن باديس رحمه الله بفصل الدين عن الحكومة، لأن خطبة الجمعة التي كانت تلقى في المساجد كانت تكتب من طرف السلطة الفرنسية، وعلى هذا فعندما سندشن هذا المعلم يوم الفاتح من نوفمبر فلأن له صلة مباشرة مع تاريخ الإسلام في الجزائر فنوفمبر حرّر البلاد والعباد والدين، كما قال السيد الرئيس: «نحن نوفمبريون»؛ ثمّ إنّ تدشين قاعة الصّلاة لجامع الجزائر في ليلة ذكرى المولد النبوي الشريف له أيضًا مغزى آخر، فهو يرتبط مباشرة بمرجعيتنا الدينية الوطنية ويدل على مدى وقوة ارتباط الشعب الجزائري بدينه الإسلامي الحنيف مثلما أكّد عليه نداء أوّل نوفمبر 1954، فهو دين الدولة، والدولة هي دولة الجميع، وكرّست كل دساتير الجزائر هذا المبدأ، منذ دستور 1963؛ كما أنّ ليلة ذكرى المولد النبوي الشريف تحظى بمكانة خاصّة عند الشعب الجزائري بحكم تعلّقه الشديد بحامل رسالة الإسلام إلى الإنسانية جمعاء، محمّد صلّى الله عليه وسلّم.

فريال بوشوية، حمزة محصول : التاريخ يكتبه المنتصر في الحرب، والجزائر انتصرت في ثورتها ضد الاستعمار الغاشم، ألا يشكل هذا قاعدة صلبة تمنح الجزائر الأحقية التاريخية والأخلاقية لفرض رؤيتها في معالجة ملف الذاكرة مع فرنسا؟

السيد صالح قوجيل : كتابة التاريخ ليس أمرًا سهلاً أو بالبساطة التي قد نتصورها؛ فكتابة التاريخ حسب المختصين هي ثلاثة أصناف أو أنواع: كتابة رسمية تكتبها مؤسسات الدولة، وكتابة أكاديمية يكتبها المؤرخون والباحثون والأساتذة المختصون، وكتابة شعبية يكتبها الأفراد سواء أكانوا مجاهدين أم شهود عيان وغيرهم في شكل مذكرات، روايات، قصص وما إلى ذلك؛ وكلّ هذه الكتابات تلتقي مع بعضها البعض وتُكمّل بعضها البعض في تسجيل وتقييد تاريخ وذاكرة الأمّة؛ وهذا يتطلب وسائل وإمكانات وسندات ووثائق وأرشيف، وكلّ طريقة لها منهجيتها وأدواتها الخاصّة بها، كما يتطلب أيضًا وقتا طويلا.

صحيح أنّ هناك اليوم تباشير جيّدة لهذا العمل الجبّار، عمل التاريخ والذاكرة، نلاحظها في الميدان، سواء من طرف مؤسسات الدولة من معاهد ومراكز بحث ودراسات، أو ما تقوم به وزارة المجاهدين من خلال متحف المجاهد أو المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أوّل نوفمبر 1954 وغيرهما، ضف إلى ذلك ما يقوم به المركز الوطني للأرشيف؛ ودعمًا لهذا المجهود وسعيًا نحو تكفّل أكثر نجاعة بملف الذاكرة بيننا وبين فرنسا جاء تعيين السيد رئيس الجمهورية لمستشار خاص بهذا الملف في شخص مدير الأرشيف الوطني مثلما قام الرئيس الفرنسي بتعيين مستشار خاص أيضا بهذا الملف في شخص مؤرخ وباحث معروف ومهتم بقضايا التاريخ والذاكرة بين بلده والجزائر.

إذن، هناك اليوم إرادة سياسية حقيقية لمعالجة هذا الملف بهدوء وبعيدًا عن التجاذبات السياسية والإيديولوجية والخلفيات التاريخية، الأمر متروك لذوي الاختصاص، علينا فقط منحهم الوقت الكافي وتمكينهم من وسائل عملهم وبحثهم لاسيما فتح الأرشيف لتدوين هذا التاريخ المشترك بكلّ موضوعية.

فريال بوشوية، حمزة محصول : ما هي الرسالة الحضارية التي توجهها الجزائر للعالم، بتدشينها جامع الجزائر في المولد النبوي الشريف، وفي ذكرى الفاتح نوفمبر؟

السيد صالح قوجيل : شكّلت زيارة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون للمسجد الأعظم خلال شهر أوت الماضي، وإعلانه تدشين هذا المعلم التاريخي الإسلامي، بمناسبة ذكرى الفاتح نوفمبر، حدثًا بارزًا ومميّزًا يحمل أكثر من دلالة؛ كما أنّ تقديمه لتاريخ تدشين قاعة الصّلاة إلى ليلة ذكرى المولد النبوي الشريف يحمل هو الآخر أكثر من مغزى.

إنّه من حسن الصنيع أن تتوافق وتتزامن الأمور المهمّة في حياة الشعب الجزائري مع مرجعيته الوطنية وتاريخه وماضيه البطولي ومع مرجعيته الدينية، لأننا عندما نربط حاضرنا ومستقبلنا مع الماضي وموروثنا الديني والحضاري، فهذا هو ضمان مستقبل البلاد.

فالإسلام كان مستعمرا مثل جميع البلاد، فمثلما استعمروا البلاد والعباد استعمروا كذلك الدين، ونتذكر جميعا مطلب ابن باديس رحمه الله بفصل الدين عن الحكومة، لأن خطبة الجمعة التي كانت تلقى في المساجد كانت تكتب من طرف السلطة الفرنسية، وعلى هذا فعندما سندشن هذا المعلم يوم الفاتح من نوفمبر فلأن له صلة مباشرة مع تاريخ الإسلام في الجزائر فنوفمبر حرّر البلاد والعباد والدين، كما قال السيد الرئيس: «نحن نوفمبريون»؛ ثمّ إنّ تدشين قاعة الصّلاة لجامع الجزائر في ليلة ذكرى المولد النبوي الشريف له أيضًا مغزى آخر، فهو يرتبط مباشرة بمرجعيتنا الدينية الوطنية ويدل على مدى وقوة ارتباط الشعب الجزائري بدينه الإسلامي الحنيف مثلما أكّد عليه نداء أوّل نوفمبر 1954، فهو دين الدولة، والدولة هي دولة الجميع، وكرّست كل دساتير الجزائر هذا المبدأ، منذ دستور 1963؛ كما أنّ ليلة ذكرى المولد النبوي الشريف تحظى بمكانة خاصّة عند الشعب الجزائري بحكم تعلّقه الشديد بحامل رسالة الإسلام إلى الإنسانية جمعاء، محمّد صلّى الله عليه وسلّم.

كما ينمّ هذا التدشين عن البُعد الديني والحضاري للجزائر ويؤكد انتماءها للأمة الاسلامية من خلال هذا الصرح الديني الذي يُعدّ مكسباً كبيراً للجزائر... كما أن موقعه وعمرانه الشامخ في ساحل مدينة المحروسة وبمنطقة المحمدية بالعاصمة يحمل كل دلالات الوفاء للشهداء خلال جميع حقب المقاومة التي توجت بثورة نوفمبر الخالدة... وكمجاهد فإني لا أجد المفردات التي تفي بالتعبير عن سعادتي واعتزازي بهذا الإنجاز وصوابية تاريخ تدشينه في هذا اليوم الأغر، والذي تزامن أيضاً مع ذكرى ميلاد خير خلق الله أجمعين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم... جامع الجزائر هو رسالة وفاء وتسامح وعنوان «الوسطية» التي شكّلت على الدوام عقيدة الجزائريات والجزائريين، وعليه فإني أهنئ الشعب الجزائري والعالم الإسلامي بهذا الانجاز...

فريال بوشوية، حمزة محصول : ما هي الكلمة التي توجهونها عبر جريدة الشعب للجزائريين عشية استفتاء الفاتح نوفمبر؟

السيد صالح قوجيل : أود أن أتقدم بتهاني الحارة إلى عاملات وعمال يومية الشعب... هذه اليومية العريقة التي تحمل إسم جريدة تداولها الشعب الجزائري في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي باسم الحركة الوطنية، وقد كان ذلك لفترة وجيزة قبل أن يحجبها الاستعمار الفرنسي... جريدة تستند إلى رصيد تاريخي وإرث نضالي كبير... لما تمثله من رمزية في المجال الإعلامي ولاعتبارها كذلك منبراً من منابر الحرية... كما أغتنم هذه السانحة لأنحني إجلالاً أمام أرواح شهداء الكلمة ومهنيي الصحافة على العموم ولشهدائنا الأبرار وشهداء الواجب الوطني...

نحن بحق مع موعد كبير يوم الفاتح نوفمبر وهي مناسبة تشكل في تقديرنا بداية حقيقية لإرساء قواعد دولة القانون وبناء دولة تتعمق فيها الممارسة الديمقراطية لتُثمر دولة لجميع الجزائريات والجزائريين، وكما قلتها سابقا دولة للجميع وتحتضن الجميع مهما كانت الإختلافات «ذاخام انغ أكل»، دولة تتأسس على الثقة بين الحاكم والمحكوم وتقوم على ثقافة التداول السياسي.. لنكن إذن جميعا مجندين في هذا الموعد التاريخي والذي أعتبره يوماً آخر من أيام الوغى النوفمبرية... ولنصوت بنعم من أجل التغيير...

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار،
وتحيا الجزائر شامخة ومزدهرة.

النص المكتوب للقاء التلفزي الخاص الذي أجراه السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة المجاهد صالح قوجيل مع قناة «البلاد» عشية الاحتفال بذكرى أول نوفمبر 1954

أول نوفمبر 1954 محطة فارقـــة في تاريخ الجزائر

عشية الاستحقاق الانتخابي والمتعلق بالاستفتاء الشعبي على مشروع تعديل الدستور ... نوفمبر 1954: التحرير... نوفمبر 2020: التغيير... أجرى السيد صالح قوجيل ، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، مقابلة تلفزيونية مع السيد الشريف بوعافية، الصحفي القدير بقناة البلاد تطرق فيها إلى عديد القضايا التاريخية والراهنة... اللقاء بث يوم الثلاثاء 27 أكتوبر 2020 على الساعة التاسعة ليلا على القناة التلفزيونية البلاد..

السيد الشريف بوعافية (صحافي القناة):

هذا نوفمبر قم وحيي المدفعا...

واذكر جهادك والسنين الأربعا...

واقرأ كتابك للأنام مفصلا...

تقرأ به الدنيا الحديث الأروعا...

مشاهدينا الكرام، نلتقي في هذا الحديث الأروع، ذكرى أول نوفمبر 54.

مشاهدينا الكرام، نحن نتواجد في مقر مجلس الأمة، أين نستضيف في محطة جديدة من محطات التاريخ الفاصل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة المجاهد صالح قوجيل. مرحبا بك سيدي.

السيد صالح قوجيل : أهلا وسهلا.

السيد الشريف بوعافية : نحن مع موعد مع التاريخ، كما أعطينا عهدا لمشاهدينا الكرام، أننا في كل محطة من محطات التاريخ المجيد نلتقي معهم.

سيدي الكريم، لكل حدث تاريخي نتيجة، أسباب وانعكاسات. سنرى ذلك من خلال هذا الحديث.

سؤالي الذي يبادر به ويطرحه كثير من المتابعين: هل كان أول نوفمبر في موعده، لم يتأخر ولم يتقدم؟

السيد صالح قوجيل : أولا، بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

مرحبا بكم في هذا المقر. سنتطرق باستفاضة لأهمية الحدث.

حقيقة، أول نوفمبر 1954 محطة من المحطات الهامة في تاريخ الجزائر، لأن الاستعمار الفرنسي

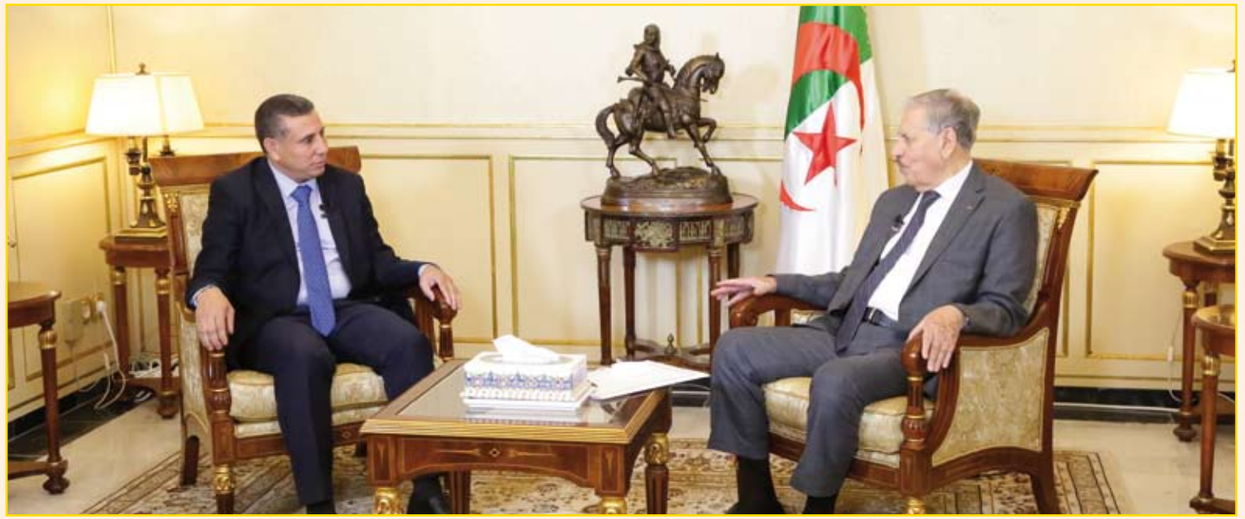

لما احتل الجزائر كان استيطانيا، وهذا هو الفرق مع الشعوب الأخرى التي كانت تحت الوصاية، نحن كنا تحت استعمار استيطاني.

معنى الاستعمار الاستيطاني هو إبادة الشعب الجزائري وتعويضه بشعب أوروبي، هذه هي الحقيقة، وهذه هي الاستراتيجية من البداية.

في تاريخ الاستعمار القديم، نتذكر استعمار أمريكا الشمالية وكيف أبيد الشعب الهندي في أمريكا وعُوض بشعب أوروبي من انجليز وفرنسيين وهولنديين ومن كل شعوب أوروبا.

نفس الطريقة التي تم إقرارها للجزائر، لذلك لم يكن نضال الشعب الجزائري وكفاحه سهلا، لكن منذ وطئت أقدام الاستعمار أرض الجزائر لم تتوقف المقاومة في كل المحطات.

لما نتحدث عن نوفمبر 54 نأخذ في الاعتبار كل هذه المدة الطويلة التي ناضل فيها الشعب ومات بسبب سياسة الإبادة. تحدثت عن هذا في مناسبات أخرى بصفة خاصة في ذكرى 08 ماي 45 وأيضا في ذكرى يوم المجاهد 20 أوت الأخير مع نفس الشاشة «البلاد».

لكل حدث أسبابه، وعندما نتطرق لأسباب الحدث فمن أجل أن نفهمه، وعندما نتكلم عن الحدث نتساءل عن انعكاسه.

وعليه، نضال الشعب الجزائري وبصفة خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية، حينها كان روزفلت رئيسا لأمريكا، في تصريح له عندما دخل دخل الحرب في عام 1942، تحدث عن تقرير مصير الشعوب. كان لدينا أمل حينها، فنشأ تنظيم سمي «أحباب البيان» les amis du manifeste وحد كل الجزائريين بكل أطيافهم واستمر لسنة، قدم في الأخير تقريرا عن رغبات الشعب الجزائري لأمريكا، قدمه فرحات عباس رحمه الله إلى قنصل أمريكا بالجزائر يسمى (ميرفي).

بعد هذا، جاء الاحتفال بالنصر على النازية وجاء 08 ماي 45. ففي الوقت الذي كان كل العالم يحتفل بالانتصار، قمنا بالاحتفال بالانتصار أيضا وتبليغ الرسالة. وقد رأينا نتيجة 08 ماي 45 !

السيد الشريف بوعافية : لما طالبنا بالانتصار اعطونا هذا بالانكسار

السيد صالح قوجيل : في الوقت الذي كان فيه كثير من الجزائريين - ومنهم حتى مناضلين في ثورة نوفمبر – في الحرب بعد أن جندتهم فرنسا، ولم يكونوا قد عادوا بعد إلى الجزائر.

بعد ذلك، وقع تغيير في المفاهيم وأسلوب العمل. إذ في سنة 1947 انعقد اجتماع للجنة المركزية للحركة الوطنية، اتخذ فيه قرار من القرارات الهامة مفاده أنه لم يبق هناك مجال للعمل السياسي مع الاستعمار، لن نستطيع الحصول على استقلالنا من خلال ممارسة العمل السياسي. علينا حمل السلاح وتنظيم أنفسنا، فالاستعمار دخل بالأسلحة ولن يخرج إلا بالأسلحة.

أنشأت منظمة تسمى التنظيم السري l'OS، توزعت عبر كل جهات القطر الجزائري وتم اختيار مناضلين جاهزين للكفاح من أجل أن يتدربوا ويجمعوا الأسلحة لاسيما منها تلك التي كانت في ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية.

منطقة الأوراس كانت من المناطق التي لها كل الأهمية، لأن الأسلحة كانت تدخل من الجنوب مباشرة إلى الأوراس.

دام هذا التنظيم ثلاث سنوات حتى تم اكتشافه في 1950، وهذا معروف في التاريخ، في حادث بمنطقة تبسة تم توقيف مسؤول من مسؤولي هذا التنظيم فانكشف.

السيد الشريف بوعافية : سيدي الرئيس، بالنسبة لهذا التنظيم السري الذي اكتشف، هناك حديث كثير في التاريخ. هل حدث ذلك عن طريق خيانة، أم أن فرنسا هي التي تمكنت من اكتشافه؟

السيد صالح قوجيل : لا، فرنسا هي من اكتشفته عن طريق المصادفة، وكذا البحث الذي أفضى إلى القبض على مناضلين.

بعد ذلك، عقدت اللجنة المركزية للحركة الوطنية اجتماعا تقرر فيه تجميد هذا التنظيم خوفا من أن تحل فرنسا الحزب.

السيد الشريف بوعافية : في أي سنة سيدي الرئيس؟

السيد صالح قوجيل : في سنة 1950، مباشرة بعد اكتشاف المنظمة.

القرار الذي اتخذ في اللجنة المركزية مفاده تجميد هذا التنظيم، والوحيد الذي قابل هذا القرار بالرفض كان مصطفى بن بولعيد، فلم يكن هناك أحد غيره يجمع بين العضوية في التنظيم وفي اللجنة المركزية. لقد رفض تجميد المنظمة فتم ذلك في كل جهات الوطن باستثناء منطقة الأوراس.

بالإضافة إلى وجود مشاكل كثيرة بينه وبين مزغنة، لكنه صمد في قراره مؤكدا أنه بالنسبة إليه، سيبقي على هذا التنظيم حتى يموت.

هذا ما سمح لكثير من المناضلين الفارين من السجن للاتجاه إلى الأوراس، أذكر منهم رابح بيطاط، زيغود يوسف، عبد الله بن طبال، مصطفى بن عودة، ومناضلين آخرين ..

في نفس الوقت، وقع انقسام في الحزب بين مركزيين ومصاليين، وفي تلك السنة أي 1951 وقع أول حدث هام وهو استقلال ليبيا.

السيد الشريف بوعافية : وهذا كان له انعكاسات على الثورة...

السيد صالح قوجيل : وليس فقط في ليبيا، ففي سنة 1952 وقعت انتفاضتان في تونس والمغرب...

السيد الشريف بوعافية : مصر في 1952

السيد صالح قوجيل : أيضا في 1952، قام الضباط الأحرار بتغيير عميق جدا في مصر زمن الملك فاروق... ونحن ننتظر.

في سنة 1954 اندلعت الثورة. وهذا هو في الحقيقة الربيع العربي الحقيقي، حدث في الفترة من 1951 إلى 1954 لكن الأجيال تناسته.

السيد الشريف بوعافية : الثورات العربية..

السيد صالح قوجيل : نعود إلى وضعنا. لما كان الحزب منقسما، كانت لا تزال المنظمة السرية قائمة، حاول أعضاءها استغلال تنظيم للإصلاح بين الطرفين، سمي بالوحدة والعمل.

مرت شهور، ولم يستطيعوا الإصلاح بينهم.

وجدنا ليبيا استقلت، انتفاضتان في المغرب وتونس وتغيير في مصر، ونحن ماذا ننتظر؟ يجب أن نقوم بمبادرة. وهنا جاء اجتماع الـ 22.

في الحقيقة كان يمكن أن يضم هذا الاجتماع أربعين أو خمسين فردا، لكن في ذلك الوقت، لم يكن سهلا على المناضلين المطرودين الالتحاق بالجزائر العاصمة فاجتمع فقط 22 شخصا.

السيد الشريف بوعافية : كان هذا في جويلية 1954؟

السيد صالح قوجيل : بل في جوان 1954. خلال الاجتماع، تناقشوا حول الوضع وأقروا استحالة البقاء عليه، وضرورة القيام بعمل. فكلفوا مجموعة من الإخوان للتفكير في الطريقة التي يتم بها الانتقال إلى العمل المسلح.

دامت هذه الفترة أربعة اشهر. من جوان إلى 26 أكتوبر. وحتى من الناحية التاريخية للآن لم يتم التطرق بالتحليل لما تم القيام به في فترة الأربعة أشهر هذه حتى الوصول إلى نوفمبر 54. كان هناك الكثير من الأعمال التي قاموا بها في ذلك الوقت.

مصطفى بن بولعيد كان آنذاك هو الوحيد الذي بإمكانه التنقل نظرا لامتلاكه سيارة ولديه الإمكانيات.

ذهب إلى بلجيكا والتقى مصالي الحاج، وأخبره أنهم كشبان سيقومون بمبادرة للعمل المسلح ويرغبون في أن يترأس هو هذه العملية لكنه رفض. لا يهم الأسلوب الذي عبر به عن هذا الرفض. ما يهم هو أنه رفض.

وحين التقى مصطفى بن بولعيد بعض المناضلين في باريس، صرح لهم أن باب مصالي الحاج يجب أن يُغلق نهائيا، ثم سافر إلى ليبيا في جويلية.

السيد الشريف بوعافية : وهذه لديها دلالات...

السيد صالح قوجيل : لديها دلالاتها. لماذا ذهب إلى ليبيا قبل اندلاع الثورة؟ كان ذلك لتنظيم مسار السلاح، والتقى بن بلة في طرابلس.

قال الأخ الذي رافق مصطفى بن بولعيد، رحمه الله. «من طرابلس ذهبنا إلى القاهرة».

عندما عاد مباشرة قال للإخوان أن ثورتنا نقوم بها دون زعيم.

السيد الشريف بوعافية : جماعيا...

السيد صالح قوجيل : نعوض الزعامة بالعمل الجماعي، ولن تكون تحت شعار أي حزب. هذه التفاصيل لديها كل الأهمية. ومادامت المنطقة التي كانت تضم كريم بلقاسم وأوعمران كانا تابعين لمصالي الحاج، قام مصطفى بن بولعيد باتصالات مع كريم بلقاسم، لأن الإخوان الفارين إلى منطقة الأوراس أصبحوا يلتحقون بمنطقة القبائل، فقد كان الاتصال مع كريم من قبل ليقنع كريم وأوعمران بالالتحاق بهم.

السيد الشريف بوعافية : لذلك أصبحت 5+1

السيد صالح قوجيل : 5+1.. لأن كريم وأعمران لم يكونا ضمن قائمة الـ 22 بل كانا مع مصالي الحاج. أقنعهم مصطفى بن بولعيد. هذا تاريخ.

لما التحق كريم وأوعمران، تم تحديد تاريخ 26 أكتوبر من أجل أن يلتقوا هنا في الجزائر. عندما التقوا في الجزائر، أصدروا هذا النداء: أول نوفمبر.

السيد الشريف بوعافية : هناك فرق بين النداء والبيان.

السيد صالح قوجيل : في الحقيقة هو نداء وليس بيان. من الناحية التاريخية نداء.

السيد الشريف بوعافية : على هذا قلت في الأول بيان أول نوفمبر و ليس نداء.

السيد صالح قوجيل : لا. نداء أول نوفمبر.

السيد الشريف بوعافية : لماذا؟

السيد صالح قوجيل : نداء للشعب الجزائري. ما نتذكره الآن أن هؤلاء الإخوان كانوا في الحركة الوطنية ينتمون إلى حزب، لكنهم تخلوا عن الهوية الحزبية.

السيد الشريف بوعافية : من أجل الجزائر.

السيد صالح قوجيل : من أجل الجزائر. قرروا التخلي عن الهوية. نمنح الاسم من الناحية السياسية لجبهة التحرير الوطني، فجبهة التحرير الوطني لكل الجزائريين، ونداء أول نوفمبر لكل الجزائريين.

السيد الشريف بوعافية : إذن جبهة التحرير الوطني لم تكن حزبا.

السيد صالح قوجيل : لا، كانت جبهة، فقد تخلوا عن الهوية الحزبية، فلا تكون الثورة لا تحت حزب ولا تحت زعامة.

السيد الشريف بوعافية : يعني سيدي الرئيس، الثورة كانت باسم الجبهة وليست باسم الحزب.

السيد صالح قوجيل : لا، ليست باسم الحزب، بل الجبهة التي كانت في بدايتها أن كل جزائري مهما كان انتماءه يستطيع المشاركة في الثورة. هذا هو النداء، مفاده أن الكفاح المسلح والنضال من أجل الاستقلال مفتوح لكل الجزائريين.

السيد الشريف بوعافية : سيدي الرئيس، على ذكر هذه الثورة، هناك حديث يقول أن هذه المجموعات تسرعت وأعلنت عن الثورة قبل الوقت، كان من المفروض التروي أكثر لأننا لم نحضر أنفسنا جيدا، والدليل أننا خسرنا مليون ونصف مليون شهيد. بعض المؤرخين يقولون أن هناك مجموعة من الناس استولت على مجموعة من الأسلحة وعلى أفكار الحركة الوطنية وعملت الثورة. ما تعليقك؟

السيد صالح قوجيل : هذا غلط تماما. فالثورة جاءت في وقتها. كما تحدثت سابقا، لقد جاءت في وقتها، وقد اقتضت الضرورة أن تقوم في ذلك الوقت، لأن الاستعمار وقتها قد خسر الحرب في الفيتنام...

السيد الشريف بوعافية : ديان بان فو.

السيد صالح قوجيل : لم نكن وحدنا، يجب مراعاة ما كان يحدث في العالم آنذاك، لاسيما ما حدث في الفيتنام. نجاح الشعب الفييتنامي، ديان بيان فو، كيف انكسر الجيش الفرنسي.. فلم يكن بإمكان الجزائر أبدا أن تتأخر عن الركب في ذلك الوقت. بالإضافة إلى انتفاضة تونس والمغرب، ثم على الجزائر أن تنتظر؟ ماذا علينا أن ننتظر؟ هذا استعمار استيطاني دخل بالسلاح فيجب أن يخرج بالسلاح، هذه كانت القناعة و54 كان الوقت المناسب.

عندما صدر هذا النداء، فُتحت الأبواب للجميع حتى من كان منهم مع الاستعمار وساعده وعم معه من قياد وباشاغوات وإداريين.. إن ارادوا الالتحاق بالثورة مربحا بهم !

لكن من يلتحق بالثورة يفعل ذلك كشخص وليس باسم حزب.. كأفراد. مثال على ذلك فرحات عباس الذي حل الحزب وذهب إلى القاهرة وانضم للثورة كشخص وليس حزب.

السيد الشريف بوعافية : عذرا عن المقاطعة. حين اندلعت الثورة يقال أن فرنسا استدعت مجموعة كبيرة ممن كانو في الحركة الوطنية والأحزاب، نفوا علاقتهم بهذه الثورة، وهناك حتى من تبرأ منها. هل هذا صحيح؟

السيد صالح قوجيل : عندما بدأت الثورة كانت مفاجأة لكل الناس. للحركة الوطنية والأحزاب السياسية الموجودة وأيضا للاستعمار، فلم يكن ينتظر ذلك خصوصا حين رأى انقسام الحزب فظن أن الجزائر انتهت.

في البداية، قال الاستعمار أن هؤلاء الناس أجانب قدموا من مصر وليبيا وتونس وليسوا جزائريين. استمر في ادعاء ذلك لفترة، وكان يطلق ألقابا مثل الفلاقة، شيوعيين..

كان ذلك في الشهور الأولى، بقيت هذا الادعات منتشرة حتى 20 أوت 1955 لما وقعت انتفاضة الشعب.

السيد الشريف بوعافية : الشمال القسنطيني.

السيد صالح قوجيل : الشمال القسنطيني. فغيروا التسمية من أجانب إلى جزائريين لكن خارجين عن القانون. أنظر كيف مررنا على فترات...

السيد الشريف بوعافية : سنتحدث عن الناس الذين تبرؤوا من الثورة، هل هناك ناس من الحركة الوطنية أو حتى من المصاليين لم يقبلوا بالثورة، وأن (دبرو راسكم) هذه الثورة لا تعنينا؟

السيد صالح قوجيل : هناك فرق بين المصاليين وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، لأن المصاليين حاولوا بصفة خاصة في منطقة القبائل لأنها كانت مع مصالي الحاج. فعندما التحق كريم وأوعمران بالثورة كثير من المناضلين الذين كانوا معهم ظن أن الثورة قام بهام صالي الحاج.

السيد الشريف بوعافية : لكن السيد صالح قوجيل، كنت تحدثت وقلت أنهم التحقوا أفراد..

السيد صالح قوجيل : اسمح لي، فهموا أن الثورة قام بها مصالي وبقوا كلذك ، لذلك خرج بلونيس الذي كان في الحركة الوطنية، وحتى هو التحق بالجبل باسم مصالي الحاج.

السيد الشريف بوعافية : لو لم يكونوا على علم بأن من قام بها هو مصالي الحاج ماكانوا دخلوا في الثورة.

السيد صالح قوجيل : على كل حال، بداية الثورة لم تكن سهلة. لكن تدريجيا بالقناعات والتضحيات والمعارك التي قمنا بها في ذلك الوقت، فهم الشعب تدريجيا أن هذه الثورة من أجله، وبدأ الناس يلتحقون بالثورة.

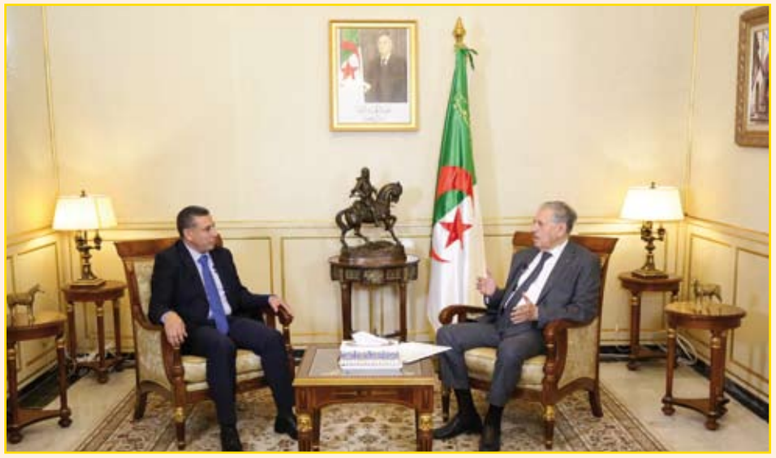

بعد فرار مصطفى بن بولعيد رحمه الله من السجن، التقينا به في منطقة (أوستيلي). قال أن ثورتنا عندما انطلقت، بدأتها أقلية من المناضلين الأولين، كانوا يدركون التضحية، ويعلمون لما ضحوا ورفعوا السلاح. فعلوا ذلك عن قناعة، وستكون فترة يأتي فيها أناس ليس لديهم نفس فهم الأولين.

السيد الشريف بوعافية : تتغير الفلسفة.

السيد صالح قوجيل : ثم تأتي فترة لأناس ليس لديهم لا فهم الأولين ولا من جاء بعدهم. وفي هذه المحطات يجب الاحتياط فيها من أجل المحافظة على وحدة الثورة.

هذا ما كان موجودا، وهي استراتيجية البداية.

صحيح هناك إخوة التحقوا بصفة خاصة بعد مؤتمر الصومام، وشهورا قبله. بعد مؤتمر الصومام التحق كثير من الإخوان الذين كانوا مناضلين في الحركة الوطنية ولكنهم لم يلتحقوا في البداية، فعلوا ذلك بعد عامين.

السيد الشريف بوعافية : وهذه لها أسبابها، سنرى ذلك...

السيد صالح قوجيل : لها أسبابها، وهذا طبيعي.

السيد الشريف بوعافية : سنرى ذلك سيدي الرئيس. هناك فاصل لو سمحت وتكرمت.

مشاهدينا الكرام، فاصل قصير، نعود بعده لمتابعة هذا الحوار التاريخي، إبقوا معنا.

نعود من جديد مشاهدينا الكرام، لاستكمال هذا الحديث التاريخي بمقر مجلس الأمة، حول ذكرى أول نوفمبر 54 . ويحضر معنا دائما السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة والمجاهد. مرحبا بك من جديد سيدي الكريم.

السيد صالح قوجيل : مرحبا. أهلا وسهلا مرة أخرى.

السيد الشريف بوعافية : سنواصل الحديث عن أول نوفمبر، بأبعاده، بتشعباته، بتأطيراته وانعكاساته على الوضع الحالي، ونحن نعيش في هذه الأيام كل هذه المستجدات. نحن نعيش من نوفمبر التحرير إلى نوفمبر التغيير.

قبل أن نصل إلى هذه المحطة، هناك محطات لابد أن نمر بها.

سيدي الكريم، التاريخ إلى وقت قريب كان مقدسا بالنسبة للشباب الجزائري.

نحن نعرف عندما كنا ندرس في المؤسسات من الابتدائي والمتوسط، من الصعوبة بمكان أنك تلقي بالتهم والمناقشات حول المجاهدين، حول الشهداء.. اليوم، مع هذه التغيرات تغير الوضع. وأصبح من هب ودب يضرب قيم ثورة أول نوفمبر. تصور سيدي الرئيس أن هناك حتى من يمس حتى بقادة المجاهدين والثوار والشهداء. يأتي من يدعي حتى أن مصطفى بن بولعيد لم يطلق رصاصة واحدة على الاستعمار. ما تعليقك على هذا الكلام؟

السيد صالح قوجيل : عندما ألقي القبض على مصطفى بن بولعيد في ليبيا، طارده في ذلك الوقت ما يسميه التونسيون (الدوايز)، التفت وضربه من مسدسه فقتله بين عينيه...

السيد الشريف بوعافية : طارده خائن؟

السيد صالح قوجيل : لا، كان تونسيا تابعا لفرنسا، طارده ليلقي عليه القبض على الحدود مع تونس.

مصطفى بن بولعيد كان دائما أول المجاهدين في كل معركة، لا يذهب متأخرا أبدا، وساهم في معارك كثيرة لا داعي لذكرها. فهذا الكلام لا أساس له.

المهم، الثورة لديها جوانب كثيرة. أولا، تم تحرير البلاد.. حملنا السلاح، لكن هناك جانب آخر لديه كل الأهمية وهو كيف حافظنا على استقلال قرارنا خلال الثورة.

أول قرار تم اتخاذه لم يكن مكتوبا، مفاده أنه من يسيل دمه على الجزائر هم الجزائريين والجزائريات فقط. لأنه بعد عامين أو ثلاث سنوات، عبر كثير من الشباب العرب عن رغبتهم في المشاركة معنا والتجنيد والكفاح في الثورة. كان ردنا أن المساعدة بكل الإمكانيات، ماليا، دبلوماسيا وعن طريق تزويدنا بالأسلحة، لكن الدم لن يسيل إلا من الجزائريين والجزائريات. وذلك من أجل المحافظة على استقلالية قرارانا، فقد يطالبك بعد الاستقلال في حقه بحجة أن دمه سال معك. فمن البداية، قررنا أن لا يموت أحد من أجلنا. المساعدة بالسلاح...

ثانيا: لا نقبل أي وسيط في مفاوضاتنا مع فرنسا. فقد كانت هناك مبادرات لاسيما من سنة 1958 حين جاء الجنرال ديغول. ذكرت هذا في عدة مناسبات. جاءت هذه المبادرات من الحبيب بورقيبة رحمه الله، من محمد الخامس رحمه الله، أيضا من جمال عبد الناصر رحمه الله، وحتى من تيتو ونهرو من الهند.. حاولوا كل على طريقته التدخل في التفاوض مع فرنسا.

جوابنا كان صريحا لكل هؤلاء الإخوان: فرنسا تعرفنا ونعرفها. إذا رغبت في التفاوض معنا فلتفعل ذلك مباشرة دون وسيط.

لقد أدركنا وأدركت القيادة آنذاك أنه بقبول الوساطة نفقد قرارنا السياسي. وبقينا متمسكين بهذا الموقف حتى اتفاقيات ايفيان، وتفاوضت فرنسا معنا مباشرة.

السيد الشريف بوعافية : سيدي الرئيس، على ذكر هؤلاء الذين حاولوا أن يتدخلوا بين الجزائر وفرنسا، هل ساعدت كل الدول الجزائر، بالنسبة إلى الدول العربية؟ أم أن هناك من تخلى عنا في ذلك الوقت؟

السيد صالح قوجيل : لا، كانت هناك مساعدة، من الناحية الدبلوماسية والأسلحة.. كانت هناك فعلا مساعدة كبيرة. نذكر من بين الشعوب المقربة إلينا والتي ساعدت كثيرا الثورة الجزائرية هي ليبيا والشعب الليبي. فقد مرت الأسلحة عن طريق ليبيا، إذ تمر على تونس ومنها إلى الحدود الجزائرية–التونسية أو الحدود الليبية–الجزائرية. كانت مساعدة الليبيين كاملة تماما من الملك إلى الشعب إلى جيشهم الذي كان يحمل السلاح من الشاحنات على أكتافه. جميل من ساعد وساند الثورة لا ننساه، فالإنسان لا ينسى جميل من ساعده. لذلك موقفنا مع ليبيا اليوم يبدأ من هذا..

السيد الشريف بوعافية : امتداد تاريخي.

السيد صالح قوجيل : امتداد تاريخي، فنظرتنا للقضية التي تعيشها ليبيا اليوم هو من خلال هذا. وقد كان رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون خلال تنصيبه واضحا حين صرح أن ليبيا خط أحمر، وحل المشكل يكون ليبي–ليبي. هو أول من قال هذا وكرره في مؤتمر برلين. والآن كل الناس تردد هذه العبارة ولا أحد يذكر أن رئيس الجزائر هو من أطلقها.

ما يهمنا في كل هذا، أننا نتذكر ثورتنا بمناسبة أول نوفمبر، والحمد لله، جاء رئيس الجمهورية وفتح الأبواب حول نوفمبر والذاكرة. ومن هنا إلى الأول من نوفمبر ستكون لدينا شاشات خاصة حول التاريخ وذاكرتنا، وستكون لدينا مناسبات كثيرة للتحدث حول نوفمبر...

السيد الشريف بوعافية : سيدي الرئيس، نعود إلى ذكرى نوفمبر وبعدها، هذه الأيام، ربما اختيار أو لنقل المغزى والمعنى من اختيار تعديل الدستور بأول نوفمبر. هناك تيارات حاولت أن تبتعد عن نوفمبر. هل تعديل الدستور في نوفمبر لديه دلالة في هذا المعنى؟

السيد صالح قوجيل : طبعا لديه دلالة فهذا تاريخ. وهذا الانتباه من طرف رئيس الجمهورية عندما قرر ربط الاستفتاء على الدستور بأول نوفمبر لديه مغزى كبير ومعاني كبيرة. نربط مستقبلنا بماضينا لنبقى على نفس المبادئ ونفس العزيمة للمحافظة على الجزائر واستقلاليتها واستقلالية قرارها السياسي. شيء تاريخي له كل الأهمية أن نعود دائما إلى هذه المحطة الهامة من تاريخ الجزائر.

عندما ننتخب على الدستور في الأول من نوفمبر، بعد ستة وستين سنة نكون قد ربطنا الحاضر مع الماضي، وضمنا في نفس الوقت المستقبل مع الماضي والحاضر وهذه هي الجزائر.

وعلى هذا، يكتسي هذا الاستفتاء كل الأهمية، فقد تحدثت عدة مرات في عدة مناسبات أن على الشعب أن يشارك مشاركة فعالة كما شارك في الثورة التفت إليها من أجل الاستقلال، يلتفت للمصادقة على الدستور الذي سيضمن مستقبل الأجيال القادمة. فماذا تنتظر هذه الأجيال من الأجيال التي مضت؟ تنتظر جزائر آمنة، مستقرة، تعيش ديمقراطية حقيقية، جمهورية، في دولة للجميع، يتمثل فيها كل المواطنين بمختلف أطيافهم وأفكارهم ومذاهبهم.. هذا ما سننتخب عليه، لذلك نحن متحمسون لهذا المشروع الذي سيفتح أبوابا كثيرة للمستقبل ويحصن مكانة الجزائر أكثر فأكثر.

نحن نشاهد اليوم عالما لا يرحم. إن كنت واقفا على رجليك وتدافع على مبادئك...

السيد الشريف بوعافية : بقف معك ويساندك...

السيد صالح قوجيل : يساندك.. نحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية للغير ولا نقبل الغير أن يتدخل في شؤوننا الداخلية.

هناك محاولات من الخارج للتشويش على هذه المرحلة، يعطون صورة معاكسة تماما للحقيقة والواقع، وقد عشنا مثل هذا أثناء الثورة. أنشأت فرنسا آنذاك إذاعة أسمتها «صوت البلاد»، هكذا كان اسمها، لا أعرف إن كنتم تذكرونها. كان ذلك منذ بداية الثورة، أنشأتها الفرق الإدارية الخاصة في ذلك الوقت لأسباب.

كانت تبث سمومها من الصباح حتى الليل، تخلق نزاعات حتى بين العروش. مثلا المسؤول كذا من الدوار الفلاني، في سنة كذا وقعت معركة كذا بينكم وجاء اليوم للانتقام منكم...

السيد الشريف بوعافية : لكن المواطن لم يكن يسمع.

السيد صالح قوجيل : في بعض الأحيان، كانت إذاعة صوت البلاد هذه تستقدم أناسا ممن يدعمون فرنسا لانتقاد الثورة والمسؤولين فيها. وهذا ما نعيشه حاليا. فقد قارنت ما نسمعه اليوم من الأبواق الآتية من الخارج بما كانت تفعله صوت البلاد في وقت الاستعمار.

السيد الشريف بوعافية : سيدي الرئيس، على ذكر - ما تسميه أنت – نداء وليس بيان أول نوفمبر، عندما نرى اليوم المحطات الجديدة، ونرغب في قراءة التاريخ بأريحية وتمعن. ما هو الشيء الذي لم يتحقق بعد من أول نوفمبر، ولابد أن يتحقق في المسيرة القادمة؟

السيد صالح قوجيل : عندما تتصفح نداء أول نوفمبر تجد فيه محطات. هناك ما تحقق، لكن هناك رمزيات تبقى دائما: بناء دولة ديمقراطية اجتماعية، مبادئ إسلامية.. هذه لا تزال موجودة.

السيد الشريف بوعافية : الدولة لا تزال تعمل بمبادئ أول نوفمبر...

السيد صالح قوجيل : نحن اليوم بمبادئ نوفمبر. لا نستطيع التخلي عنها. ما هو موجود في البيان لا يزال صالحا إلى اليوم. تبقى فقط قراءته. وصلنا مرحلة قراءته حرفا حرفا، جملة جملة، ونعطي مفهوما لكل جملة، هذا التحليل يستطيع المؤرخون القيام به: ماذا كان المقصود بهذه الكلمة أو تلك.. لأن الستة الذين قاموا بالثورة وحرروا هذا النداء، تم تحريره أثناء الاجتماع وهم من حرروه.

حين تلاحظ مستواهم الثقافي لم يكن بينهم من لديه مستوى جامعي، لكن مستوى النداء كان عاليا. السبب أنهم كانوا متشبعين بأدبيات الحركة الوطنية. من ينخرط في الحركة الوطنية يتربى ويتكون تاريخيا وسياسيا. وهم كانوا متشبعين بهذه المبادئ.

وعليه، بقيت قراءة نداء أول نوفمبر مرجعية لحد الآن. لاحقا، سنفتتح قنوات في التلفزة، ونطلب ونتمنى أن يكون أول شيء هو تحليل نداء أول نوفمبر جملة جملة.

صحيح هناك جوانب أخرى متعلقة بالتفاوض مع فرنسا، فحين نصل إلى المفاوضات معها هذا هو موقفنا. لذلك قلنا دولة ديمقراطية اجتماعية، مبادئ إسلامية. لماذا قلنا مبادئ إسلامية؟ لأن كان اسمها، لا أعرف إن كنتم تذكرونها. كان ذلك منذ بداية الثورة، أنشأتها الفرق الإدارية الخاصة في ذلك الوقت لأسباب.

كانت تبث سمومها من الصباح حتى الليل، تخلق نزاعات حتى بين العروش. مثلا المسؤول كذا من الدوار الفلاني، في سنة كذا وقعت معركة كذا بينكم وجاء اليوم للانتقام منكم...

السيد الشريف بوعافية : لكن المواطن لم يكن يسمع.

السيد صالح قوجيل : في بعض الأحيان، كانت إذاعة صوت البلاد هذه تستقدم أناسا ممن يدعمون فرنسا لانتقاد الثورة والمسؤولين فيها. وهذا ما نعيشه حاليا. فقد قارنت ما نسمعه اليوم من الأبواق الآتية من الخارج بما كانت تفعله صوت البلاد في وقت الاستعمار.

السيد الشريف بوعافية : سيدي الرئيس، على ذكر - ما تسميه أنت – نداء وليس بيان أول نوفمبر، عندما نرى اليوم المحطات الجديدة، ونرغب في قراءة التاريخ بأريحية وتمعن. ما هو الشيء الذي لم يتحقق بعد من أول نوفمبر، ولابد أن يتحقق في المسيرة القادمة؟

دولة لائكية. فقد كان باستطاعة فرنسا أن تطالبك في المفاوضات بإقامة دولة لائكية لتسهيل العيش على مليون فرنسي مقيم في الجزائر وكذا التعايش معهم. كان هذا هو المقصود.

السيد الشريف بوعافية : «في إطار المبادئ الإسلامية»

السيد صالح قوجيل : نعم، هذا هو المقصود من ورائها، هذه هي قراءتها الصحيحة.

السيد الشريف بوعافية : نعود إلى أول نوفمبر، لأن الحديث اليوم عن جزائر جديدة، من يطالبون بجزائر جيددة يريدون أن يجدوا هذه الجدة وهذه الأمور الجديدة من خلال ما أتى به الدستور.

كيف تتوقع أن تكون علاقة أو تعامل المواطن في إطار جزائر جديدة مع هذا الدستور؟

السيد صالح قوجيل : لما نقول الجزائر الجديدة، نستطيع أن نقول الجزائر الأصيلة في نفس الوقت. الأهم من هذا هو جمهورية جديدة، هو بناء الدولة على أسس ديمقراطية في إطار جمهورية جديدة. وفي الجمهورية الجديدة هناك الدولة وهناك الحكم، الدولة للجميع بمؤسساتها وكيفية تكاملها مع بعضها، والحكم ليس هو الدولة، لأن الحكم يتغير من حين لآخر حسب رغبات الشعب. كل خمس سنوات ننظم انتخابات تشريعية والأغلبية التي تفوز تقدم برنامجها. قد يناسب برنامج الرئيس وقد لا يناسبه، لكنهم يتعايشون. في فترة يستطيعون التعايش. وقد تطرق الدستور لهذه الإشكالية حتى لا نقع غدا في مشاكل أو صعوبات. لديك أغلبية فلتقم بالتسيير وتشكيل حكومة لمدة خمس سنوات.. ولكن الجمهورية والدولة تحدد لك حدودا عليك أن لا تتجاوزها. هذه الحدود هي صلاحيات

...المصادقة على الدستور سيضمن مستقبل الأجيال القادمة

المجاهد صالح قوجيل يدعو الى الإخلاص والثبات على مبادئ اول نوفمبر

الدولة. لا أمس بمبادئ الدولة. هذا هو مفهوم الديمقراطية الجديدة ومفهوم الدولة والجزائر الجديدة.

الشيء الأساسي الذي عشناه في هذه الفترة، تقريبا سنة ونصف، ما يجب أن يتغير هي الذهنيات، تفكيرنا يجب ان يتغير، أسلوبنا يجب أن يتغير، وسيتغير. أسلوب العمل والتعامل، من في الحكم ومن في المعارضة. الدستور يتحدث أيضا عن هذا. المعارضة تبقى معارضة، وهي قادرة أن تحوز على الأغلبية في المستقبل، لذلك يجب إشراكها في القضايا الكبيرة ومشاورتها، فالأقلية أو المعارضة قد تكون يوما أغلبية وأنت تصبح معارضا. كل هذا موجود اليوم في الدستور.

عندما يصدر هذا الدستور، كم عدد القوانين التي ستنبثق عنه؟ قوانين عضوية وقوانين كثيرة ستنظم. بالإضافة إلى ما نسير إليه. نتحدث حاليا أنه بعد الدستور ستكون هناك انتخابات يجب أن نصادق قبلها على قانون الانتخابات ويمكن أيضا قانون الأحزاب ثم نذهب إلى انتخابات تشريعية.

هذا في التنظيم الأفقي، يبقى التنظيم العمودي، فالبلدية والولاية لديها أيضا أهميتها. ما هي بلدية وولاية المستقبل؟ ما هو مفهوم اللامركزي في المستقبل؟ كيف نوزع السلطات ما بين المركزي والمحلي؟ وكيف نراقب المحلي مثلما نراقب المستوى الوطني؟ كل هذه الأشياء موجودة في الدستور، وستصدر هذه القوانين لنوضح كل هذه الجوانب، ليعرف كل فرد مسؤوليته، من أين تبدا وأين تنتهي.

السيد الشريف بوعافية : سيدي الرئيس، لأننا سنختم هذا اللقاء، دائما نحن في هذه المحطات التاريخية، نتحدث عن الثورة، عن أبعادها ونتائجها. يسأل المشاهد ويسأل حتى المواطن البسيط: ما هو الهدف من أقامة حوار كل مرة تتحدثون فيه عن نوفمبر وعن محطات من التاريخ. ماهي الرسالة من هذه الأحداث وهذه الحوارات التي نديرها من يوم لآخر؟

السيد صالح قوجيل : هذه الحوارات عمل سياسي. أولا هناك جانب من الحوار السياسي هو الممارسة الديمقراطية، وهذه لها شروطها. حرية التعبير لديها شروطها، التنظيمات خارج الأحزاب، المجتمع المدني له أهميته، ممارسة المجتمع المدني في الديمقراطية المحلية لديها أهميتها.. هذا كله مطروح حاليا وهو ما سنمارسه.

حين نتحدث عن هذا فنحن نتحدث عن المستقبل، والحمد لله شعبنا شاب، شباب مثقف، وسيزداد ثقافة أكثر فأكثر. نلاحظ عدد الطلبة عندنا في الجامعة مقارنة مع بعض البلدان، مؤخرا فقط في الابتدائي هناك خمس ملايين، بالإضافة إلى الثانوي والتكوين المهني والجامعة تقريبا 12 مليون جزائري يتكونون في هذه المؤسسات التربوية. هذا هو مستقبلنا وضماننا. عندما نقارن ببلدان أخرى، أن تصل إلى الجامعة وأنت ابن فلاح أو ابن عامل، لن تجد هذا لا في فرنسا ولا في أوروبا.

نأخذ جانبا آخر في هذه المرحلة وهو التغطية الصحية، تبنينا منذ البداية مجانية العلاج. صحيح هناك نقائص لكنه مبدأ من الناحية الاجتماعية.

هناك جانب آخر لديه أهمية لم نتحدث عنه... تغيير سياسي صحيح لكن هناك الجانب الاقتصادي. يجب ايضا أن تتغير الذهنيات. الاقتصاد لديه أهمية في المستقبل، فنحن نعيش في محيط وعالم هو الآن يتغير ويتبدل، فيجب علينا تنظيم أنفسنا من الناحية الاقتصادية. وحين نذكر الاقتصاد نتحدث عن الشؤون الاجتماعية. كل هذا مطروح للنقاشات والدراسات التخطيط للمستقبل.

السيد الشريف بوعافية : كيف ترى مستقبل الجزائر في ظل هذه القيادة الجديدة برئاسة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون مستقبلا؟

السيد صالح قوجيل : عندما نتحدث عن المستقبل، نلاحظ أين كنا وأين أصبحنا. فقبل سنة ونصف من الآن لم نكن نفكر في تنظيم انتخابات رئاسية. الحمد لله.

لن نتحدث عن العهدة الخامسة، تمديد العهدة الرابعة، مظاهرات كل أسبوع، مظاهرتين كل أسبوع، الحراك المبارك وهو يطالب ويلح ويؤكد. وقد حافظنا عليه من البداية بفضل الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير بحق وجدارة، سير هذه المرحلة بدون أن تسيل قطرة دم، في حين رأينا ما حدث في فرنسا مع البدلات الصفراء وهي بلد الديمقراطية، إصابات، وفيات، في نفس التوقيت كانت مظاهراتنا سلمية ومسؤولة وهادفة، حافظنا على هذا الحراك حتى وصلنا إلى الانتخابات الرئاسية.

حين وصلنا للانتخابات الرئاسية، كان الحراك يطالب بتطبيق المادة 7 و8 من الدستور. نحن فيهما الآن. جاء رئيس الجمهورية منتخبا جديدا، لم يكن وحده، بل معه أربع مرشحين من الإخوان. أكررها مرة أخرى، الإخوان الأولين اعترفوا بنتائج الانتخابات، وحضروا تنصيب رئيس الجمهورية. هذه هي مصداقية رئيس الجمهورية، وعندما انتخبه الشعب كان ذلك لبرنامجه الذي تضمن الدستور.

في تغيير الدستور كان يمكن لرئيس الجمهورية أن يذهب مباشرة إلى الشعب، من حقه، مادام الشعب هو من انتخب عليه وعلى برنامجه. لكنه فضل فتح النقاش والاقتراحات والتعديلات...

السيد الشريف بوعافية : السيد صالح قوجيل، كلمة أخيرة قبل أن نختم هذا الحوار.

السيد صالح قوجيل : نتمنى كل الخير للشعب الجزائري. عندما أتحدث أفعل ذلك ليس كرئيس مجلس الأمة فقط، بل كمجاهد عايشت كل مراحل الثورة، عن قرب وعن بعد، عشت كل الأحداث التي عاشتها الثورة، في عدة مناسبات، في الثورة المسلحة وبعدها. نحن الماضي، المستقبل ليس لنا كمجاهدين، نحن مستقبلنا وراءنا. ما نتمناه بكل إخلاص وثبات أن يبقى الشعب على مبادئ أول نوفمبر، واقفا ومفخرة للعالم العربي والعالم الثالث ولكل الجزائريين.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وبارك الله فيكم.

***

النص المكتوب للقاء الصحفي الذي أجراه السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة المجاهد صالح قوجيل مع الصحفية وسيلة بوعبيد من إذاعة الجزائرالدولية

الاستفتاء على الدستور.. سيعيد الكلمة للشعب

عشية الاستحقاق الانتخابي الهام الذي عاشته الجزائر، غرة نوفمبر 2020،والمتمثل في الاستفتاء الشعبي على مشروع تعديل الدستور... أجرى السيد صالح قوجيل ، رئيس مجلس الأمة بالنيابة ، لقاءا صحفيا مع إذاعة الجزائر الدولية، تطرق فيه إلى عديد المواضيع التي تهم الراهن الوطني، مقدما بالمناسبة مقارنة بين التحديات التي سبقت الفاتح نوفمبر 1954 والتي تتعلق بالفاتح نوفمبر 2020.

اللقاء الذي نشطته الصحفية وسيلة بوعبيد بث على أمواج أثير إذاعة الجزائر الدولية يوم السبت 24 أكتوبر 2020 على الساعة 14.00 بعد الزوال.

وسيلة بوعبيد : نسعد اليوم باستضافة المجاهد والثوري، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد صالح قوجيل.

سيدي مرحبا بكم، وشكرا لقبولكم الدعوة عشية الفاتح من نوفمبر التحرير إلى نوفمبر التغيير.

سيدي، كيف تستعد الجزائر اليوم لاحتضان الحدث التاريخي الذي يعتبره البعض مؤسسا لمرحلة جديدة؟

السيد صالح قوجيل : أولا، بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

قبل هذا، أهنئ التلاميذ والمعلمين بمناسبة الدخول المدرسي.. هذا الدخول الهام والمصيري لأبنائنا وبناتنا، كما أشكر كل من ساهم في التحضير له والذي كان صعبا جدا، لكن الحمد لله، التحق ما يقارب خمسة ملايين تلميذ في الطور الابتدائي ليواصلوا تعليمهم في هذه المرحلة.

فيما يخص السؤال الهام الذي طرحتيه، فله كل الأهمية. نحن في مرحلة من المراحل الهامة التي تعيشها بلادنا. لكن يجب علينا أن نتذكر دائما أين كنا وأين أصبحنا، وما هو المستقبل.

نتذكر جميعا في بداية الحراك المبارك في فيفري 2019، كيف كانت الجزائر في ذلك الوقت: يوما بعد يوم، أسبوعا بعد أسبوع، شهرا بعد شهر.. ونحن نساير ونستمع إلى رغبات الشعب. كانت هناك محطة وراء محطة.. وفي كل هذا كنا نحافظ على وحدة البلاد وعلى مستقبلها.. في الحقيقة، يرجع الفضل في تلك الفترة إلى المؤسسة العسكرية، إلى الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير.

لقد كانت هناك مظاهرات كل أسبوع، وأحيانا مرتين في الأسبوع..

وسيلة بوعبيد: كانت فترة جد حساسة..

السيد صالح قوجيل : فترة جد حساسة ورغم ذلك لم يمت أي جزائري أو جزائرية، فقد حافظنا كما حافظ الجيش على هذا المكسب حتى وصولنا إلى المحطة الهامة وهي الانتخابات الرئاسية من أجل منح الشرعية للبلاد. وقد شاهدنا كلنا كيف جرت هذه الانتخابات.

لكن الأهم في كل هذا، عندما انتخب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، صرح واعترف كل الإخوان الذين ترشحوا معه لهذا المنصب – مباشرة بعد نتائج الانتخابات– بنتائج هذه الانتخابات وذلك يحدث لأول مرة في الجزائر. لقد عشنا جميعا هذه الانتخابات، ولأول مرة كل من ترشح فيها اعترف بنتائجها. كانت هذه رسالة كبيرة وعظيمة جدا للخارج أكثر من الداخل.

هناك حدث آخر عندما تم تنصيب رئيس الجمهورية، حضر هؤلاء الإخوان الذين ترشحوا معه حفل تنصيبه، وهذه أيضا رسالة مضمونها أن الشرعية قد تم استرجاعها.

وسيلة بوعبيد : كان هناك نوع من التضامن بين المترشحين، هناك يد عون لرئيس الجمهورية تبين للخارج، كما قلت سيدي الرئيس، أكثر من الداخل.

السيد صالح قوجيل : أكثر من الداخل، لكن بالنسبة إلينا نحن الجزائريين، يجب علينا أخذها بعين الاعتبار، لأن هناك محطات أخرى تنتظرنا في المستقبل.

حادث آخر كانت له كل الأهمية، نتذكره كلنا.

وسيلة بوعبيد : نعم تفضل سيدي...

السيد صالح قوجيل : عندما توفي رئيس الأركان رحمه الله، قايد صالح، رأينا تلك الهبة من الشعب الذي لم ينظمه أحد، قام بها الشعب وحده من قصر الشعب إلى مقبرة العالية حتى أننا استغرقنا أربع ساعات للوصول. هذه أيضا رسالة هامة سواء لنا أو للخارج. فقد بينوا المغزى الحقيقي لعبارة الجيش والشعب. هذا ما يدفعنا إلى أن نعود إلى أصلنا في كل المحطات والمراحل التي نمر بها.

الآن الحمد لله، نحن في مرحلة تعديل الدستور الذي جاء من طرف رئيس الجمهورية. ورئيس الجمهورية قادر بالنظر إلى الثقة التي منحه إياها الشعب، إذ لما وثق الشعب في الانتخابات ومنحه الثقة، كان ذلك حول برنامجه الذي تضمن تغيير الدستور.

وسيلة بوعبيد : سيدي الرئيس، تحدثت هنا عن المؤسسة العسكرية وأهميتها، ما نصيب الغرفة العليا في تعديلات الدستور المطروح للاستفتاء؟

السيد صالح قوجيل: الاستفتاء له أهمية كبيرة في هذه المرحلة، إذ نرجع هنا إلى كلمة الشعب. وهناك رمزية ثانية لها أيضا كل الأهمية وهي إجراء الاستفتاء في الأول من نوفمبر، يوم تاريخي فقد ربطنا نوفمبر بالمستقبل، عدنا إلى نوفمبر لأن شعاره الأساسي كان من الشعب وإلى الشعب. وفي هذه المرحلة، نقوم بتفسير هذا الشعار الهام في الميدان. في كل القضايا الهامة والمصيرية يجب العودة إلى الشعب ليعطي كلمته.

لهذا، نلاحظ وعيا من الشعب تجاه هذا الاستفتاء وتجاه الدستور. طبعا هناك معارضة، لا ننكر ذلك فهو شيء طبيعي، يمكن أن نتفق ويمكن لا، لكن في الأخير الشعب هو من يفصل.

لقد انتظرنا كثيرا، لذلك سندخل بعد الاستفتاء مباشرة حقيقة مرحلة بناء الدولة التي غابت خلال كل هذه المراحل، ونمنح الدولة مفهومها الحقيقي كما جاء في الدستور ونفرق بينها وبين الحكم، فالدولة للجميع، كل مواطنة ومواطن بكل انتماءاتهم سيكونون ممثلين في هذا الدستور وفي هذه الدولة، ويبقى الحكم والمناصب والانتخابات من اختيار الشعب.

وسيلة بوعبيد : سيدي الرئيس، وهل ترون هذه التعديلات المتعلقة بحرية التعبير، تحدثت عن الشعب، ونظام الحوكمة كافية لوضع أسس الجزائر الجديدة أم أن الأمر مرتبط بالقوانين التي سيعاد النظر فيها عقب الاستفتاء؟

السيد صالح قوجيل : والله هذا الدستور كان واضحا في هذا الميدان، حرية التعبير شيء أساسي من أجل الممارسة الحقيقية للديمقراطية، لكن القانون هو من يحدد.

حرية التعبير هي أساس العمل الديمقراطي لكن هناك جانب آخر. يجب أن يكون مفهوم حرية التعبير واضحا، هو ليس حرية التهريج.

وسيلة بوعبيد : فرق كبير جدا..

السيد صالح قوجيل : وهذا ما يحدده القانون حتى يعرف كل فرد حدوده. فكما سبق وأن قلت، حرية التعبير شيء أساسي للممارسة الديمقراطية، وفي الأخير الشعب هو من يفصل.

بعد الاستفتاء، سنراجع أولا قانون الانتخابات الحالي وفقا لما جاء في الدستور. بعد ذلك يمكن أن نراجع قانون الأحزاب حتى تكون كل الأمور واضحة حين ننظم انتخابات تشريعية، لاسيما في وجود سلطة عليا لمراقبة الانتخابات أبانت عن دورها خلال الانتخابات الرئاسية، وهي من يشرف الآن مباشرة على الانتخابات من البداية إلى النهاية دون أي تدخل إداري أو سياسي. وهذا له أهمية كبيرة إذ لأول مرة في التاريخ أيضا تكون لدينا سلطة عليا لمراقبة الانتخابات.

وسيلة بوعبيد : سيدي الرئيس، تحدثت عن ملفات عديدة، على موقف الشعب، الشيء المهم أيضا هو التذكير بموقف الجزائر الثابت خلال ثورتها وإلى غاية الاستقلال – مثلما قلتم في الحين – ما هو دور الجزائر مع الدول الشقيقة لاسيما الملف الليبي؟

السيد صالح قوجيل : يجب على الإنسان أن يعود دوما إلى التاريخ. موقف الجزائر من البداية حين كنا في الثورة، أن يكون القرار السياسي للثورة مستقلا لا يتدخل أي طرف في شؤوننا الداخلية.

هذه البداية. هناك أيضا ما لم يكن مكتوبا، لكن جاء كتوصية مفادها أن لا يسيل إلا دم الجزائريين والجزائريات من أجل استقلال الجزائر.

في تلك الفترة، رغب كثير من الأصدقاء والإخوان لاسيما شباب من العالم العربي في التجند من أجل الكفاح معنا. قلنا لهم: بارك الله فيكم، من يسيل دمه من أجل الجزائر هم فقط الجزائريين والجزائريات. مساندتكم لنا تكون من الناحية السياسية والدبلوماسية، بمدنا بالأسلحة، وخصوصا الأسلحة لتزويد الثورة بها، بالتمويل المالي... هذا كله مقبول. لكن مرفوض الكفاح معنا وسيلان الدم.

كل هذا كان من أجل الحفاظ على استقلالنا وعلى قرارنا السياسي.

كما ذكرت في سؤالك عن ليبيا الشقيقة، نعود أيضا إلى التاريخ. ليبيا بلد من المغرب العربي الذي كنا نطلق عليه في ذلك الوقت «شمال إفريقيا». هي أول بلد في المنطقة نال استقلاله سنة 1951.

في سنة 1952، حدث تغيير عميق في مصر عن طريق الضباط الأحرار وعلى رأسهم جمال عبد الناصر. في نفس السنة، قامت انتفاضتان في تونس والمغرب، في سنة 1954 قامت الثورة وجاء الفاتح من نوفمبر.

تلك الفترة هي ما يمكن تسميته بالربيع العربي الحقيقي.

لما قامت الثورة كانت ليبيا أول بلد.. بل وحتى قبل ذلك، ففي جويلية 1954 قابل مصطفى بن بولعيد مصالي الحاج ليعرض عليه الكفاح المسلح، وهذا معروف من الناحية التاريخية بعد أن كتب مؤرخون كثيرون عنه.

كان ذلك في جويلية 1954، عندما عاد ذهب مباشرة إلى طرابلس أين التقى مع بن بلة، ومنها إلى مصر. أؤكد أن هذا كان قبل أول نوفمبر. الهدف من تلك الزيارة هو تنظيم كيفية دخول الأسلحة إلى الجزائر: من مصر إلى ليبيا، ومنها إلى جنوب تونس ومن ثمة إلى الجزائر. هذا هو الهدف الذي ذهب مصطفى بن بولعيد من أجله، وعاد مجددا إلى طرابلس في فيفري 1955 أي بعد أربعة أشهر من اندلاع الثورة.

ففي المرة الأولى سافر إلى هناك من أجل التنظيم والإعلام بالعمل الهام الذي سنقوم به في الجزائر، ولما اندلعت الثورة في أول نوفمبر عاد ثانية بعد أربعة أشهر من أجل تنظيم دخول الأسلحة إلى الجزائر. وقد ألقي عليه القبض على الحدود التونسية–الليبية كما هو معروف.

وعليه، قدمت ليبيا حكما وشعبا مساندة تامة للثورة الجزائرية، والدليل أن كل مؤتمرات المجلس الوطني للثورة الجزائرية انعقدت في ليبيا دون أن يكون هناك تدخلات من طرف الحكم في ليبيا.

عندما نتصفح كل هذا مع ليبيا، ندرك دورنا ومسؤوليتنا تجاه هذا البلد في هذه الفترة، وهو ما أعلن عنه رئيس الجمهورية في البداية عند تنصيبه، حين صرح أن ليبيا خط أحمر وأن حل المشكل يجب أن يكون ليبي–ليبي، حتى انعقد مؤتمر برلين. اليوم أسمع كل الأطراف تردد أن الحل ليبي–ليبي، لكن لا أحد يصرح أن هذا كان قول رئيس الجمهورية الجزائرية !

هذه حقيقة، ففي كل القضايا سواء في ليبيا أو مالي وفي الصحراء الغربية، وفي كل القضايا العادلة في العالم، تدخل الجزائر دوما من الباب الواسع، لا تدخل أبدا عبر النافذة وكثيرون يقفزون عبر النوافذ. وهذا ما فعله اليوم رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، دخل هذه القضية من الباب الواسع.

وسيلة بوعبيد : قال الملف الليبي والقضية الليبية ملف أحمر، لا نقاش فيها.

السيد صالح قوجيل : بحكم العلاقات التاريخية والصداقة والأخوة التي تجمعنا بهذا

.. نحو بناء دولة أجيال لا دولة مرحلة

الشعب، بالإضافة إلى حدود مع ليبيا تمتد إلى 1.400 كم.

نحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد، مثلما لا نقبل التدخل في شؤوننا الداخلية. هذه مبادئ من أول نوفمبر.

نعود مجددا إلى التاريخ، فحين نفعل ذلك نعلم أننا حاليا على الطريق الصحيح.

حين وصل الجنرال ديغول إلى الحكم سنة 1958، كانت هناك محاولات من طرف زعماء عرب ليكونوا وسطاء بيننا وبين فرنسا، منهم الرئيس بورقيبة رحمه الله ومحمد الخامس رحمه الله وجمال عبد الناصر أيضا وكذا الماريشال تيتو وحتى الرئيس نهرو. هؤلاء جميعا اقترحوا – كل على طريقته – ليتوسطوا بيننا وبين فرنسا خلال المفاوضات.

كان جواب الجزائر على كل هؤلاء الإخوان: «بارك الله فيكم، فرنسا تعرفنا ونعرفها، حين نتفاوض معها نفعل ذلك مباشرة بلا وسيط».

كان هذا من سنة 1958، 1959 حتى سنة 1960. حافظنا على هذا الرد حتى تم التفاوض مباشرة.

نقارن هذا مع القضية الفلسطينية التي يتم التفاوض باسمها مع تدخلات من طرف كثير من البلدان العربية للتفاوض باسم الشعب الفلسطيني، فكانت النتيجة أربعة وسبعين عاما دون حل. السبب أنهم لم يملكوا استقلالية قرارهم ولم يحافظوا على الوحدة.

وما دمنا على أبواب ذكرى أول نوفمبر، نذكر أنه حين اجتمع الإخوان الستة في 26 أكتوبر وحرروا النداء للشعب الجزائري، لم يكن بيانا بل نداء إلى الشعب الجزائري. فهم لم يصدروا بيانا، وفي نفس الوقت تجردوا من هويتهم السياسية، لأنهم كانوا نشطاء في الحركة الوطنية: في حزب الشعب الجزائري وفي حركة انتصار الحريات الديمقراطية.. لكنهم تجردوا منها ووجهوا نداء إلى الشعب الجزائري للمشاركة في الثورة، الجميع على نفس المستوى، المهم الهدف الواحد هو استقلال الجزائر.

نقارن هذا الموقف مع ما هو مطلوب منا الآن في طريقنا إلى بناء دولة للمستقبل، دولة أجيال وليست دولة مرحلة، فندرك أن علينا التخلي على توجهاتنا ونجتمع كرجل واحد وكشعب لتجسيد هذه الدولة كلنا مع بعض. وعندما نستكمل بناء الدولة، كل شخص له برنامجه وإن منحه الشعب الحكم فليسهل الله له. يجب فهم هذه المرحلة بهذه الطريقة.

من أجل هذا وجهت نداءات عديدة في عدة مداخلات لي هنا في مجلس الأمة، قلت فيها نبني الدولة فالدولة للجميع، قلتها أيضا بالشاوية: (ذخام انغ اكل).

واليوم، مشروع الدستور هو الأساس الأول لبناء الدولة، عندما نضع الأساس وهو الدستور نشرع في بناء الدولة من خلال المؤسسات وتحديد وتوزيع المهام والتكامل في المسؤوليات، كل فرد يعرف أين تبدأ مسؤوليته وأين تنتهي. مسؤوليات رئيس الجمهورية ومهامه محددة، حتى عهدته محددة بعهدتين، خمس سنوات في العهدة، مقبول تجديدها مرة واحدة ولا إمكانية لعهدة ثالثة.

أما المؤسسات فهناك مؤسسات للدولة، يوجد تنظيم للدولة على المستوى العمودي وهذا ما نحن سائرون إليه يتضمن البلدية والولاية حتى استكمال كل هذا البناء. وعليه، تنتظرنا ورشات كبيرة وهامة بعد المصادقة على هذا الدستور التاريخي إن شاء الله.

وسيلة بوعبيد: ما هو نداءكم سيدي الرئيس بالنسبة للانتخابات؟

السيد صالح قوجيل : أتحدث أولا بصفتي مجاهدا، مثلما قلت سابقا: نوفمبر يعود. وصلنا مرحلة يجب فيها التخلي عن كل شيء والمساهمة القوية من طرف المواطنين، كل فرد يعبر عن رأيه، وليعتبر كل مواطن أنه بانتخابه وقيامه بواجبه يكون قد ساهم في بناء الدولة التي ليست لمرحلة، بل لأجيال قادمة.

وسيلة بوعبيد : لأبنائهم ان شاء الله.

السيد صالح قوجيل : دولة أبناء الجزائر.

وسيلة بوعبيد : شكرا جزيلا سيدي الرئيس.

السيد صالح قوجيل : في النهاية، أشكركم على كل حال على الاستضافة، ستكون لنا فرص كثيرة قادمة في المستقبل إن شاء الله.

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار...

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس مجلس الأمة بالنيابة،
يهنئ الأسرة الإعلامية
باليوم الوطني للصحافة

تحيي الأسرة الإعلامية، اليوم الوطني للصحافة الذي يصادف 22 أكتوبر من كل سنة، بعدما تم إقراره في 2013، في رمزية لتعزيز حرية التعبير وتخليدا لتاريخ صدور أول عدد من جريدة «المقاومة الجزائرية» سنة 1955، الناطقة باسم جبهة وجيش التحرير الوطني.

وقد اصدر مكتب مجلس الأمة بالمناسبة تهانيه لأسرة الصحافة والإعلام، المكتوبة، المسموعة، المرئية والإلكترونية نساء ورجالا، متمنيا لهم كامل التوفيق والسداد في أداء مهامهم .

إنّ مكتب مجلس الأمة، برئاسة السّيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وبمناسبة إحياء اليوم الوطني للصحافة، المصادف ليوم 22 أكتوبر من كل عام... يتوجه بتهانيه الصادقة إلى أسرة الصحافة والإعلام، المكتوبة، المسموعة، المرئية والإلكترونية، نساءً ورجالاً، متمنياً لهم كامل التوفيق والسداد في أداء مهامهم... كما يغتنم هذه السانحة، التي نحييها هذه السنة وسط ظروف صحية استثنائية، لينحني، إجلالاً وإكباراً أمام أرواح شهداء المهنة، رحمهم الله جميعاً...

تتزامن هذه الاحتفالية والجزائر مقبلة على الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور، المبادر به من طرف رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون... هذا الدستور الذي أفرد حيّزاً وفضاءً أكبر لقطاع الصحافة والإعلام، مما سيفضي إلى تحقيق قفزة نوعية على صعيد تعزيز حرية التعبير والرأي وحرية الصحافة، وعلى حق الصحفي في الوصول إلى مصدر المعلومة... فهنيئا لكم، معشر الصحافيين والإعلاميين بيومكم الوطني، مع مزيد من النّجاحات والتألق والاحترافية في عهد الجمهورية الجديدة...

حوارات رئيس مجلس الأمة بالنيابة

النص المكتوب للّقاء الصحفي المتلفز للمجاهد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة مـــع قناة «البلاد» بمناسبة اليوم الوطني للمجاهد 20 أوت 2020

20 أوت محطة هامة من محطات الثورة

في غمرة الذكرى المزدوجة لهجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 وانعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، أجرى المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، حوارا مع قناة البلاد، تم بثه على ذات القناة، أمسية يوم الأربعاء 19 أوت 2020، هذا نص الحوار كاملا:

السيد شريف بوعافية : لنا في كل مكرمة مجال ... ومن فوق السماك لنا رجال

مشاهدينا الكرام، أهلا بكم إلى مكرمة من مكارم الجزائر العظيمة، تاريخها الفذّ العظيم، الـ 20 أوت 1955 والـ 20 أوت 1956، حدثان هامان في تاريخ الثورة الجزائرية، هجومات الشمال القسنطيني، وانعقاد مؤتمر الصومام، كيف كان لهذين الحدثين من أهمية على مستوى الثورة الجزائرية خصوصا بعد عامين من اندلاعها؟ سنناقش هذا الموضوع مع واحد من رعيل الثورة التحريرية المظفرة...إذن هي محطة ثانية من محطات التاريخ.. نلتقي بعدما التقينا منذ أشهر في الثامن ماي.. نريد أن نستكمل المسيرة التاريخية من خلال الشهادات.. ونتمنى من هذا اللقاء أن يكون صريحا، واضحا، يزيل كل نقاط الظل. مرحبا بك وتفضل.

السيد صالح قوجيل : بدون شك.. أهلا وسهلا ومرحبا بكم في مقر مجلس الأمة.

حقيقة، هذه ثاني مرة ألتقي فيها بقناة البلاد، لنتناول موضوعا من المواضيع الهامة التاريخية، وهو يوم المجاهد المصادف للعشرين أوت والذي تزامن مع الاحتفال بأول محرم. بهذه المناسبة أهنئ الشعب الجزائري وأتمنى له كل الخير والصحة والهناء والاستقرار..

اخترنا تاريخ العشرين أوت يوما للمجاهد يحمل عدة معاني.. حقيقة، العشرين أوت محطة هامة من محطات الثورة، .... تاريخ الهجوم على الشمال القسنطيني فكل حدث له أسباب، ومن خلال الأسباب نعرف الحدث أكثر، ومن خلال الحديث على انعكاس الحدث نستطيع الحكم على كونه إيجابيا أو سلبيا. إن كان إيجابيا واصلنا في نفس الاتجاه، وإن كان سلبيا ندرك كيف نقوم بالإصلاح اللازم للعودة إلى الانعكاس الإيجابي للحدث.

هذه كانت طريقة وفلسفة ثورتنا..

السيد شريف بوعافية : ما هي حقيقة العشرين أوت 55؟

السيد صالح قوجيل : لما اندلعت ثورة نوفمبر 54، كان الاستعمار يصرح بأن من قاموا بها ليسوا جزائريين، إنهم أجانب، فلاقة، وفي مرحلة أخرى ادعى أننا مبعوثين من جمال عبد الناصر، ثم شيوعيين في وقت آخر.. كل هذا بهدف التأكيد على أن الشعب الجزائري غير معني بهذه الثورة.

كان ذلك هو الخطاب الإعلامي للاستعمار. فلما جاء تاريخ العشرين أوت 55 وخرج الشعب الجزائري في هذه المنطقة في منتصف النهار بإمكانياته البسيطة منتفضا ومضحيا، تبين أن هذه الثورة هي ثورة الشعب الجزائري، فقد كان شعار ثورتنا «من الشعب وإلى الشعب»، ثورة من أجل الشعب لا غير، وانبثقت من أعماق الشعب ومناضليه المخلصين.

هذا هو الفهم العميق للحدث الذي أعطينا من خلاله دفعا كبيرا للثورة. وعليه غيرت فرنسا خطابها فلم تعد تدعي أننا أجانب، بل جزائريين لكن خارجين عن القانون Les hors la loi هذه التسمية جاءت بعد 20 أوت 55، تؤكد أن الثورة حقيقة قام بها الشعب الجزائري لكن من خارجين عن القانون. وهذا لفظ حقيقي، فنحن فعلا خارجون عن قانون الاستعمار في مفهومنا، عكس مفهومهم الذي يتضمن خروجنا عن قانون فرنسا.

مباشرة بعد العشرين أوت.. أو لنعرف التنسيق والتكامل الذي كان سائدا آنذاك، نعود إلى ما قبله. فقد كان شيهاني بشير رحمه الله رفيق مصطفى بن بولعيد، وكان يتولى قيادة المنطقة الأولى بسبب تواجد سي مصطفى في تلك الفترة في السجن. اتصل شيهاني بشير بزيغود يوسف، وطلب منه المساعدة بالتخفيف من الضغط الكبير المسلط على منطقة الأوراس، فكل قوات الاستعمار الموجودة وقتها تركزت جميعها في تلك المنطقة معززة برماة جزائريين وتونسيين ومغاربة وسينغاليين وكذا اللفيف الأجنبي وحتى الطابور المغربي الذي لديه انعكاساته الخاصة.

في هذا السياق، عندما نذكر بارتباط الـ 20 أوت، نستحضر ذكرى نفي ملك المغرب محمد الخامس، ليتجلى لنا البعد المغاربي للثورة الجزائرية، ونجدد في هذا الإطار التذكير بأول حزب تشكل في إطار الحركة الوطنية في العشرينيات وكان اسمه نجم شمال إفريقيا.

السيد شريف بوعافية : نعود إلى هجومات 55، لماذا جاءت في هذا الوقت بالذات؟

السيد صالح قوجيل : اختيار الوقت هو مسألة تطور للأحداث، فمباشرة بعد العشرين أوت، وبعد انتفاضة الشعب، نظم «بشير» شيحاني في شهر سبتمبر 55 مهرجانا شعبيا لأول مرة، وأعطى تعليمات لجلب كل المواطنين حتى المتعاطفين منهم مع فرنسا. الهدف هو تلاوة نداء أول نوفمبر لأول مرة مباشرة على الشعب، بعد أن كانت تلاوته تتم على مستوى إذاعة صوت العرب، ولا يملك الجزائريون وقتها رفاهية الحصول على راديو، فلم يسمع به كل الناس.

بعد هذا المهرجان، تم تنظيم اجتماع حضره كل المسؤولين وأنا شخصيا كنت في طريقي للمشاركة فيه. فرنسا علمت بهذا الاجتماع الذي تم على مستوى تلك المنطقة.

بعد هذا المهرجان، نظم الشيخ شبوكي وهو مجاهد وشاعر معروف من الشريعة، شعرا حول الثورة وأرسله إلى شيحاني بشير. كان ذلك نشيد «من جبالنا طلع صوت الأحرار» يقول فيه، (أوراس يشهد يوم الوغى).. لتدرك مدى الانعكاس الذي حققه الحدث.

بعد هذا، اندلعت معركة الجرف التاريخية والتي دامت سبعة أيام وسبع ليال، وهي معركة كبيرة لم تأخذ حقها للأسف، تحدثنا عنها لكن لم نسجلها ولم نحولها إلى فيلم..

السيد شريف بوعافية : حتى نؤرخ لهذه الفترة، ونأخذ شهادات من فم الرعيل الأول للثورة، نعلم أن هذه المعركة بين قوسين كانت فيها هدنة أتت بحدث مهم. هل ممكن أن تحدثنا عن هذه الهدنة؟

السيد صالح قوجيل : أرض تلك المعركة كانت واسعة جدا شملت كافة جهات جبل الجرف. منطقة المجاهدين الذين كان حاضرا معهم «سيدي حني» رحمه الله مسؤول منطقة تبسة في البداية منذ أول نوفمبر، تلك المنطقة كان يقابلها واد. وفي مواجهتهم الرماة المغربيين، تحدثوا مع بعضهم باللغة العربية وطلبوا هدنة للشرب من مياه الوادي.

وفعلا، انعقدت الهدنة التي دامت ساعة أو ساعتين. لكن لما نزلوا لجلب المياه من الوادي وجدوها ملوثة بالدماء فشربوا ماء ملطخا بالدم.. هذه التفاصيل تبين لنا مدى قوة تلك المعركة.

الحمد لله، المعركة كللت بالنصر. السبب الرئيسي لشن الاستعمار الهجوم على جبل الجرف فقد كان يظن أن كل قياديي الثورة متواجدون في تلك المنطقة، ولو يتم القضاء عليهم تنتهي الثورة.

السيد شريف بوعافية : نعود إلى 20 أوت كأحداث..

السيد صالح قوجيل : 20 أوت 55 كان له انعكاسا وصدى كبيرا حتى خارج الجزائر، فانعقاد مؤتمر باندونغ 55 كان النافذة الأولى التي فتحت للثورة على الخارج، وهو ما يوضح الانعكاس الجدي الذي حققه 20 أوت 55.

هذا جزء من الذاكرة، إذ هناك 20 أوت آخر حدث سنة من بعد في 56 وهو انعقاد المؤتمر لأول مرة.

السيد شريف بوعافية : في القاهرة؟

السيد صالح قوجيل : لا، مؤتمر الصومام، فبعد 20 أوت 55، هناك 20 أوت 56. وهو انعقاد المؤتمر الأول للثورة.

السيد شريف بوعافية : قبل الذهاب إلى مؤتمر الصومام، السيد صالح قوجيل، نتحدث دائما عن 20 أوت. نحن الآن في الاستقلال، وهذه الشهادات التي نسمعها من أفواه رجال صنعوا التاريخ الجزائري، لابد من الاعتراف بوجود أخطاء وبعض الأمور التي حان الوقت لذكرها وشرحها للجيل الجديد. فما هي أهم المحطات التي ممكن مراجعتها اليوم؟

السيد صالح قوجيل : أظن أنه حانن الوقت لفتح ملف الذاكرة خاصة بعد المبادرة التي قام بها السيد رئيس الجمهورية المتعلقة بفتح الملف، مما سيسمح مستقبلا بالتعمق أكثر فأكثر في قراءة تاريخنا.

20 أوت 55 لم نعطه الحجم الذي يستحقه إلى حد الآن بالتدقيق في انعكاساته. فقد انتقد البعض آنذاك هذه العملية مستنكرين كيف نرمي بالشعب إلى الشارع ليموت. هؤلاء المنتقدين لم يفهموا عمق الثورة، لا يمكن طرد الاستعمار بدون تقديم تضحيات. حتى تكون ثورة للشعب، يجب على الشعب المشاركة فيها، حتى ولو كان الثمن تضحيات جسام.

لقد قيل الكثير وكتب الكثير. وهناك حتى ممن التحقوا بالثورة فيما بعد لم يكونوا على فهم بعمق الثورة. عندما قررنا وقرر المناضلون المخلصون رفع السلاح، كان ذلك بسبب فشل كل المحاولات السابقة للحركة الوطنية في تحقيق أي نتيجة، فقد اتضح ذلك جليا بعد 08 ماي 45 أنه لا عمل سياسي في المستقبل كفيل بطرد الاستعمار ولا بديل عن العمل المسلح.

في هذا الإطار، نذكر بحصول ليبيا على استقلالها في 1951، وقوع تغيير في مصر مع وصول الضباط الأحرار إلى الحكم في 1952، انتفاضة تونس في نفس السنة، وانتفاضة المغرب، ثم كانت ثورة الجزائر في 1954 ... فتلك الفترة تناسيناها رغم أنها تشكل الربيع العربي الحقيقي. لقد أعطت هذه الاحداث للعالم العربي مكانته الحقيقية، لذلك يمكن تصنيفها فعليا بأنها الربيع العربي الحقيقي.

نعود إلى انعقاد مؤتمر الصومام 1956. لما اجتمع الإخوة الستة وصادقوا على بيانأول نوفمبر 1954 وأعلنوا عن اندلاع الثورة، ضربوا موعدا للقاء مجددا بعد مرور سنة. سمعنا هذا التفصيل من مصطفى بن بولعيد.

السيد شريف بوعافية : في أي وقت قال ذلك؟

السيد صالح قوجيل : أخبرنا بعد خروجه من السجن أنه تقرر اللقاء مجددا بعد سنة لتقييم الثورة، لكن في نفس الوقت استشهد ديدوش مراد، ومصطفى بن بولعيد تم إلقاء القبض عليه في الحدود مع ليبيا، وهذا حدث يستحق الوقوف عنده للقراءة من منطلق تواجده في ليبيا في ذلك الوقت بالذات. لقد كان لديه موعد في طرابلس للقاء بين بلة.

لقد حان الوقت للتدقيق في هذه التفاصيل وكتابة تاريخنا الحقيقي.

عندما تعذر انعقاد المؤتمر بعد سنة من اندلاع الثورة، تقرر انعقاده في أوت 1956.

السيد شريف بوعافية : قبل الوصول إلى 1956، السيد الرئيس، نتحدث عن تحضير المؤتمر. هناك حادثة مشهورة، تلك البغلة التي كانت تحمل المؤونة والوثائق المتعلقة بتنظيم المؤتمر. هل بإمكانكم أن تحدثونا عن هذه الحادثة؟

السيد صالح قوجيل : لو لم يتم العثور على تلك البغلة والحصول على تلك الوثائق، لم يكن المؤتمر أن ينعقد في 20 أوت، كان يكون قبل ذلك.

السيد شريف بوعافية : ما هي الحادثة، ممكن تشرحها للجيل الجديد؟

السيد صالح قوجيل : بسبب ذلك غيّروا التاريخ، وحدّدوه في 20 أوت 56 لأن وثائق وقعت في يد الاستعمار.

لما انعقد المؤتمر لأول مرة بعد اندلاع الثورة لم تشارك فيه كل الولايات، فالولاية الأولى مثلا لم تحضر.

السيد شريف بوعافية : لماذا؟

السيد صالح قوجيل : لم تكن الاتصالات في ذلك الوقت أمرا سهلا. شكلنا وفدا للحضور لكنه لم يتمكن من الوصول إلى مقر انعقاد المؤتمر بقيادة عمر بن بوالعيد لكنه لم يتمكن من الوصول إلى منطقة الصومام وعاد ادراجه. للتذكير فإن عمر بن بوالعيد هم من كان يقود الوفد، إذ أن «مصطفى بن بولعيد» قد استشهد في مارس 1956.

السيد شريف بوعافية : لكن التاريخ لا يذكره كثيرا..

السيد صالح قوجيل : نعم، وقد صعدا إلى الجبل معا، تاركين أولادهما وأرزاقهما..

في تلك الفترة، خلف عمر أخوه مصطفى مؤقتا حتى يتم انعقاد الاجتماع. ولما تم استدعاءه إلى مؤتمر الصومام ذهب مع وفد للمشاركة، وقبل أن يصلوا إلى ضواحي برج بوعريريج، كان المؤتمر قد انتهى. وهناك، التقى مع عميروش عائدا من المؤتمر بعد تكليفه رفقة زيغود يوسف بالذهاب إلى الأوراس لتبليغنا بنتائج المؤتمر.

وفعلا، وصل عميروش إلى الأوراس في حين استشهد زيغود يوسف في الطريق..

على كل حال، هذه مرحلة أخرى من التاريخ مفادها أن اللقاء الذي كان مقررا انعقاده في 20 أكتوبر 56 لتبليغ نتائج المؤتمر لمنطقة الأوراس، تغير برنامجه بعد استشهاد زيغود يوسف. وحقيقة تم تبليغنا بنتائج المؤتمر..

السيد شريف بوعافية : عفوا السيد الرئيس، كان هناك تأجيل ربما لاكتشاف مخبأ لتنظيم مؤتمر الصومام، بسبب عامل من العوامل..

السيد صالح قوجيل : حدث هذا مباشرة بعد هروب مصطفى بن بولعيد من السجن في نوفمبر 55، كنا في منطقة تدعى «وستيلي» في ضواحي باتنة وتازولت، جبل واسع وكبير. لما التقينا هناك، كان بن بولعيد قد اتخذ قرارات مع الإخوة المكلفين بتلك المنطقة من بينها تحضير المؤونة والأثاث لتنظيم اجتماع كبير ولم يذكر أنه مؤتمر. وحضر مصطفى بن بولعيد قائمة بالمؤونة المطلوبة والأثاث واللوازم الإدارية من بينها آلة راقنة باللغة العربية.. لم يكن سهلا آنذاك توفير آلة راقنة بالعربية. بعد القيام باتصالات عديدة، أرسلها إلينا رضا حوحو وهو عضو في جمعية العلماء. كل هذه المستلزمات تم إخفاؤها في مخبأ حتى يحين موعد الاجتماع.

لما استشهد مصطفى بن بولعيد في 22 مارس 1955، ثلاث أيام من بعد أي يوم 25 مارس، كنا في انتظار قدومه من جبل الأزرق لعقد اجتماع.

طبعا جمعت فرنسا معلومات تفيد بتحركات كبيرة للمجاهدين، فقامت بعملية عسكرية ضخمة اقتحم فيها الجيش الفرنسي المنطقة من كل جهة.

كنا حينها 300 مجاهد تقريبا هناك، توزعنا ونظمنا أنفسنا ووقعت معركة مع جهة من الجهات التابعة لنا. لكن المفاجأة أن العسكر الفرنسيين اتجهوا كلهم إلى المكان الذي يوجد فيه مخبأ المستلزمات المخصصة للاجتماع، لأن جنديا أمسك بيده شجرة وضعناها للتمويه واكتشفوا المخبأ، وتم نشر قائمتها في الأيام الموالية على صفحات جريدة la dépêche de Constantine. لو تعودون إلى أرشيف الجريدة الخاص بالفترة من 20 إلى 30 مارس 1955 تجدون هذا المقال يتضمن كل ما تم اكتشافه في ذلك المخبأ، كدليل على التحضير لاجتماع كبير.

هذا من ناحية التنظيم. فعلا كانت هناك ظروف خاصة، فلو كان مصطفى بن بولعيد حيا، عندما يتقرر عقد مؤتمر فسينعقد في الأوراس.

السيد شريف بوعافية : لماذا تم اختيار الصومام بالضبط؟

السيد صالح قوجيل : نعود إلى مؤتمر الصومام، فإلى هنا، مازلنا نتحدث عن جوانب من التاريخ.

وصلت إلينا وثيقة مؤتمر 20 أوت عن طريق عميروش، تضمنت البرنامج والتنظيم وتوحيد التنظيم ودور المواطنين ولجان المراقبة وتسميات المناطق وقياداتها وتشكيلة الثورة والاتصال... كان المضمون يتسم بدقة كبيرة نراها لأول مرة فرحبنا به. لكن الناس قرأوا قراءة أخرى.

مع الوقت، أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، خلقت إشكالية. فكل مجاهد يعتبر نفسه سياسيا قبل أن يكون عسكريا، سياسي حمل السلاح، فالسلاح لا يرفع عنه صفة السياسي ليضعه تحت حكم وتسيير السياسي الذي لم يحمل السلاح. خلق هذا خلافات كثيرة..

السيد شريف بوعافية : متى تم تصحيحها؟

السيد صالح قوجيل : مثلما ذكرت سابقا، هناك إيجابيات وسلبيات، وما هو سلبي يمكن إصلاحه فيما بعد، وتم ذلك خلال مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957..

السيد شريف بوعافية : هو كذلك في 20 أوت !

السيد صالح قوجيل : لا أحد يتحدث عنه من الناحية التاريخية. في هذا المؤتمر تم تصحيح الوضع وألغيت أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج. أنا أسميه المؤتمر الجامع فقد حضرته كل الولايات، حتى القيادة التي تم تعيينها في مؤتمر الصومام: المجلس الوطني للثورة الذي كان يتشكل من 34 عضوا ، 17 منهم دائمين و 17 إضافيين. في مؤتمر القاهرة سنة من بعد أصبح يتشكل من 54 عضوا كلهم دائمين. هذا التوسيع سمح بتمثيل كل الولايات داخل المجلس.

السيد شريف بوعافية : يعني الولاية الأولى التي لم تكن حاضرة في مؤتمر الصومام، أصبحت حاضرة في هذا المؤتمر..

السيد صالح قوجيل : نعم. كل قيادات الولايات انضموا إلى المجلس الوطني للثورة حتى القيادات التي كانت مسجونة على غرار بن بلة، ايت احمد،

فتح ملف الذاكرة سيسمح مستقبلا في التعمق اكثر في قراءة تاريخنا

بوضياف، خيذر.. هؤلاء كانوا أعضاء في المجلس الأول، لكن في مؤتمر القاهرة 1957 ارتقوا إلى القيادة، فأصبحوا أعضاء في لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) التي كان عددها محصورا في خمسة أعضاء فقط في مؤتمر الصومام لذلك أسميته مؤتمرا جامعا.

صحيح لمؤتمر الصومام مكانته وأهميته، لكن في كل عمل، يوجد ما نتفق عليه وما نختلف فيه.

السيد شريف بوعافية : بهذه المناسبة، السيد الرئيس، اليوم بعد الاستقلال، لو أتيحت لك الفرصة لتصلح أو تعطي رأيك في الاحداث التي وقعت في مؤتمر الصومام أو في 20 أوت.. ماهي الأماكن أو بعض النقاط التي ترى أن الثورة أخطأت فيها بكل صراحة؟

السيد صالح قوجيل : نحن وصلنا مرحلة نصحح ونوضح وندقق بعض الأشياء، طبعا هناك من عاشوا التاريخ يتحدثون عنه مثلما أفعل، لكن ليس هذا هو التاريخ، من يكتب التاريخ هو المؤرخ الذي يستمع إلى الجميع ليصل إلى الخلاصة.

مثلما سبق لي القول، يجب أن نعرف أسباب كل حدث.. ما هو الحدث نفسه وما هو انعكاسه. هناك مواضيع تاريخية هامة مازلنا لم نصل إلى تدقيقها لنقرأ تاريخنا قراءة صحيحة.

هناك فعلا مشاكل وصعوبات نحو ذلك، هناك ناس ماتوا، عبان رمضان مات، كيف مات؟ ومات رجالا آخرين قبله، عباس لغرور مثلا. وكثير من رجال الأوراس ماتوا. ما هي أسباب موتهم؟ هل كانوا على حق أم لا؟ حان الوقت لرد الاعتبار للتاريخ الحقيقي، وكل من لديه حق يسترجعه.

السيد شريف بوعافية : سألت عن عبان رمضان، أضف أسئلة أخرى السيد الرئيس..

السيد صالح قوجيل : تحدثت عن عبان رمضان لأنه من الإطارات في مؤتمر الصومام، وكانت لديه مواقف. لكن لما نتحدث عنه هناك من توفي معه ولم يتم الحديث عنه. يدعى «الحاج علي الحركاتي»، رائد من عين البيضاء توفي في المغرب مثل عبان رمضان، وهما مدفونان في مقبرة العالية. كانت لديه علاقات مع عبان الذي قيل أنه فكر مع الحاج علي لتنظيم دخولهما معا إلى الجزائر. وإلا ما هو سبب قتل عبان رمضان ومعه الحركاتي؟

شيء آخر للتاريخ، قبل موت عبان رمضان، تم إنشاء قيادة للجيش تسمى قيادة العمليات العسكرية (COM) في الشرق ومثلها في الغرب كان بومدين والعقيد الصادق، أما من يترأسها فهو العقيد ناصر مع العقيد محمد لعموري، ومعه «بوقلاز» من القاعدة الشرقية، وبن عودة ممثلا للولاية الثانية، وهناك بومدين يمثل الولاية الخامسة والصادق يمثل الولاية الرابعة. هذه القيادة أنشأت تقريبا بداية 1958..

السيد شريف بوعافية : قبل الحكومة المؤقتة؟

السيد صالح قوجيل : نعم قبل الحكومة المؤقتة.

تضمن جدول أعمال أول اجتماع انعقد في الكاف بتونس، كيفية تنظيم إدخال السلاح والمؤونة إلى البلاد، وكيفية تنظيم أنفسنا لأن فرنسا كانت قد بدأت في إنشاء خط موريس، بالإضافة إلى بنود أخرى كثيرة.

في هذا الاجتماع، اقترح سي محمد لعموري إضافة بند إلى جدول الأعمال يتضمن موت عبان رمضان وطلب تقديم تفاصيل حول ظروف ومكان وفاته. حتى رفقاء عبان رمضان لم يطرحوا هذا السؤال، لكن سي محمد لعموري قام بذلك.

في نفس الوقت، كان هناك اجتماع انعقد في الداخل مابين الولايات، ضم كل من عميروش، سي الحواس، حاج لخضر، بوقرة من الولاية الرابعة، وذهبوا إلى غاية الولاية الثانية التي كان يقودها علي كافي والذي غاب عن الاجتماع. وكتبوا تقريرا تضمن موت عبان رمضان. كأن هناك تنسيق ما مع سي لعموري ..

وصل هذا التقرير إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) بالإضافة إلى التقرير الذي أعدته قيادة العمليات العسكرية (COM). من أوصل التقرير هو سي بومدين رحمه الله، ومن كتب المحضر هو سي محمد لعموري رحمه الله، وهو يكتب باللغتين العربية والفرنسية.

التقرير المعد باللغة الفرنسية قدمه لي سي محمد لعموري لأرقنه، وعندما رقنته وذهبت إليه لأسلمه له وجدت معه بومدين.

سلم التقرير لبومدين الذي أخذه إلى القاهرة وسلمه إلى بوصوف وكريم بلقاسم.

للتاريخ، بوصوف قال لبومدين: إرجع إلى المغرب ولا ترجع إلى تونس. فقد كان في مهمة..

جاء كريم إلى تونس، واستدعى سي محمد لعموري، وقال له: «أنت تتكلم عن عبان، من أين تعرفه؟ هو ابن عمي، ابن جهتي وأنا من جهته. أما أنت، فمن أين تعرفه»؟ رد عليه سي محمد لعموري: «يا سي كريم، لو قتلوك أنت، ألا أتكلم عنك»؟

هذه الحادثة كانت لها انعكاسات من بعد.

السيد شريف بوعافية : السيد الرئيس، حتى لا يداهمنا الوقت، نبقى في مؤتمر الصومام، أنت الآن في الاستقلال، اطلعت على مؤتمر الصومام وعرفت تفاصيله، ما هي الأمور التي لديك عنها ملاحظات، لو يعود التاريخ وتغير هذه النصوص؟

السيد صالح قوجيل : في ذلك الوقت كنا شبابا صغارا في السن ليس لدينا خلفيات وحسابات سياسية، بعد ذلك فهمنا بعض الأشياء. والآن اقول بكل صراحة، من حضر في مؤتمر الصومام كانت الولاية الثانية، كان زيغود وبن طوبال، الولاية الرابعة مثلها أوعمران، الولاية الخامسة بن مهيدي، والجزائر العاصمة عبان رمضان والولاية الثالثة كريم بلقاسم.

هذه هي المجموعة التي تواجدت في المؤتمر.

لما تم إنشاء المجلس الوطني للثورة، طبعا كان لعبان الذكاء اللازم طبقا لبيان أول نوفمبر الذي تضمن فتح الباب لكل الشخصيات الجزائرية من أجل الانضمام كأفراد وليس كأحزاب.

عبان رمضان عمل في هذا الاتجاه، مما دفع فرحات عباس أن يغادر إلى القاهرة ويعلن حل حزبه ثم عاد ليلتحق بالثورة، وكان هذا شأن الكثير من الإخوة .

السيد شريف بوعافية : كل الحركة الوطنية اندمجت..

السيد صالح قوجيل : الحركة الوطنية، المركزيين مثل بن خدة، دحلب ... تخلوا عن الحزب والتحقوا بالثورة.

هذا شيء جميل، فهو دعم للثورة كما أوصى بذلك بيان أول نوفمبر. لكن لما نقوم بقراءة الأحداث في إطار مبدأ أولوية السياسي على العسكري، نتساءل من هم السياسيون؟ هم هؤلاء الذين التحقوا بالثورة عامين بعد انطلاقها.

مرحبا بك لأنك التحقت، لكنك كسياسي لست أنت من يسير الثورة غدا.

أدركنا هذا الجانب مع مرور الزمن، وهذا ما أدى إلى إصلاح الأمور سنة من بعد وتم تجاوز الخلافات.

من حقنا اليوم الحديث عن كل الخلافات لأن ثورتنا نجحت، فليس لدينا شيئا نخشاه. فأي عبقرية هذه التي أنجحت ثورة رغم كل هذه الخلافات؟

لأن هناك ما هو أعمق من كل الأشخاص. عندما نقارن بين المشاكل التي وقعت لنا خلال الثورة وبين المشاكل التي واجهت فرنسا خلال سبع سنوات وهو عمر الثورة: سبعة حكومات سقطت حكومة بعد حكومة، انقلابات متواصلة من أجل الجزائر، الجمهورية الرابعة سقطت من أجل الثورة الجزائرية، لأول مرة خلافات داخل الجيش بين قياداتهم، شارل، سالون، زيلار، ماسو... هذا انعكاس الثورة .

السيد شريف بوعافية : نحن في الاستقلال المبارك، نعيش هذه اللحظات التاريخية حتى ننهل منها. منذ شهر تقريبا كانت عودة الجماجم. هذه الخطوة التي أقدم عليها رئيس الجمهورية، في استقدام هذه الجماجم التي كانت في متحف الإنسان. كيف تقرأ هذه الخطوة أولا.

ثانيا: ونحن على مقربة شهرين من أول نوفمبر، كيف تعتقد ستكون الذاكرة في الجزائر من خلال استرجاع الأرشيف والجماجم؟

السيد صالح قوجيل : معقول جدا، رئيس الجمهورية مباشرة بعد نجاحه في الانتخابات كرئيس للجمهورية ربط برنامجه مع نوفمبر، وهذا شيء أساسي لأن مرجعيتنا هي نوفمبر، وهذا يكتسي أهمية قصوى. والآن بعد شهور من الانتخابات الرئاسية ها هو يطبق ذلك. فقد أصبحت ذكرى 08 ماي 45 يوما وطنيا للذاكرة، وكذا الخطوات التي قام بها تجاه ملف الذاكرة مع فرنسا، كل هذا يدخل في بنود برنامجه.

نحن في الطريق السليم إلى إيجاد كل التوضيحات المطلوبة ليقرأ أولادنا التاريخ الحقيقي، فهذه الثورة عظيمة مات من أجلها رجال، مليون ونصف مليون شهيد، والرجال الذين قادوا البلاد وقادوا الثورة، والتضحيات التي قدمها الشعب الجزائري.. لا يجب أن تندثر.

السيد شريف بوعافية : ما هي الخطوات التي تتوقع أن يقدم عليها رئيس الجمهورية في هذا المجال فيما يخص الأرشيف والذاكرة بشكل عام؟

السيد صالح قوجيل : هناك خطوات واتصال حاليا مع فرنسا دبلوماسيا. ففرنسا قد عينت ممثلها والجزائر عينت د.مجيد شيخي... فالتاريخ مع فرنسا ليس سهلا، فهو متشعب وفيه أشياء كثيرة...

السيد شريف بوعافية : كلمة أخيرة

السيد صالح قوجيل : مادمت أتحدث عن الثورة والتاريخ، عندما وقع انفجار بيروت، تذكرت مثلما تذكر كل الإخوة الذين عايشوا تلك الفترة، في جوان 1962 اي شهر قبل استقلال الجزائر، وضعت المنظمة السرية قنابل فوسفورية في المكتبة والجامعة والميناء ومستشفى مصطفى باشا.. تذكرت ذلك. وتساءلت هل هناك من تحدث عنا؟ هذا ما سنذكر فرنسا به.. لأن المنظمة السرية وحلفائها ولوبياتها وأحزابها هم من يعرقلون اليوم العلاقات بين الجزائر وفرنسا، وهم من يمجدون الاستعمار ويدعون أنهم جلبوا الحضارة والتقدم إلى الجزائر. أين هي هذه الحضارة؟ بالحرق؟ ... هذه الأمور هي ما يجب أن تطرح بصراحة.

المجاهد صالح قوجيل يؤكد : ... مرجعيتنا هي نوفمبر

المجاهد صالح قوجيل في مراسم تدشين المعلم التذكـــــاري للشهيد عميروش:

...اليد في اليد من أجل بناء دولة جـــــزائرية للجميع

شارك المجاهد صالح قوجيل،رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الخميس 20 أوت 2020 في الفعاليات المخلدة لليوم الوطني للمجاهد، والتي جرت بولاية تيزي وزو....قام خلالها رئيس المجلس بتدشين المعلم التذكاري المخلد للعقيد الشهيد عميروش آيت حمودة قائد الولاية التاريخية الثالثة . كما ألقى كلمة بالمناسبة هذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين،

جئتكم في هذه الذكرى كرئيس لمجلس الأمة، وأيضا كمجاهد ، أحمل لهذه الولاية التاريخية كل التحيات والتقدير والأمل من طرف رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

اليوم أول من محرم يصادف يوما عظيما هو 20 أوت الذي يشكل محطة هامة من محطات ثورتنا، بوصفه انتفاضة في شمال قسنطينة عام 55.

في 20 أوت عاما من بعد، انعقد مؤتمر الصومام الذي يعد أول لقاء و اجتماع بعد اندلاع الثورة لتقييمها ووضع برنامج لها وبحث آفاقها ومكانتها، لاسيما بعد توسعها إلى كافة شرائح الشعب الجزائري، وذلك بفضل عبان رمضان الذي وجه نداء إلى كل الشخصيات السياسية في البلاد للالتحاق بالثورة، فأصبحوا أعضاء في مجلس الثورة.. حتى استكملت الثورة تجنيدها من كل الجوانب.

لقد قامت الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر، دون زعيم، لم يكن وراءها حزب ولا زعامة، تعوض ذلك بعمل جماعي لم يخل من صعوبات. فعندما يلتحق كل الإخوة بالثورة لن نعدم الحساسيات إذ تختلف التحليلات والآراء في بعض المواقف أحيانا، ونجم عن هذا كثير من المشاكل استطعنا التغلب عليها.

مؤتمر الصومام لم يحضره الجميع. الولاية الأولى لم تحضر لكننا أيدناه، لم يكن تأييدا لأشخاص بل تأييد لبرنامج ينظم الثورة بعد اندلاعها تنظيما واحدا عبر كل الوطن، وضع أهداف الثورة، وحدد مكانة الشعب في دعمها والمساهمة فيها، فالشعار الحقيقي للثورة هو: «من الشعب وإلى الشعب».

هذا هو شعارنا، لأنها ثورة تخرج منها أبناء الشعب وقاموا بها واحتضنها في الأخير أبناء الشعب.

لقد أتاحت لي هذه المناسبة فرصة التواجد بينكم، وأنا مسرور جدا بهذا الاستقبال الحار وهذا الحضور الهام سواء داخل ولاية تيزي وزو أو في هذا المكان.. هذا شيء يفرحنا..

نتطرق إلى بعض الجوانب التي نعيشها حاليا. حقيقة نحن نمر بمرحلة صعبة، لكننا تجاوزنا ما هو أصعب منها، وسندخل مرحلة جديدة بعد أن مد رئيس الجمهورية يده إلى الحراك المبارك مباشرة بعد تنصيبه للتعاون معا على بناء الجمهورية الجديدة.

في هذه المرحلة - وبصفتي مجاهد لدي علاقات كبيرة مع مجاهدي هذه المنطقة لاسيما المجاهد عميروش الذي عشت معه شهورا داخل وخارج البلاد، وعرفته بحق كمجاهد ليس فقط من أجل هذه المنطقة بل من أجل الجزائر كلها. وكان يفكر دائما في الحفاظ على وحدة البلاد- ... بصفتي مجاهدا، أجدد دعوتي التي أطلقتها من خلال الكلمة التي ألقيتها في مجلس الأمة، إذ وجهت نداء إلى كل الإخوة في هذه المنطقة، كمجاهدين وإطارات ومناضلين، كشباب ومستقبل.. لوضع اليد في اليد من أجل بناء الدولة الجزائرية، هذه الدولة للجميع، دارنا يساهم فيها ويحافظ عليها الجميع.. وعلينا التفريق بين الدولة والحكم، الحكم يتغير من مرحلة إلى أخرى حسب رغبات واختيارات الشعب، لكن الدولة لا تتغير.

هذه هي الدولة التي نحتاج إليها في هذه المرحلة الدقيقة.. ونحن كمجاهدين نوجه نداءنا بصفة خاصة للشباب كمستقبل، فالدولة لا يجب أن تتزعزع مجددا بتغيير الحكام. هي دولة للجميع وهي التي نسير نحو بنائها.

أجدد ندائي لكل الإخوان، إطارات، سياسيين، مجاهدين للمساهمة معنا في بناء هذه الدولة. لنكون قد لبينا رغبات الشهداء. فكل شهيد قبل النفس الأخير، وهذا ما سمعته أنا شخصيا من عدة مجاهدين، وبشهادة إخوان مجاهدين في جهات أخرى.. كان المجاهد قبيل استشهاده يقول : «اعتنوا بالجزائر».. لا يقول اعتنوا بأطفالي أو بعائلتي، بل يوصي بالجزائر، وهذه هي الرسالة التي نحملها. الاعتناء بالجزائر ومكانتها. فهي ليست أي بلد، بجغرافيتنا وتاريخنا وثورتنا ونضالنا..

تحدثت البارحة لإحدى قنوات التلفزيون، وذكرت الوضعية التي تعيشها بيروت، والتجند العالمي للتضامن معها.

لماذا لم يتجند العالم، شهرا قبل الاستقلال في شهر جوان، عندما دمرت المنظمة السرية في الجزائر بتفجيرات متسلسلة بواسطة قنابل فوسفورية: الجامعة ومستشفى مصطفى باشا والميناء والمكتبة الوطنية بكل كتبها وعددها 600.000 كتاب، حتى أن رجال المطافئ كانوا يطفئون النيران ويرمون المياه على الكتب ليمحى مضمونها..

واليوم نسمع أصواتا من الخارج تدعي أن الاستعمار جلب الحضارة إلى الجزائر.. هل هذه هي الحضارة؟

لن ننسى هذه الأحداث وسنذكرها دائما لنوقف كل الأطماع تجاه الجزائر.

لما قامت ثورتنا، أول قرار اتخذناه واتخذه المسؤولون آنذاك أن لا تسيل من أجل الجزائر إلا دماء الجزائريات والجزائريين. لأن من يسيل دمه معك يصبح شريكا لك. وقد رفضنا ذلك وقررنا أن الأشقاء والأصدقاء يساعدوننا سياسيا وبالمال والسلاح فحسب، ومن خلال هذا حافظنا على استقلالية القرار السياسي للثورة.

في هذا السياق، لما قدم الجنرال ديغول وباشر الاتصالات مع جبهة التحرير الوطني، طلب الكثير من الزعماء الأشقاء والأصدقاء عبر العالم القيام بدور الوسيط، منهم الحبيب بورقيبة ومحمد الخامس وكذا جمال عبد الناصر والماريشال تيتو رحمهم الله... طلبوا من قيادة جبهة التحرير الوطني السماح لهم بالتدخل للوساطة والمساهمة في التقريب بين فرنسا والجزائر.

كان جواب ثورتنا: فرنسا تعرفنا ونعرفها، عندما نتفاوض نفعل ذلك مباشرة دون وسيط. وتمسكنا بهذا الموقف إلى غاية اتفاقيات إيفيان.

نقارن مواقف الثورة الجزائرية مع الوضع الذي يعيشه اليوم الشعب الفلسطيني الشقيق عندما رهن مصيره في يد غيره ، ووضع مستقبله خارج نظامه، فاستولت عليه دول ولوبيات، فكانت النتيجة أن وضعه لم يتغير منذ 74 سنة.

القوة الوحيدة التي تستطيع مواجهة الجميع سواء اعترفوا بإسرائيل أم لا، هي وحدة الشعب الفلسطيني، هذه هي قوتهم. وإن كانت هناك خلافات داخلية عليهم تأجيلها ريثما ينالون استقلالهم.. فهذه المرحلة تتطلب منهم أن يكونوا رجلا واحدا مثلما كانت الثورة رجلا واحدا.

يطول الحديث في مثل هذه المناسبات، ستكون لنا مناسبات أخرى ان شاء الله لأعود إلى هذه المنطقة التي يسعدني القدوم إليها، فلي فيها أصدقاء كثيرون وتاريخ كبير، نستطيع التحدث في مجالات عديدة وهناك الكثير ممن لم يقل سنقوله، فقد وصلنا إلى مرحلة كتابة التاريخ على ضوء الحقائق، فمادامت الثورة نجحت لماذا نخشى قول الحقيقة؟ لقد كانت لدينا فعلا مشاكل، لكن حتى فرنسا كانت لديها مشاكل مثل انقسام جيشها وسقوط الجمهورية الرابعة وحكومات تساقطت الواحدة تلو الأخرى وخلافات عميقة في صفوف الجيش الفرنسي.. كان ذلك انعكاس ثورتنا عليهم.

نحن نتحدث عن خلافاتنا ومشاكلنا لاستنباط الدروس والعبر في المستقبل.

أحيي مجددا روح الشهيد عميروش الصديق والمجاهد البطل الذي كان يحمل كل الآمال وترك بصمة هامة من خلال من عرفه أو عمل معه.

ستكون لنا فرص قادمة في إطار مؤسسة عميروش، لنتحدث عن كل هذه الجوانب ونصحح ونوضح وندقق في تاريخ هذا الرجل العظيم.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار... بارك الله فيكم والسلام عليكم وتحيا الجزائر.

بمناسبة الذكْرَى الـ45 لإعْلاَن الِّوحْدَة الوطنية للشعب الصحراوي رئيس لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الأمة يجدد:

التَضَامُن مع الشَعْب الصَحْراوي والمُسَاهَمَة في دَعْم كِفَاحِه في تَقْرِيرْ المَصِيرْ والاستقلال

أكد السيد بوسحابة رشيد، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج لمجلس الأمة في الكلمة التي القاها بمناسبة مشاركته في الذكرى الخامسة والأربعين لاعلان الوحدة الوطنية الصحراوية المنظم من طرف اللجنة الوطنية الجزائرية للتضامن مع الشعب الصحراوي، وبالتنسيق مع سفارة الجمهورية العربية الصحراوية يوم الاثنين 12 أكتوبر 2020، تضامن الجزائر مع الشعب الصحراوي والمساهمة في دعم كفاحه في تقرير المصير والاستقلال، مؤكدا أنها مسألة استكمال تصفية الاستعمار في القارة الإفريقية ومن باب الوفاء لمبادئها الثابتة وقناعاتها الراسخة في مساندة الشعوب في تقرير مصيرها. وفيما يلي نص الكلمة :

بسم الله الرحمن الرحيم
أصحاب المعالي،
أصحاب السعادة،
السيد رئيس اللجنة الوطنية الجزائرية للتضامن مع الشعب الصحراوي،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أَوَدُ في مُسْتَهَل هَذه الكَلمَة، أَنْ أَنْقُلَ لَكُمْ تَحِيات مَعَالي السَيَد رَئيس مَجْلس الأمَة، المُجَاهد صَالح قوجيل، والذي يَتَمَنَى كُل التَوْفيقْ والنَجاح لأشْغَال هَذا اللقاء التَضَامُني مَعَ الشَعْب الصَحْرَاوي الشقيقْ.

أَيَتُهَا السَيداتْ، أَيُهَا السَادَة،

نَجتَمِعْ اليَوم في إطَارْ فَعَالياتْ الحَفْلْ المُخَلد للذكْرَى الخَامسَة والأرْبَعُوْنْ لإعْلاَن الوِحْدَة الوَطَنيَة للشَعْبْ الصَحْرَاوي.

وفي هَذا السياق نَقُول، أَنَ هَذا اللقاء المُنَظم من طَرَف اللَجنة الوَطَنية الجَزائرية للتَضَامُن مع الشعب الصَحْراوي، بالتَنْسيق مع سَفارَة الجمهُورية العَرَبية الصَحْرَاوية الديمُقْراطية، هُو فُرْصَة لتَجْديدْ التَضَامُن مع الشَعْب الصَحْراوي والمُسَاهَمَة في دَعْم كفاحه عَنْ حُقُوقه المشروعَة أَوْلَهَا حَقه في تَقْرِيرْ المَصِيرْ والإسْتَقْلاَل.

مِنْ جَانب أَخَر، تُذَكرُنَا هَذه المُنَاسَبة بوُجُوبْ تَحَرُك المُجْتَمَع الدُوَلي عَلَى وَجْه الإسْتعْجَال لتَصْفيَة آخرْ مُسْتَعْمَرَة في القَارَة الإفْرِيقية، وَهُنَا يَنْبَغي الوُقُوف عنْدَ مُعَانَاة الشَعْب الصَحراوي المُسْتَمرَة مُنْذُ 44 سنة دُونَ إنْقطَاع، ورَغْمَ ذَلك بَقيَتْ عَزيمَتَهُ ثَابتَة وَقَوية في مُوَاصَلة الكفاحْ من أَجْل الإسْتقْلاَل والحُريَة.

أَيَتُهَا السَيداتْ، أَيُهَا السَادَة،

إنَ إسْتكْمَال تَصْفيَة الإسْتعْمَار في القَارَة الإفْرِيقيَة وضَمَانْ حَقْ الشُعُوب في تَقْرير مَصيرهَا، لا يَتَأتَى إلا عَنْ طَريق تَضَامُن الشُعُوب مع بَعضهَا البَعْض والوُقُوف إلى جَانبْ القَضية الصَحراوية وفْقَ الأسُس والمَرْجَعيَاتْ النضَاليَة والشَرْعية الدَوْلية.

مِنْ هَذا المُنْطَلَقْ ومن بَاب الوَفَاء لمبَادئها الثَابتَة وَقَنَاعَاتها الراسخَة في مُسَاندَة الشُعُوب في تقرير مَصيرهَا، فَإنَ الجَزَائر تَدْعَمُ الشعب الصَحْراوي في كفاحه، مِنْ أَجْل اسْتِرْجَاع سيادَتها وحُريتها.

وبالرُجُوعْ إلَى طَبيعَة النزَاع في الصَحْرَاء الغَربية فالقَضيَة تُعَد مَسْأَلَة تَصْفيَة اسْتعْمَار غَيْر مُكْتَمِلَة، ذَلك مَا يَتَرَتَبْ عَنْهُ حَقْ الشَعْب الصَحْراوي الثَابتْ في تَقْرِيرْ المَصِيرْ.

لذَلكَ نَقُول، أَنَهُ مِنَ الضَرُوري مُوَاصَلَة الجُهُود الأمَميَة مِنَ أَجْل إسْتكْمَال مَسَار تَصْفيَة الاسْتعْمَار في الصَحْرَاء الغَرْبيَة، وأَنَ إسْتمْرَار الجُمُود الحَالي لهَذا المَسَار يُشكل مَخَاطر مُحْدقَة عَلى السَلاَم والاسْتقْرَارْ في المَنْطقَة.

وفي هذا الصَدَدْ، فَأنَنَا كَبَرْلَمَانيينَ داعمينْ للقَضيَة الصَحْراويَة العَادلَة، نَأْمَل في أَن يَتَعَزَزَ هَذا المَسَار بدينَامَيكية قَويَة تَبْعَثْ شُرُوط تَسْويَة مُسْتَديمَة تَفْضي إلَى تَقْرير مَصير شَعْبَ الصَحرَاء الغَرْبيَة طبْقاً للشَرْعيَة الدَوْليَة.

أَيَتُها السَيدات، أَيُهَا السَادَة،

إنَ تَصْفيَة الاسْتعْمَار في الصَحرَاء الغَربية سَيُسَاهم بكُل تَأكيدْ في بنَاء الإسْتقْرَار وتَعْزيز السلْم والأمْنْ إقْليمياً.

لذَلكَ نَعْتَقدْ أَنَ إسْتمْرَارْ مُخْتَلف سُبُلْ الدَعْمْ والتَضَامُنْ مَعَ الشَعْب الصَحْرَاوي سَيُسَاهم بشكْل فَعَالْ في إيجَادْ حَل مُسْتَديمْ وَعَادلْ للقَضيَة الصَحْرَاوية.

وما فتئ رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون يُذكر في كلّ مناسبة بموقف الجزائر الداعم والمساند للقضايا العادلة في العالم ومن بينها قضية الصحراء الغربية، المسجلة ضمن فصل تصفية الاستعمار في قارتنا السمراء، وذلك وفقا لمبادئ الجزائر الثابتة والمستمدة من بيان أول نوفمبر 1954، وطبقا للشرعية الدولية للأمم المتحدة.

كما يروق لي التذكير هنا بتوصية المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة للشعوب المناضلة من أجل الحرية والاستقلال بوجوب توحيد صفوفها لأن في الوحدة قوة وانتصار.

يحيا التضامن الجزائري الصحراوي،
يحيا البوليساريو،
والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم.

اجتماعات البرلمان العربي

شارك السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي للبرلمان العربي، في أشغال الاجتماعين العاشر والحادي عشر من دور الانعقاد الرابع للفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، وذلك يومي الإثنين والثلاثاء 21-22 سبتمبر 2020م، بواسطة تقنية التحاضر عن بعد.

وقد تدارس أعضاء البرلمان العربي خلال الإجتماعين عدة بنود مدرجة ضمن جدول الأعمال:

• مشاريع خطط أعمال اللجان الدائمة بالبرلمان العربي لدور الإنعقاد الأول من الفصل التشريعي الثالث (2021/2020)،
• ترتيبات عقد الجلسة الأولى-الافتتاحية-من دور الإنعقاد الأول للفصل التشريعي الثالث للبرلمان العربي المقرر عقدها شهر أكتوبر 2020 • تقرير عن أعمال وإنجازات البرلمان العربي في الفصل التشريعي الثاني (أكتوبر-2016 سبتمبر2020م).

...الاجتماع 12 لهيئة مكتب البرلمان العربي

وشارك السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي للبرلمان العربي، في الاجتماع الثاني عشر من دور الانعقاد الرابع للفصل التشريعي الثاني لهيئة مكتب البرلمان العربي، والذي انعقد يوم الخميس 15 أكتوبر 2020، بواسطة تقنية التحاضر عن بعد. وقد تضمن جدول الأعمال عدة بنود منها:

• التصديق على محاضر اجتماعات سابقة لمكتب البرلمان العربي،
• بحث ترتيبات عقد الجلسة الافتتاحية من دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الثالث للبرلمان العربي،
• الشؤون المالية والإدارية للبرلمان العربي.

.. و الاجتماع الثاني لمكتب البرلمان العربي

كما شارك في الاجتماع الثاني لمكتب البرلمان العربي، لدور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثالث، والذي انعقد يوم الأربعاء 21 أكتوبر 2020 بواسطة تقنية التحاضر عن بعد. وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع عدة بنود منها:

- التصديق على محاضر اجتماعات سابقة لمكتب البرلمان العربي،
- بحث ترتيبات عقد الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثالث للبرلمان العربي،
- عرض خطة العمل العاجلة للبرلمان العربي للفترة القادمة

لقاء افتراضي حول فعالية سياسات التمييز الإيجابي

شاركت السيدتان لويزة شاشوة، نائب رئيس مجلس الأمة، و نوارة سعدية جعفر، عضو مجلس الأمة، في لقاء افتراضي نظمته منظمة المرأة العربية بالتعاون مع منظمة «ويستمنستر للديمقراطية»، حول فعالية واستدامة سياسات التمييز الإيجابي لصالح المرأة في المنطقة العربية (الكوتا)، وذلك يوم الخميس 15 أكتوبر 2020 بواسطة تقنية التحاضر عن بعد.

اللقاء الذي ضم خبيرات وباحثات في قضايا النوع الاجتماعي، تضمن جدول أعماله دراسة تجارب بعض الدول العربية ومنها الجزائر، في التمكين للمرأة، وتعزيز فعالية واستدامة مشاركتها في القرار السياسي عبر نظام الكوتا. حيث تباحثت المشاركات على مدى ساعات عبر تقنية التواصل عن بعد، التحديات التي لازالت تواجه مسيرة المرأة العربية من أجل تعزيز مكانتها في الحياة السياسية وتكريس وجودها في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار، وكذا، الإنجازات التي تمت بفضل نظام الكوتا وآليات توسيع تطبيقاته، ومدى مساهمته فعليا في إحداث نقلة حقيقية في الموضوع.

في هذا الإطار، ساهمت ممثلتا مجلس الأمة في إثراء النقاش من خلال مداخلات حول المكاسب التي حققتها المرأة الجزائرية بفضل إقرار نظام الحصص في الدستور، والذي ساهم في تمكين النساء الجزائريات من مشاركة فاعلة في التسيير والتشريع وصنع القرار، ومنحهن فرصة إثبات جدارتهن في العمل السياسي والتشريعي وبناء الدولة.

كما تباحثتا مع المشاركات أوراق العمل المعروضة، وساهمتا في طرح وصياغة التوصيات والاقتراحات التي خرجت بها الورشة.

بمناسبة الذكرى العشرون لمصادقة مجلس الأمن على القرار 1325

لقاء افتراضي حول «الانجـــــازات والتحديات الملحة لتنفيذ برنامج النساء، السلم والأمن»

شاركت السيدة نوارة جعفر عضو مجلس الأمة، عضو لجنة الدفاع الوطني، في لقاء افتراضي نظمته الجمعية البرلمانية لحلف الشمال الأطلنطي، بمناسبة الذكرى العشرون لمصادقة مجلس الأمن على القرار 1325 ، اللقاء الذي حمل عنوان : الانجازات والتحديات الملحة لتنفيذ برنامج النساء، السلم والأمن" ، انعقد يوم الخميس 29 أكتوبر 2020 بواسطة تقنية التحاضر عن بعد.

وقد ضم هذا اللقاء خبراء وباحثين في قضايا السلم والأمن، للتفكير والبحث في الانجازات المحققة في تنفيذ برنامج "المرأة، السلم والأمن"، وكذا تحديد التحديات والعراقيل المستقبلية.

وقد ألقت السيدة نوارة جعفر عضو مجلس الأمة خلال اللقاء مداخلة هذا نصها :

أيتها السيدات ، أيها السادة ،

بادئ ذي بدء ، أود أن أشكر الجمعية البرلمانية للناتو(حلف شمال الاطلسي) على هذه المبادرة الجديرة بالثناء ، والتي تهدف إلى تعزيز المبدأ القائل أن النساء والرجال شركاء متساوون في السعي لتحقيق السلام والأمن.

يواجه العالم اليوم تحديات كبيرة بسبب عدم الاستقرار في العديد من المناطق الناجم عن الصراعات والحروب وسياسات الاحتلال ، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي لها تأثير سلبي مأساوي على واقع النساء والفتيات بسبب تعرضهن لأنواع مختلفة من العنف سواء الجسدي أو النفسي أو الجنسي.

وقد ازداد هذا الوضع سوءًا، بالرغم من أن العالم كله مازال يؤكد على احترام حقوق الإنسان ويعتبر حقوق المرأة من المرتكزات الأساسية لهذه الحقوق، ويعمل على تعزيز الممارسة الديمقراطية والحكم الراشد من خلال مساهمة المواطنين رجالاً ونساءً دون تمييز أو تفرقة. إنها حقيقة ودور أصرت عليها المواثيق والإعلانات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة التمييز والتي يلتزم المجتمع الدولي بتحقيق أهدافها.

إن الجزائر التي صادقت على لائحة مجلس الأمن رقم 1325 والقرارات ذات الصلة المكملة لها، قد عانت من ويلات الإرهاب الذي زعزع السلم والأمن خلال العشرية السوداء. لكن بفضل الإرادة السياسية التي عززتها الجهود التي بذلها الجزائريون، رجالاً ونساءً، تمكنت الجزائر من التغلب على هذا التحدي بمفردها.

في هذا السياق، ساهمت المرأة الجزائرية بشكل فعال في إنجاح المصالحة الوطنية حيث أنجزت بنجاح جانب الرجل، العديد من الجهود الهادفة إلى تحقيق هذا الهدف.

وتجدر الإشارة إلى أن تكريس مبدأ تعزيز المشاركة السياسية للمرأة من خلال زيادة فرصها في الوصول إلى التمثيل في المجالس المنتخبة أدى إلى اصدار قانون أساسي يرتكز على أساس مبدأ المحاصصة في جميع قوائم المرشحين للانتخابات التشريعية والمحلية.

إن هذا الإصلاح قد مكن الجزائر من الانضمام إلى الثلاثون (30) دولة التي حققت الهدف المحدد في منهاج عمل بيجين، من خلال تخصيص 30٪ من مناصب صنع القرار للنساء، مما سمح لها بالارتقاء إلى المركز الأول على مستوى الدول العربية بمناسبة انتخابات عام 2012، والمركز السابع على المستوى الأفريقي، من بين الدول التي وسعت مشاركة المرأة في البرلمانات والمناصب المنتخبة.

بالإضافة إلى ذلك، تم إستحداث عدد من الآليات التي تعزز مكانة المرأة مثل قانون العقوبات المعدل والمكمل الذي يتضمن أحكامًا تجرم العنف بجميع أشكاله بما في ذلك التحرش الجنسي من أجل حماية الأسرة والمرأة والطفل ، علما أن تنفيذ هذه السياسة يتم بفضل استراتيجية شاملة ومستدامة ومتعددة القطاعات، تنعكس بشكل كامل في البرامج القطاعية المكرسة لتعزيز حقوق المرأة ومكافحة التمييز على أساس الجنس.

أيتها السيدات ، أيها السادة،

تظل الجزائر داخل القارة الأفريقية ملتزمة التزاما كاملا في مجال السلام والأمن لحماية المرأة، من خلال إشراكها في عملية حل النزاعات وحفظ السلام.

من هذا المنطلق استضافت الجزائر في ديسمبر 2017 أول جمعية عامة للشبكة الإفريقية للوسيطات، وقد أقر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي هذه الشبكة وتم إنشاؤها لإضفاء الطابع المؤسسي على المكان والموقع دور المرأة في مفاوضات السلام.

كما عملت الجزائر بالمثل على مستوى جامعة الدول العربية من أجل النهوض بالمرأة وترسيخ إنجازاتها، و ترأست الجزائر في عام 2019 الدورة الثامنة والثلاثين للجنة المرأة العربية بالتنسيق مع جامعة الدول العربية، التي أنشأت "لجنة الطوارئ لحماية المرأة في النزاع المسلح ومكنت من إنشاء مؤسسة مكرسة للسلام.

بالإضافة إلى ذلك، تسعى الجزائر جاهدة لمتابعة تنفيذ اللائحة 1325 على المستوى القاري والدولي من خلال المؤتمرات والندوات التي تسمح بتبادل اخبرات الجيدة التي تعتبر ضرورية لتحسين التنفيذ على المستوى الوطني و الدولي.

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن قد اتخذ بالإجماع اللائحة 1325 في عام 2000، مع الاعتراف بالتأثير غير المتناسب للنزاعات على النساء والفتيات، مما يسمح لهن بالانتقال من وضع الضحية إلى وضع المشاركين الذين يعملون من أجل الحفاظ على السلام وتوطيده، إلا أن الحقيقة الثابتة هي أن العنف ضد المرأة أثناء النزاع المسلح لا يزال يشكل أكثر أشكال العنف انتشارا.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الجهود المبذولة لإعادة السلام قد حققت نتائج هنا وهناك، ومع ذلك ولأسباب مختلفة، من المؤسف أن نلاحظ أن تجسيد الإجراءات التي حددها القرار 1325، لا يزال دون الطموحات والرغبات المعبر عنها.

أعتقد أنه لا ينبغي لنا أن نكتفي بالنتائج التي تحققت حتى الآن ، بعد عشرين عاما من الجهود الحميدة. لذلك فإننا مدعوون إلى إجراء تقييم موجز وموضوعي للعمل المنجز وتحديد جميع العقبات والصعوبات التي أعاقت تحقيق جميع الأهداف، بناءً على الواقع الميداني.

و لن أختم مداخلتي دون الحديث عن التحديات غير المسبوقة التي نواجهها اليوم نتيجة لانتشار وباء كوفيد – 19، و الذي أثر سلبا على العالم بأسره و تسبب في أزمات مازالت تداعياتها مستمرة، مما سيؤدي إلى تعقيد الوضع الهش للنساء والفتيات اللائي يعشن في مناطق الصراع والأزمات.

فالمجتمع الدولي مدعو لاستكشاف واعتماد أساليب جديدة للتعامل مع هذه الحالات بغية التخفيف من الأضرار التي يسببها هذا الوباء، من خلال تعزيز التعاون والتضامن الدوليين، ومن أجل تمكين الجميع للعيش في ظروف يسودها السلام والاستقرار والأمن.

أتمنى لأشغالنا كل النجاح و أشكركم على كرم الإصغاء.

مشاورة إقليمية حول مشروع القانون النموذجي للبرلمان الأفريقي

شارك السيد مصطفى جبان، رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية لمجلس الأمة، في مشاورة إقليمية حول مشروع القانون النموذجي للبرلمان الأفريقي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في إفريقيا، والتي نظمها البرلمان الإفريقي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يوم الثلاثاء 17 نوفمبر 2020 بواسطة تقنية التحاضر عن بعد.

وقد تضمن جدول أعمال هذا اللقاء، مناقشة مشروع قانون نموذجي بشأن الأمن الغذائي والتغذية، أعدته لجنة الاقتصاد الريفي والزراعة والموارد الطبيعية والبيئة التابعة للبرلمان الإفريقي، بدعم فني من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبالتعاون مع وكالة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد)، وإدارة الاقتصاد الريفي والزراعة التابعة لمفوضية الاتحاد الإفريقي، قبل تقديمه إلى أجهزة السياسة العامة التابعة للاتحاد الإفريقي لمواصلة النظر فيه واعتماده.

يتعلق مشروع القانون بآليات توجيهية للدول الإفريقية من أجل تحقيق قدر مناسب من الأمن الغذائي لشعوبها من خلال السياسات والبرامج والتشريعات، وكذا، تحفيز التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة وتطلعات أجندة إفريقيا 2063.

وقد ساهم ممثل مجلس الأمة في النقاش، مبرزا الجهود المتواصلة للجزائر من أجل تحقيق الأمن الغذائي الذي يعد رهان كل السياسات الوطنية، لاسيما من خلال مخططات وطنية للتنمية الفلاحية، وكذا مرافقة البرلمان الجزائري لهذا المسار من خلال تشريع قوانين ذات صلة، على غرار قانون التوجيه الفلاحي الذي يهدف إلى المساهمة في تحسين مستوى الأمن الغذائي، ووضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستداما بيئيا.

أشغال الدورة 206 للمجلس المدير للاتحاد البرلماني الدولي...

انتخاب البرتغالي السيد دوارت باشيكو، رئيساً جديداً للاتحاد البرلماني الدولي

شارك السيد حميد بوزكري، نائب رئيس مجلس الأمة، عضو المجموعة البرلمانية الوطنية في الاتحاد البرلماني الدولي، في أشغال الدورة 206 للمجلس المدير للاتحاد البرلماني الدولي، ضمن الوفد البرلماني المشترك برئاسة السيد سليمان شنين، رئيس المجلس الشعبي الوطني، والذي تم بشكل افتراضي عبر النات، يوم الثلاثاء 03 نوفمبر 2020.

وقد سجلت الدورة مشاركة 412 برلماني يمثلون 145 برلمان وطني عضو في الاتحاد البرلماني الدولي.

كما عرفت الدورة انتخاب السيد دوارت باشيكو Duarte Pacheco [برتغالي الجنسية]، رئيساً جديداً للاتحاد البرلماني الدولي، لعهدة من ثلاث (3) سنوات، خلفاً للسيدة غابرييلا كويفاس [مكسيكية الجنسية]... وهو الرئيس الثلاثون (30) لهذا المحفل البرلماني الدولي، الذي يعود تاريخ إنشائه إلى العام 1889.

وقد عرفت الدورة، استعراض المشاركين العديد من المواضيع المدرجة في جدول الأعمال، من بينها:

- **نتائج المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات؛**
- **تقرير لجنة حقوق الانسان للبرلمانيين؛**
- **الأوضاع في مالي بعد حل البرلمان في أوت 2020.**

الإتحاد البرلماني الدولي واللجنة الإقتصادية الافريقية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ينظمان:

منتدى للبرلمانات الإفريقية حول «أثر جائحة كوفيد 19 على تنفيذ اهداف التنمية المستدامة، أي دور للبرلمانات؟»

شارك السيد أحمد خرشي، عضو مجلس الأمة، عضو المجموعة البرلمانية الوطنية في الاتحاد البرلماني الدولي، في منتدى للبرلمانات الافريقية حول: "أثر جائحة كوفيد 19 على تنفيذ اهداف التنمية المستدامة، أي دور للبرلمانات؟ " والذي تم عبر تقنية التحاضر عن بعد، وذلك يوم الجمعة 13 نوفمبر 2020.

وقد تضمن جدول أعمال المنتدى مناقشة المواضيع التالية:

• مستويات تنفيذ اهداف التنمية المستدامة في افريقيا،

• تبادل الخبرات الوطنية في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ظل جائحة كوفيد 19، وكذا آفاق إعادة البناء في المستقبل.

هذا وقد خلص النقاش بين المشاركين إلى مجموعة ملاحظات وهي:

• إن جائحة كوفيد 19 أثرت سلبا على البرامج الوطنية لتنفيذ أجندة العام 2030 في القارة الأفريقية، حيث أبرزت الإحصائيات تراجعا في درجات تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة مثل الهدف الرابع (4) حول "التعليم الجيد" .

• ضرورة تعزيز الشراكة الدولية أكثر من أي وقت مضى، على مستوى الحكومات وفيما بين الأطراف الغير حكومية، تنفيذا للهدف السابع عشر (17) من أهداف التنمية المستدامة بعنوان "عقد الشراكات لتحقيق الأهداف".

• أن جائحة كوفيد 19 أثرت إيجابا على تطوير التكنولوجيات والتقنيات الحديثة لاسيما الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي.

أشغال الدورة السنوية (66) للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (AP-OTAN).

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين الغرفتين في أشغال الدورة السنوية (66) السادسة والستين للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (AP-OTAN)، وذلك خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 23 نوفمبر 2020. بواسطة تقنية التحاضر المرئي عن بعد.

وقد تكون الوفد البرلماني المشترك من السادة:

– عبد الحق بن بولعيد، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة؛ رئيس الوفد؛

– يوسف مصار، عضو لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة؛

– هشام رحيم، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

حيث استعرض المشاركون في هذه الدورة عدة مواضيع من بينها:

• الديناميكية الأمنية و السياسية في الخليج (اللجنة السياسية)؛

• جائحة كوفيد 19 والأمن الأطلسي (اللجنة السياسية)؛

• برنامج المرأة والسلام والأمن (لجنة البعد المدني للأمن)؛

• تأثير أزمة جائحة كوفيد 19 على البعد المدني للأمن (لجنة البعد المدني للأمن)؛

• أزمة الخليج وأسواق الطاقة العالمية (لجنة الاقتصادية للأمن)

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بانتظام في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بصفته «عضو شريك متوسطي»

اليوم الدولي للديمقراطية... 15 سبتمبر

مجلس الأمة يحتفل باليوم الدولي للديمقراطية...

يُحتفل باليوم الدولي للديمقراطية سنويا في 15 أيلول/سبتمبر، وهو يمثل فرصة لاستعراض حالة الديمقراطية في العالم. وقد أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا اليوم الدولي في عام 2007. للتأكيد على أن الديمقراطية هي قيمة عالمية تستند إلى إرادة الناس التي يتم التعبير عنا بحرية لتحديد أنظمتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومشاركتهم الكاملة في جميع جوانب الحياة.

كما حثت الجمعية العامة الحكومات على تعزيز البرامج الوطنية المكرسة لتعزيز الديمقراطية وتوطيدها، بما في ذلك من خلال زيادة التعاون الثنائي والإقليمي والدولي.

في اليوم الدولي للديمقراطية لهذه السنة، الأمم المتحدة تدعو إلى بناء عالم أكثر مساواة وشمولا واستدامة، تكون فيه حقوق الإنسان محل احترام كامل

احتفلت الأمم المتحدة باليوم الدولي للديمقراطية، لهذه السنة بدعوة قادة العالم إلى بناء عالم أكثر مساواة وشمولا واستدامة، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وقال الأمين العام للأمم المتحدة، في رسالة مصورة بالمناسبة، إنه في الوقت الذي يواجه فيه العالم جائحة كوفيد- 19، تغدو للديمقراطية أهمية حاسمة في ضمان التدفق الحر للمعلومات والمشاركة في صنع القرار والمساءلة عن التصدي للجائحة.

ومع ذلك، قال السيد أنطونيو غوتيريش إننا شهدنا منذ بداية الأزمة استخدام حالة الطوارئ في مجموعة من البلدان لتقييد العمليات الديمقراطية والحيز المدني. «وهذا أمر خطير بشكل خاص في الأماكن التي تكون فيها الديمقراطية غير متجذرة والضوابط والتوازنات المؤسسية ضعيفة.»

وأوضح أرفع مسؤول في الأمم المتحدة أن الأزمة الصحية تُبرز أيضا أشكالا طال إهمالها من الظلم وتُفاقمُها، من عدم كفاية النظم الصحية إلى فجوات الحماية الاجتماعية والفجوات الرقمية وعدم المساواة في فرص الحصول على التعليم؛ ومن التدهور البيئي إلى التمييز العنصري والعنف ضد المرأة. وإلى جانب ما تحدثه أوجه عدم المساواة هذه من خسائر بشرية هائلة، فإنها تشكل هي ذاتها تهديدات للديمقراطية.»

وأكد الأمين العام أنه حتى قبل كوفيد19- بوقت طويل، كان الشعور بخيبة الأمل يتصاعد، والثقة في السلطات العامة تتناقص. وكان انعدام الفرص يثير متاعب اقتصادية واضطرابات اجتماعية. «واليوم، بات واضحا أنه يجب على الحكومات أن تفعل المزيد للإصغاء إلى مَن يطالبون بالتغيير وفتح قنوات جديدة للحوار واحترام حرية التجمع السلمي.»

وبمناسبة هذا اليوم الدولي للديمقراطية، دعا أمين عام الأمم المتحدة إلى اغتنامِ هذه اللحظة الفارقة لبناء عالم أكثر مساواة وشمولا واستدامة، تكون فيه حقوق الإنسان محل احترام كامل.

...ويصدر بياناً بالمناسبة

ضرورة التمكين للديمقراطية ثقافة وممارسة باعتبارها الأداة الأمثل لتحقيق التقدم والرفاه للشعوب

أصدر مكتب مجلس الأمة، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الثلاثاء 15 سبتمبر 2020 بياناً بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية، هذا نصّه:

«إن مكتب مجلس الأمة، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وبمناسبة الاحتفاء بالذكرى الثالثة عشر (13) لليوم الدولي للديمقراطية، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة - بموجب قرارها رقم 07/62 في سبتمبر 2007، باعتبار يوم 15 سبتمبر يوما دولياً للديمقراطية، والذي يصادف الذكرى الثالثة والعشرين (23) للإعلان العالمي حول الديمقراطية، المعتمد من طرف الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 161، بتاريخ 16 سبتمبر 1997، يُثمّن عاليا مضمون الشعار الذي اختاره الاتحاد البرلماني الدولي لإحياء هذه الذكرى السنوية «**كوفيد19 والديمقراطية ماذا يمكن أن تفعله البرلمانات؟**»، ذلك أنّ شعار هذا العام يترجم الواقع العالمي الراهن ويذكرنا بوجود فرصة سنوية لاستعراض حالة الديمقراطية في العالم، وبالدور المنوط بالبرلمان والبرلمانيين في هذا المجال...

إن هذه المناسبة تأتي هذه السنة في ظل ظروف غير عادية فرضها انتشار فيروس كورونا الذي كانت له تداعيات على الديمقراطيات وما ترتب عنه من تحديات اجتماعية وسياسية وقانونية كبرى على مستوى العالم...

وفي هذا السياق، فقد تأثرت الجزائر كسائر بلاد المعمورة بهذه المرحلة الظرفية الصعبة الناجمة عن تفشي جائحة كورونا، واتخذت السلطات العمومية بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، جُملة من التدابير الاستباقية والوقائية... حيث تقرر تفعيل عدد من الإجراءات والسياسات بشكل استعجالي، كما استدعى الوضع الوبائي أيضاً بذل جهود معتبرة قامت بها مختلف مؤسسات الدولة من حكومة وبرلمان وباقي المؤسسات الأخرى إلى جانب مختلف مكونات المجتمع على حد سواء، قصد مواجهة تفشي هذا الوباء المميت... إذ استطاعت مؤسسات الدولة الجزائرية على اختلافها مواصلة عملها بما في ذلك المؤسسات المنتخبة على المستويين المركزي (البرلمان) والمحلي (الجماعات المحلية)..

الجزائر، 15 سبتمبر 2020

مجلس الأمة يصدر بياناً بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية

صالح قوجيل: "الدستور القادم الذي بادر به من طرف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، سيساهم - بعد احتضانه من طرف الشعب - في تعميق المسار الديمقراطي في الجزائر وترسيخ ثقافة المواطنة وتعزيز استقلالية القرار السياسي الوطني، وفاءً لبيان الأول من نوفمبر 1954 الذي يُشكل مصدر كل مرجعيات الممارسة الديمقراطية في الجمهورية الجديدة"...

وعليه، **يؤكد مكتب مجلس الأمة بهذه المناسبة التي تُعد سانحة للتأكيد على ضرورة التمكين للديمقراطية ثقافة وممارسة باعتبارها الأداة الأمثل لتحقيق التقدم والرفاه للشعوب... وتسليط الضوء على الديمقراطية باعتبارها لبنة أساس للسلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير المصير... فإنه يشيد وينوه بمصادقة البرلمان بغرفتيه على مشروع التعديل الدستوري الذي بادر به رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، بعد نقاش مستفيض ومسؤول توّج ما سبق ذلك من الاستشارة القبلية الواسعة مع الفاعلين في المجتمع الجزائري بمختلف أطيافهم ومشاربهم... دستور سيتم عرضه للاستفتاء الشعبي، في الفاتح من شهر نوفمبر القادم... في تجسيد فعلي للديمقراطية الحقة وفاءً للقيم والمثل النوفمبرية الخالدة خلود وتضحيات شهدائنا ومجاهدينا... وهو الدستور الذي سيساهم - بعد احتضانه من طرف الشعب - في تعميق المسار الديمقراطي في الجزائر وترسيخ ثقافة المواطنة وتعزيز استقلالية القرار السياسي الوطني، وفاءً لبيان الأول من نوفمبر 1954 الذي يُشكل مصدر كل مرجعيات الممارسة الديمقراطية في الجمهورية الجديدة...**

اليوم العالمي للسلام

الإتحاد البرلماني العربي يؤكد على تكريس ثقافة السلام والتسامح في العلاقات الدولية

يحتفل العالم أجمع باليوم الدولي للسلام بتاريخ 21 أيلول/ سبتمبر من كل عام. حيث خصّصت الجمعيّة العامة لليونسكو هذا اليوم لترسيخ المثل العليا للسلام بين جميع الشعوب والأمم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الجمعيّة العامة للأمم المتحدة أطلقت اليوم الدولي للسلام عام 1981. وبعد مرور 20 عاماً، أي عام 2001، أعلنت الجمعيّة العامة بالإجماع هذا اليوم يوماً للاعنف ووقف إطلاق النار.

هذا وتدعو الأمم المتحدة جميع الأمم والشعوب إلى الالتزام بوقف القتال في هذا اليوم والاحتفاء به من خلال الأنشطة المعلوماتية وتوعية الجمهور حول قضايا السلام. وقد أصدر الإتحاد البرلماني العربي بالمناسبة بيانا هذا نصه:

«السلام» كلمة جوهرية تحمل في طياتها الدعوة، إلى اعتناق مبادئ،التسامح والعيش المشرك، سبيلا وأساسا لنشر الديموقراطية، وترسيخ حق الإنسان في العيش الكريم بتناغم ومحبة وانسجام، مع باقي المكونات المجتمعية على اختلاف ألوانها ومشاربها، فمفهوم السلام بمعناه العميق نابع من قيم المجتمع الإنساني وحاجته الملحة للتصدي لجمع الأخطار الناجمة، عن ويلات الحروب والصراع والاقتتال السياسي، الطائفي، المذهي، العنصري والمصلحي.

ومع تفاقم التحديات العالمية والصراعات في عصرنا الحالي، لا سيما انعدام الأمن السياسي والغذائي، وتغير المناخ والتدهور البيئي، والصراعات المحلية والإقليمية والدولية المعقدة، فضلا عن انتهاك حقوق الإنسان الأساسية بشكل متزايد في العديد من الأماكن حول العالم،

فإن الاتحاد البرلماني العربي، وإذ يسترشد بالأهداف والمبادئ الواردة في ما نصّ عليه القانون الدولي الإنساني، وشرعة حقوق الإنسان، والعهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية، واتي تنادي بنشر قيم السلام، التسامح، المساواة، الكرامة الإنسانية، وتطبيقها على أوسع نطاق،

وإذ يؤكد، على ضرورة العمل المشترك والتعاون بين الدول ومختلف وكالات الأمم المتحدة، والاتحادات البرلمانية الدولية، والإقليمية، وغيرها من الشركاء المحتملين الذين يؤمنون بقيم السلام ومبادئه، لزيادة التنسيق، والعمل بشكل حثيث على حفظ السلام والأمن والاستقرار، وحل النزاعات والصراعات بالطرق السلمية، من خالال معالجة حثيثة لأسبابها.

وإذ يستذكر، الإسهام القيم للأديان السماوية فيما دعت إليه من مبادئ بناء الحضارة الإنسانية، وحثّها على تعزيز الحوار والتفاهم والاحترام الحقيقي والمتبادل، في العلاقات بين بني البشر، ناهيك عن الخطاب المتوازن المستند إلى العقل والمنطق،

فإن الاتحاد البرلماني العربي، يحتفي اليوم، 21 أيلول/ سبتمبر 2019، بمناسبة «اليوم العالمي للسلام»، ويؤكد على أهمية تكريس ثقافة السلام والتسامح في العلاقات الدولية فعلا لا قولا، ودور الحوار البنّاء والمثمر كوسيلة للتوصل إلى التفاهم، وإزالة التهديدات المحدقة بالسلام، وتعزيز التفاعل والتبادل الإيجابي بين الحضارات لما فيه خير البشرية جمعاء،

ويعرب، بالوقت ذاته عن عميق قلقه إزاء موجات العنف السياسي والنزاع والاقتتال، التي اجتاحت مناطق مختلفة من العالم، وأدت إلى إزهاق أرواح بريئة، وتشريد الناس وإحداث دمار، تسبب إعاقة النمو والازدهار والاستقرار والتنمية، خصوصا في منطقتنا العربية، ومناطق أخرى من العالم.

ويؤكد مجددا، على ضرورة نشر وفرض قيم السلام والتسامح والعيش المشترك، بدءاً من احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، المعترف بها عالمياً والواردة في جميع المواثيق والأعراف الدولية،

ويشيد، بجمع مبادرات السلام الهادفة، إلى الحدّ من العنف والتطرف والالتفات إلى بؤر الصراع لمعالجة أسبابه، وعدم اللجوء إلى القوة وشن الحروب، لحل النزاعات والصراعات بين بني البشر، مؤكدا على مسؤولية جميع الدول، في تبني السلام منهجاً والحوار سبيلا، للابتعاد عن استعمال العنف، بأي طريقة لا تتلاءم مع القانون الدولي، والعمل على إحلال السلام والأمن والاستقرار، والإقرار بحق الشعوب في تقرير مصيرها، واسترداد ما سُلب منها بالقوة، واتخاذ موقف حازم تجاه الدول التي تضرب بعرض الحائط إرادة المجتمع الدولي، وقرارات الشرعية الدولية وتأتي دولة الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين على رأس قائمة هذه الدول.

ويدعو، البرلمانات الوطنية، والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية، والحكومات في جميع أنحاء المعمورة، إلى إيلاء مزيد من الأهمية، لسن قوانين وطنية تتفق مع مبادئ وقيم السلام والحكم الرشيد، وتعزيز المؤسسات والممارسات الديمقراطية، التي تلبي طموحات الشعوب، بالأمن والسلام والتنمية المستدامة والازدهار، والبحث عن طرق لمعالجة مظاهر الفقر والجهل ومنع وقوع الحروب والاقتتال، فضلا عن معالجة الأسباب الجذرية، لظاهرة التطرف والإرهاب، عبر نشر قيم الاعتدال والتسامح والحوار والقبول بالرأي الآخر، وزيادة الوعي العالمي بمخاطر التعصب والتحامل والتمييز والتطرف، وعدم إلصاق أي من هذه الممارسات بالأديان السماوية التي دعت إلى الجنوح للسلم، المحبة، التسامح، وخير البشرية.

ويناشد، العالم أجمع في هذه المناسبة، إلى الوقوف صفاً واحداً والعمل معاً لمناهضة التطرف بجميع أشكاله ومظاهره، والتواصل مع مختلف المعتقدات والثقافات، بغية تعزيز ثقافة السلام والحوار المثمر ونبذ العنف، وتوحيد التعايش السلمي والعدل والمساواة بين مختلف الشعوب والأمم، بعيدا عن المصالح الضيقة والنفعية التي لن تجلب إلا الويلات للعالم أجمع.

في تقييم المؤتمر الخامس لرؤساء البرلمانات الوطنية

رئيس المجلس الشعبي الوطني يقترح موضوعات جديدة تخص الأمن والسلم والتضامن الانساني

شارك رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد سليمان شنين، يوم الأربعاء 14 أكتوبر 2020، عن طريق تقنية التحاضر عن بعد في أشغال الاجتماع السابع للجنة التحضيرية لرؤساء البرلمانات الوطنية.

خصص جدول أعمال هذا الاجتماع لتقييم النتائج المنبثقة عن المؤتمر الخامس لرؤساء البرلمانات الوطنية وكذا لمراجعة نتائج سبر الآراء الذي أجري حول نفس النشاط.

وفي هذا الإطار، اقترح رئيس المجلس أن تعقد اللجنة التحضيرية اجتماعات دورية لتتمكن من متابعة وبناء مخطط عمل واقعي قابل للتحقيق ضمن جدول زمني لضمان نجاح المؤتمر الحضوري القادم لرؤساء البرلمانات في فيينا، كما اقترح السيد شنين إدراج موضوعات جديدة تتعلق ببناء السلم والأمن في العالم وكذا حل النزاعات بالطرق السلمية على غرار ما تشهده بعض نقاط النزاع على حدود الجزائر في ليبيا ومالي والصحراء الغربية ، إضافة إلى توظيف الديبلوماسية البرلمانية من أجل الأمن والسلام وكذا التضامن الإنساني من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 .

وبالمناسبة، جدد رئيس المجلس إيمان الجزائر بأهمية التعاون البرلماني والديبلوماسية البرلمانية متعددة الأطراف والمشاركة كطرف مهم في العمل البرلماني من خلال الحضور الدائم وإدراك دور البرلمانات لعكس طموحات الشعوب في الحرية والديمقراطية والحياة الكريمة، موضحا أن هذا الايمان منبثق عن مبادئ الديبلوماسية الجزائرية القائمة على احترام الشرعية الدولية ورفض التدخلات الخارجية والعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية والتضامن الإنساني.

وأكد السيد شنين أن الانتخابات الرئاسية الماضية قد أسست لشرعية سياسية في الجزائر قوامها الديمقراطية التشاركية والتنمية الإنسانية المندمجة والمتوازنة، وذلك قبل أن يضيف بأن الاستحقاق المقبل والمتمثل في عرض مشروع تعديل الدستور بعد مصادقة البرلمان عليه وبالرجوع إلى سيادة الشعب في الفاتح من نوفمبر الذي يعد محطة أخرى لبناء الجزائر الجديدة ، مضيفا في السياق أن تعديل الدستور جاء تلبية لاحتياجات ومطالب المواطنين من أجل تحقيق التغيير الذي لا طالما طمح له الشعب الجزائري و يدخل في إطار بناء الجمهورية الجديدة بما تضمنه من توسيع لمجال الحقوق والحريات وتعزيز لمبدأ الفصل بين السلطات وترقية للدور التشريعي والرقابي للبرلمان وكذا لتكريسه الحقوق المرتبطة بالتنمية المستدامة .

كما توجه السيد شنين بالشكر لجميع من شاركوا في المؤتمر وعلى كل الجهود المبذولة في هذه التجربة الرائدة رغم التخوفات والصعوبات في ظل هذه الظروف المعروفة، مسجلا أن بيان القمة الختامي كان توافقيا وتلقى دعما كبيرا وهو يعتبر نجاحا للجنة التحضيرية وهو ما يعكس التوافق بين البرلمانات في الافكار والمواقف.

المؤتمر الخامس لرؤساء البرلمانات

رئيس المجلس الشعبي الوطني يدعو إلى بناء سلم عالمي بتضامن إنساني مســـتديم وعمل برلماني مشترك

شارك رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد سليمان شنين، يومي الأربعاء والخميس 19 و20 أوت 2020، عن طريق تقنية التواصل عن بعد، في فعاليات المؤتمر الخامس لرؤساء البرلمانات تحت عنوان رئيسي «البرلمانات مجندة للتعاون متعدد الأطراف سعيا لتحقيق السلام والتنمية المستدامة للإنسانية وكوكب الأرض».

وناقش المؤتمر، بمشاركة 103 دولة، موضوعات أساسية من بينها حفز الدول والمجتمعات نحو الاهتمام بسياسات التغير المناخي والحكم الراشد والنمو الاقتصادي ودور البرلمانات في مكافحة الإرهاب.

تناول رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد سليمان شنين في قمة رؤساء البرلمانات المآزق الأمنية وآزمات التنمية وتداعياتها على الأمن المشترك بأبعاده الإقليمية والدولية، كما ألقى، خلال الاشغال، كلمة بثت استثنائيا عبر الموقع الرسمي للمؤتمر دعا من خلالها إلى بناء سلم عالمي بتضامن إنساني مستديم وعمل برلماني مشترك.

وذكر رئيس المجلس الشعبي الوطني، في مستهل كلمته، بالأزمة الصحية العالمية التي تواجه الانسانية، في سنة 2020، التي لم يشهدها التاريخ الانساني من قبل بالنظر لسرعة عولمتها وتشعب تداعياتها الاقتصادية والانسانية والصحية لدرجة هشاشة الأنظمة الصحية لغالبية دول العالم، بما في ذلك الرائدة منها عسكريا واقتصاديا وماليا وتكنولوجيا.

كما أكد، في ذات الصدد، أن هذه الجائحة أظهرت المفارقة بين الخطاب الإنساني العالمي والواقع الذي يتميز بغلبة المصالح الوطنية على المصير الانساني المشترك المهدد، وبضعف فعلي لمسارات التضامن بين الشعوب بشكل تزداد معه الهوة التنموية والرقمية، كما تتوسع رقعة الفقر والإنكشافية الصحية بين الدول وداخلها.

وأضاف السيد شنين أن عالمنا اليوم يشهد تحولات جيوسياسية متسارعة تنذر بتفاقم التنافس الاستراتيجي بين الدول الفاعلة من أجل القوة والتأثير والموارد والأسواق وسلطة القرار العالمي. كما يشهد أيضا تزايد الأزمات وتعقدها في عديد الدول مثل ليبيا وسوريا وفي منطقة الساحل ... وغيرها، وهذا ما يعقد من المآزق الأمنية ويرفع من شدة أزمات التنمية بشكل يهدد استقرارها النسقي وكذا الأمن المشترك بأبعاده الاقليمية والدولية، كما أنها تنتج الحركيات السببية المغذية للإرهاب والجرائم ذات الصلة خاصة مع إعادة انتشار آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب من مناطق النزاع في الشرق الأوسط إلى افريقيا وغرب آسيا خصوصا.

من جهة أخرى، أبرز السيد شنين أن جائحة 19 أظهرت الدور المركزي الذي تلعبه الدول الوطنية في أداء وظائفها الناظمة من أجل تحقيق الأمن الصحي لسكانها واتخاذ القرارات الكفيلة بالحفاظ على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وضمان استقرار المؤسسات وترقية منطق التضامن داخل الدول أو بينها.

كما اظهرت هذه الجائحة، على الرغم من طابعها المعولم والفتاك، حسب رئيس المجلس الشعبي الوطني، ضرورة تعزيز القواعد المعيارية الداعمة لسيادة الدول وسلامة شعوبها بالابتعاد عن العدوان والتدخل الاجنبي العسكري أو الخفي وبحل النزاعات بالطرق السلمية وفي المساعدة المنتظمة للدول الهشة في الحفاظ على ذاتها بالتنمية وبناء مقدراتها وتقديم الأمل الصادق لشعوبها، فلا يمكن بناء سلم عالمي دول تضامن انساني فعال وبدون تصورات عملية تأخذ بعين الاعتبار القوي والضعيف بمنطق انساني مستديم.

مؤكدا، في هذا الصدد، أن هذه القناعات تشكل الأرضية المعيارية التي تتبناها الجزائر من خلال مجهوداتها الدؤوبة لحل النزاعات بالطرق السلمية، وتقديم مساعداتها للدول التي تحتاج إليها وتساهم بشكل مستديم في الحفاظ على الأمن في جوارها وفي العالم، باحترام تام لسيادة الدول ووحدة شعوبها كما أنها تدافع على القضايا العادلة في إطار مبادئ وقواعد وقرارات الأمم المتحدة. كما تعكس هذه الأرضية المعيارية عمق الثقافة الجزائرية السياسية السلمية التي صقلها نضال الشعب الجزائري من أجل الاستقلال والسيادة.

مضيفا أن هذه القناعات تشكل أيضا الشعاع الموجه للتحولات الديمقراطية التي تعرفها الجزائر منذ الانتخابات الرئاسية ليوم 12 ديسمبر 2019 والذي أسس لشرعية ديمقراطية للحكم مكنت رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون من إطلاق مشروع الجمهورية الجديدة، الذي انخرطت فيه كثير من الفواعل السياسية و النخب الفكرية والقوى الحية للمجتمع الجزائري، والذي سيعيد هندسة نظامنا السياسي ليكون مواطني الروح، وفعالا وعقلانيا في أداء مؤسساته، وعادلا في توزيع الفرص والثروات بين مختلف المواطنين، وقادرا على بناء الجزائر الجديدة لتكون قلعة من الرفاه والاستقرار و الأمن، ودولة مساهمة في تحقيق الأهداف المشتركة للإنسانية.

ويستعرض المعطيات العالمية ومرتكزات سياسة الجزائر خلال رئاسته ورشة التمكين السياسي للشباب

قال السيد شنين في مستهل الاشغال أن التقرير بعنوان « تعزيز المشاركة السياسية والبرلمانية للشباب .. الانتقال من الاقوال إلى الأفعال»، يسجل الايمان بقوة الشباب والنساء، وانه في الوقت الذي تواجه فيه المجتمعات عددا من التحديات الهائلة، على غرار قضايا الصحة العامة والتغيرات المناخية ، فإن المشاركة السياسية للشباب ليست مجرد حق يجب استيفاؤه، بل تعد أيضا أفضل استثمار يمكن إهداؤه للأجيال القادمة.

وقدم شنين في هذا الإطار معطيات حول الشباب حيث يمثل اقل من 30 سنة نصف سكان العالم تقريبا، فيما يتراوح معدل أعمار ربع سكان العالم ما بين 15 و30 سنة، وعلى الرغم من أن العالم يعرف أعدادا غير مسبوقة لفئتهم إلا أنهم يعانون من ضعف كبير في التمثيل السياسي والبرلماني، مفيدا ان معطيات الاتحاد البرلماني الدولي تسجل أن نسبة البرلمانيين أقل من 30 سنة لا تتعدى 2.2 بالمائة، وهو الضعف المسجل في فئة البرلمانيين بين 40 و45 سنة.

وأضاف شنين أنه خلال الخمس سنوات الأخيرة، وبالعودة إلى بيانات الاتحاد البرلماني الدولي حول المشاركة السياسية للشباب، فقد شهد عام 2018 ارتفاع نسبة البرلمانيين أقل من 30 سنة من 1.6 بالمائة سنة 2014 إلى 2.2 عام 2018، كما ارتفعت نسبة البرلمانيين أقل من 40 سنة من 12.9 بالمائة إلى 15.05 بالمائة للفترة ذاتها.

كما أظهرت أبحاث الاتحاد البرلماني، يضيف شنين، أن أكثر من 30 بالمائة من برلمانات العالم أحادية الغرفة، ونسبة مماثلة في الغرف الأدنى في البرلمانات ذات الغرفتين، وأكثر من ثلاثة أرباع الغرف العليا في البرلمانات ذات الغرفتين لا وجود فيها لبرلمانيين أقل من 30 سنة.

وتطرق، السيد شنين، إلى الترقية السياسية للشباب الجزائري عن طريق تخفيض السن القانونية للترشح للبرلمان من 28 إلى 25 سنة وإعلان رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون عن المساعدة المالية للحملات الانتخابية للشباب الذين يترشحون للانتخابات التشريعية القادمة من أجل الرفع النوعي من عدد النواب الشباب بالمجلس الوطني الشعبي، مفيدا أن الشباب الأقل من 40 سنة يشكل أكثر من 70 في المائة من سكان الجزائر، وأن سياسة الدولة تقوم على الترقية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للشباب .

ويدعو في اختتام الأشغال إلى الأمن والتضامن في ظل وبعد وباء كورونا

في ختام أشغال القمة الخامسة لرؤساء البرلمانات يوم الخميس 20 أوت 2020، أشاد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد سليمان شنين، في كلمة باسم المجموعة العربية والافريقية بالقيمة السياسية لبيان القمة الذي يعبر عن الاجماع من أجل بناء عالم أكثر أمنا وتضامنا في ظل جائحة كورونا وبعدها، والتطلع الجماعي لترقية العمل البرلماني متعدد الأطراف خدمة للإنسانية وتطلعات شعوب العالم للعيش في عالم مزدهر وأمن بعيدا عن الازمات والصراعات، والتأكيد على الإصرار في مساعدة الدول النامية والاقل نموا من أجل ضمان حقوق مواطنيها في الصحة والتربية والعمل بما يخفض من حجم الهوة التنموية وتعزيز الاستقرار النسقي للدول.

وثمن السيد شنين ما جاء في بيان القمة من حرص للبرلمانات الوطنية على تحصين سيادة الدول وشجب التدخلات الأجنبية ورفض محاولات المساس باستقرار الدول ووحدة المجتمعات، وتفعيل حق الشعوب في تقرير المصير طبقا لميثاق الأمم المتحدة وكل القرارات واللوائح الأممية، مؤكدا على أهمية تفعيل الاليات السلمية لحل النزاعات في إطار القانون الدولي والابتعاد عن إثارة عدم الاستقرار لما لذلك من أثار خطيرة على الامن والسلم الدوليين وتنامي الإرهاب والتهديدات ذات الصلة.

وتناول رئيس المجلس الشعبي الوطني المقاربة الجزائرية لبناء الأمن والسلم في العالم وفي إفريقيا من خلال تعميق التضامن الإنساني والرفع من وتيرة التنمية في الدول الافريقية، مشيرا إلى الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي التي بادر بتأسيسها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون من أجل التعاون الدولي لمساعدة الاشقاء الافارقة على بناء مقدراتهم المادية والبشرية، مذكرا أيضا بما قدمته الجزائر من مساعدات طبية وإنسانية وتنموية لعدد كبير من الدول لمجابهة جائحة كوفيد 19 .

كما تطرق رئيس المجلس إلى الدور الفعال للجزائر في بناء الامن والسلم في إفريقيا وفي ترقية العمل الافريقي المشترك ، وحل النزاعات بالطرق السلمية في ظل الاحترام الكلي لسيادة الدول وسلامة أراضيها، مع تغليب الحوار الوطني المنتج للتوافقات بعيدا عن العنف والاقصاء، مؤكدا أن الجزائر تقف على مسافة واحدة من مختلف الأطراف الليبية وتعمل على مساعدتهم لإيجاد حلول للأزمة الليبية بالطرق السلمية بعيدا عن العنف والتدخل الأجنبي حقنا للدماء وحفاظا على وحدة ليبيا الترابية والمجتمعية.

وجدد في الأخير وقوف الجزائر مع حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف كما تقره القرارات واللوائح الاممية ذات الصلة.

في ملتقى دولي من تنظيم المجلس الدستوري..رئيس الجمهورية يؤكـــــد: استفتاء تعديل الدستور.. عودة إلى الشعب السيّد

نظم المجلس الدستوري برئاسة السيد كمال فنيش يومي 5 و6 أكتوبر 2020، ملتقى دولي حول موضوع «الدستور في خدمة المواطن : المحاور الكبرى للتعديل الدستوري»
وحضر هذا الملتقى الذي نظمه المجلس الدستوري بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، رئيس المجلس الشعبي الوطني سليمان شنين، أعضاء الحكومة ومستشار رئيس الجمهورية المكلف بالشؤون القانونية والقضائية، السيد بوعلام بوعلام، ومسؤولي العديد من الهيئات والمؤسسات الوطنية.

رئيس الجمهورية يؤكد: الدستور الجديد وفاءا واستكمالا لمطالب وطموحات الشعب

قدم رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في رسالة قرأها نيابة عنه مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالشؤون القانونية والقضائية، السيد بوعلام بوعلام بعض التوضيحات للمواطنين بخصوص الاستفتاء على وثيقة تعديل الدستور الذي وصفه بالمحطة الهامة في تاريخ بلادنا، والذي أكد بأنه يندرج ضمن متطلبات بناء الدولة العصرية وممارسة الديمقراطية الحقة.

بأن تعديل الدستور جاء وفاء منه لالتزامه باستكمال مطالب وطموحات الشعب الجزائري التي عبّر عنها من خلال الحراك الشعبي المبارك الأصيل، والوعود التي وعد بها أمام الشعب خلال حملته الانتخابية. وقال الرئيس بأنها التزامات صادقة شرعت في تجسيدها في الميدان وفق رؤى واستراتيجية واضحة، ورزنامة محددة تستدعي من الجميع التحلي بالواقعية وعدم الإلمام بالجزئيات والشكليات على حساب الأمور الجوهرية.

وشدد السيد الرئيس، على أن الدستور باعتباره الوثيقة الأسمى والقانون الأساسي للدولة يشكل البنية الصلبة الأساسية في بناء جمهورية جديدة، لذلك جدد حرصه على أن يكون الدستور بصيغته الجديدة توافقيا وينسجم ويلبي مطالب الحراك المبارك، كما أنه يستجيب لطموحات الشعب بممارسة الديمقراطية الحقة.

وهو ما جعله يحرص أيضا كل الحرص على العودة إلى الشعب السيّد في إقرار هذه الوثيقة الهامة في سبيل بناء الجزائر الجديدة، والتي أكد أنه يجب أن تقوم على أسس الديمقراطية والحكم الراشد. وقال حرصت على تنظيم الاستفتاء لإحداث قطيعة مع ممارسات الماضي، واللجوء إلى الشعب رغم الظروف الصحية الصعبة التي تجتازها بلادنا على غرار باقي دول العالم جراء جائحة كورونا.

وأوضح رئيس الجمهورية، في رسالته أن تحديد تاريخ غرة نوفمبر للاستفتاء لم يأت اعتباطا بل لأنه يوم مشهود في تاريخ الجزائر الحديثة، تستلهم فيه الدروس والعبر من جيل نوفمبر الحالي الذي تحمّل مسؤولياته إزاء شعبه في تفجير ثورة خالدة استلهمت منها الشعوب نموذجا للتحرر من نير الاستعمار وبناء الدولة الوطنية.

وأضاف الرئيس، أن رمزية هذا اليوم وتاريخيته تضفي طابعا خاصا على استفتاء تعديل الدستور ليكون مفتاحا لبناء جزائر بخطها النوفمبري، متطلعة لبناء الدولة على أسس وقواعد شفّافة أساسها الديمقراطية وإرساء دولة الحق والقانون واستقلالية القضاء وضمان حماية حقوق المواطن وحرياته ومحاربة الفساد بكل أشكاله.

كما يحمل اختيار هذا الموعد . كما قال . الرئيس رسالة إلى الشعب الجزائري على أنه شعب موحد واحد انصهر على تاريخه البعيد ووحدته قيمه الوطنية التي جسدتها مواقف ثورة التحرير الخالدة وأولها بيان أول نوفمبر.

وقال إنها رسالة تبين للجميع أن الشعب الجزائري فصل وبصفة نهائية في مسألة الهوية، وكله عزم على صون استقراره وإفشال كل محاولات البلبة والشك في أوساطه، متطلعا لبناء مستقبله الزاهر في كنف الأمن والاستقرار، الوئام والانسجام. ليؤكد في هذا السياق عدم المساس بعناصر الهوية الوطنية في وثيقة الدستور المقبل، والتي لا يمكن . كما قال . عرضها من جديد للنقاش السياسي ولا أن تكون محل جدال.

وبينما جدد رئيس الجمهورية، التأكيد بأن مسألة تعديل الدستور تعديلا عميقا وشاملا تعد خطوة أساسية نحو الجمهورية الجديدة التي نؤمن بضرورة بنائها، فقد أشار إلى أن الهدف المنشود هذه المرة هو بناء دولة قوية بمؤسساتها، واستعادة ثقة المواطن فيها ويتساوى فيها المواطنون أمام القانون ويمارسون فيها حقوقهم بكل حرية في إطار القانون، وتلبى طموحات الشعب في الانفتاح على العصرنة في ظل احترام القيم الحضارية والحفاظ على استقلاله.

وتطرق السيّد الرئيس، في رسالته إلى المرتكزات الأساسية التي تضمنتها الوثيقة وعرفت توافقا وطنيا والمتمثلة بالأساس في تعزيز المساواة بين المواطنين، وحماية الحقوق والحريات واستقلال القضاء وأخلقة الحياة السياسة والعامة، ومكافحة الفساد بكل أشكاله وفق منظومة حكم تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتمنح البرلمان مراقبة عمل الحكومة.

وأوضح في سياق ذي الصلة بأن مشروع تعديل الدستور أكد على تحديد طبيعة نظام الحكم شبه الرئاسي القائم على الفصل بين السلطات وتوازنها، وإزالة الضبابية والغموض الذي يعتري منظومة الحكم في بلادنا، مشيرا إلى أن هذا التعديل يعالج جميع القضايا ذات الصلة كمسألة التعايش مع ما تفرزه الانتخابات التشريعية، حيث نكون أمام تعيين رئيس حكومة من الأغلبية البرلمانية يطبق برنامج حكومته بعد مصادقة البرلمان.

وأضاف الرئيس أنه وعلى نحو مغاير وتماشيا مع حالة إفراز الانتخابات التشريعية للأغلبية الرئاسية نفسها، يتم تعيين وزير أول يضع خطة عمل حكومته من برنامج رئيس الجمهورية الذي انتخبه الشعب.

كما أكد الرئيس، أن هذا التعديل أعطى استقلالية للمجلس الأعلى للقضاء، خاصة وأن مناقشة الوثيقة ركزت على أهمية دسترة السلطة الوطنية للانتخابات باعتبارها آلية حقيقية لشفافية ونزاهة الانتخابات من حيث تنظيمها والإشراف عليها.

ومن أجل إدخال قفزة نوعية في مجال القضاء، تضمن الدستور تحويل المجلس الدستوري إلى محكمة دستورية ينتخب أغلب أعضائها من المختصين في مجال القانون الدستوري، حيث تضمن التوازن بين السلطات الدستورية مما قد ينشب من خلافات بين المؤسسات كما تفسر أحكام الدستور.

ولدى تطرقه لأخلقة الحياة العامة والحياة السياسية، قال رئيس الجمهورية، إن الوثيقة خصصت حيزا هاما لهذا المجال، موضحا أنه من خلال حجم الفساد الذي تبرزه جلسات المحاكمات الأخيرة، يتبين عمق الضرر الذي لحق بمؤسسات الأمة وكذا أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم.

أبرز السيد الرئيس، بأن زوال هذه الأزمة شرط أساسي لبناء جزائر جديدة لن يكون فيها أحد محميا بحصانته ونفوذه، ولن يكون ذلك إلا بالصدق والإخلاص في العمل والحرص الدائم على نكران الذات حتى يشعر المواطن خاصة الشباب أن هناك تغييرا حقيقيا، وأن الدولة في خدمة مواطنيها

واعتبر رئيس الجمهورية، أنه في حال تزكية الشعب لهذا التعديل الدستوري، فإن الأمر يستلزم تكييف أكبر قدر من القوانين ضمن منظور إصلاح شامل للدولة واسترجاع ثقة المواطنين.

وأعلن الرئيس، في نفس الإطار أنه بعد تعديل الدستور، ستتم مراجعة قانون الانتخابات الذي شكلت بشأنه لجنة من الخبراء وإطارات من وزارة الداخلية، تتولى سن نص قانوني يضفي ضمانات نزاهة الانتخابات للحفاظ على الإرادة الشعبية وإزالة نظام الحصص الكوطات لمنح فرص متكافئة للجميع في الترشح والتصويت، ويتعزز المشهد السياسي بجيل جديد من المنتخبين.

ورشات جديدة بعد تجديد المجالس المنتخبة

كما أعلن رئيس الجمهورية، عن فتح بعد تجديد المجالس المنتخبة ورشات لوضع استراتيجيات تخص الاقتصاد الوطني بمشاركة جميع الفاعلين للمساهمة في انطلاقة اقتصادية حقيقية تحدث تنمية وطنية تلبي حاجيات المواطن وتقلص التبعية لأسعار النفط.

وفي الأخير شكر رئيس الجمهورية، المجلس الدستوري الذي نظم هذا الملتقى على اهتمامه بهذا الموضوع، كما شكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مرافقته للمجلس الدستوري في نشر هذه الثقافة الدستورية.

رئيس المجلس الدستوري:

مرافقة الضمانات بممارسات إدارية مرنة

بدوره أفاد رئيس المجلس الدستوري كمال فنيش في مداخلة له بعنوان «اللامركزية ودور المجتمع المدني في ترقية الديمقراطية التشاركية»، ان هذا الملتقى يندرج في اطار نشر الثقافة الدستورية التي تعد من صميم مهام المجلس والتي لا تقل أهمية على مهامه الرقابية، مشيرا الى ان الملتقى سيتطرق الى عدة محاور أساسية تضمنها مشروع تعديل الدستور منها استقلالية القضاء وتعزيز الحقوق والحريات.

كما يتطرق حسب نفس المسؤول الى أخلقة الحياة العامة والممارسات السياسية بالإضافة الى تحويل المجلس الدستوري الى محكمة دستورية وكذا ترقية دور مجلس المحاسبة في الرقابة البعدية على الأموال العمومية وعدة مواضيع أخرى ذات صلة بمشروع تعديل الدستور.

ونوه السيد فنيش بهذه المناسبة حرص رئيس الجمهورية على اعتماد الطريقة الأكثر ديمقراطية في تعديل الدساتير بارجاع الكلمة للشعب من خلال الاستفتاء.

كما أكد رئيس المجلس الدستوري، أن الضمانات والأليات المتعلقة بتعزيز دور المجتمع المدني وتكريس مبادئ اللامركزية التي جاء بها التعديل الدستوري ينبغي مرافقتها بممارسات إدارية مرنة لترقية الديمقراطية التشاركية.

وقال السيد فنيش أن المبادئ والضمانات والأليات المتعلقة بتعزيز دور المجتمع المدني وتكريس اللامركزية التي جاء بها التعديل الدستوري المعروض للاستفتاء يوم الفاتح من نوفمبر القادم لابد أن يرافقها تفكير جاد في تعديل وتحديث الترسانة القانونية مع إضفاء ممارسات إدارية أكثر مرونة وأكثر جدية تساهم فعلا في تحقيق التنمية المستدامة، مشيرا إلى أن هذه الخطوة تجسد بإعادة الاعتبار للمبادئ اللامركزية ودور المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية بالشكل الذي أتى به مشروع تعديل الدستور.

وشدد السيد فنيش على أهمية هذه الخطوة كون الديمقراطية التشاركية التي يرمي التعديل الدستوري إلى ترقيتها غرضها معالجة الاختلالات التي تعانيها الديمقراطية النيابية وتوسيع تمثيل المواطن، فيما يتعلق بالسياسيات المرتبطة بمعيشتهم وسن القوانين المؤطرة لشؤونهم والناظمة لعلاقاتهم الاجتماعية والإدارية إلى جانب إضفاء المزيد من الشفافية عبر الرقابة والمسائلة على أداء المؤسسات على المستوى المحلي والمركزي بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين أدائها وبلوغ أهداف التنمية.

كما أبرز أن تعزيز اللامركزية من شأنه أن يخفف العبء على المؤسسات المركزية مبرزا أهمية ما جاء به تعديل الدستور في مجال الحريات وحقوق المواطنين والفصل بين السلطات وتعزيز استقلالية القضاء، والتي تأتي، حسبه، على رأس أجندة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، حيث ذكر في هذا الإطار بتصريح رئيس الجمهورية في أشغال الجمعية العامة الأخيرة للأمم المتحدة والتي أكد من خلالها أن الجزائر تسير نحو دولة القانون والعدالة الاجتماعية.

في نفس السياق، ثمن رئيس المجلس الدستوري التعديل الخاص ببعض التدابير الخاصة بغرض تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي للبلديات المحدودة التنمية مشيرا إلى أن هذه الخطوة لها أثر في الحد من التفاوت الاقتصادي بين بلدية وأخرى.. كما تعزز وتحقق قيم المساواة والعدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين.

وشدد في ذات الاطار على ضرورة العمل على إصلاح الجباية المحلية والنهوض بالاقتصاد المحلي والعمل على تعزيز صلاحيات المجالس المنتخبة في المجال الاقتصادي باعتبارها الأدرى باحتياجات المناطق، معتبرا بأن هذه المبادئ والأليات يجب تجسيدها خلال المراجعة الشاملة للاطار القانوني الذي يحكم البلدية والولاية.

بمناسبة افتتاحها ليوم تكويني، وزيرة العلاقات مع البرلمان:

الترسانة القانونية التي تنظم العلاقة بين المؤسسات الدستورية ستعرف مراجعة عميقة ونوعية

كشفت وزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدة بسمة عزوار، يوم 6 أكتوبر 2020، ان الترسانة القانونية التي تنظم العلاقة بين المؤسسات الدستورية، ستعرف مراجعة عميقة ونوعية والتي تضّمنها مشروع التعديل الدستوري الذي بادر به السيد رئيس الجمهورية، تنفيذًا لالتزاماته من أجل بناء جزائر جديدة واستجابة للمطالب السياسية والإجتماعية التي نادى بها نشطاء الحراك الشعبي المبارك، والعديد من التشكيلات السياسية.

وأبرزت الوزيرة بمناسبة إفتتاحها اليوم التكويني الموجه للمكلفين بملف العلاقات مع البرلمان على مستوى الدوائر الوزارية، بالمدرسة الوطنية للإدارة، تحت عنوان «توحيد مناهج متابعة العمل البرلماني»، أن التعديل الدستوري يرمي إلى تأسيس مسار ديمقراطي، يضع مقاييس جديدة لأخلقة الحياة العامة، والعمل السياسي، ومعالجة كل الإختلالات والتجاوزات الناجمة عن ممارسات سياسية عاشتها الجزائر في المراحل السابقة.

كما أكدت، على أن مبادرة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بتعديل الدستور ستصون الجزائر حتمًا من كل أشكال الإنفراد بالسلطة، وتضمن الفصل التام والمرن، في آن واحد، بين السلطات، وتحقق الأداء المنسجم، والمتكامل بينها، وتوفر الجو الملائم لممارسة كل مؤسسة لمهامها الدستورية المنوطَة بها.

واعتبرت السيد بسمة عزوارة، أن المغزى من تنظيم دائرتها الوزارية لمثل هذه الورشات، هو الوقوف ومحاولة تذليل ومعالجة الصعوبات الميدانية التي تطرحها مهمة متابعة العمل البرلماني، في شقيه التشريعي والرقابي. وذلك من خلال تجربة دائرتها الوزارية الميدانية في المجال منذ إستحداثها سنة 1997، وإسهامًا منها في ترقية الممارسة الديمقراطية في ظل إحترام المبادئ الدستورية لاسيما مبدأ الفصل بين السلطات، بهدف تكريس رؤية موحدة حول مناهج العمل في مجال معالجة الملفات ذات الصلة بالنشاط البرلماني.

وأوضحت، في سياق متصل، ان تنظيم هذه الورشة التكوينية لا يعني البتة غياب الحس الإداري أو الوظيفي لدى إطارات القطاعات الوزارية، وأنما هو نهج موضوعي وتقني بحتْ تحتاجه كل المؤسسات في واقعنا اليوم، لتحقيق الإضافة اللازمة للتسيير الأمثل للمؤسسات وتصحيح الوضعيات التي من شأنها أن تحول دون تحقيق الهدف المنشود.

وأشارت الوزيرة أنه من بين الأهداف المنشودة من تنظيم هذه الورشة، هو وضع آليات للتنسيق بين كل الإطارات المعنية، والتبادل بينهم، وتفعيل دور نقاط الاتصال المحورية على مستوى كل الدوائر الوزارية وذلك تنفيذًا لمخطط عمل الحكومة بشكل يضمن ديناميكية أكبر للعمل الحكومي والعمل البرلماني، إرتقاءً بالعلاقة الوظيفية التي تربط الحكومة بالبرلمان بغرفتيه في إطار الاحترام الكامل والصارم للأحكام الدستورية والقانونية الناظمة لهذه العلاقة.

وفي اختتام أشغال الورشة، كشفت السيدة بسمة عزوار إنّ هذه المبادرة ستتبعها مبادرات أخرى ستتناول مواضيع متعلقة بالإجراءات العملية في متابعة آليات أخرى مرتبطة بالعمل البرلماني، و ذلك بناءًا على توجيهات السيد الوزير الأول الذي ألح و أكد على ضرورة تنظيمها دورياً، من أجل تنسيق فعال بين مختلف الدوائر الوزارية في هذا المجال.

كما تعهدت الوزيرة بإعداد دليل متعلق بالإجراءات العملية في مجال متابعة العمل البرلماني في شقيه التشريعي والرقابي، وذلك بعد الإستفتاء على تعديل الدستور من طرف الشعب الجزائري في الفاتح نوفمبر القادم.

وأوضحت السيدة عزوار أن دائرتها الوزارية ستعكف على إطلاق مشروع توحيد الصياغة التشريعية من خلال إعداد دليل يسمح لمختلف المتدخلين في الصناعة التشريعية من توحيد المناهج والأساليب.

إضافة إلى ذلك، أوضحت وزيرة العلاقات مع البرلمان انّ عَصرنة الإدارة تبقى من بين أولويات دائرتها الوزارية، حيث سيتم العمل على إنشاء أرضية رقمية تسمح لمختلف الفاعلين من إطارات الدوائر الوزارية وأعضاء البرلمان بغرفتيه الإطلاع على مسار مشاريع النصوص التشريعية و كذلك متابعة مختلف آليات الرقابة البرلمانية.

مجلس المحاسبة يصدر تقريره السنوي لسنة 2020

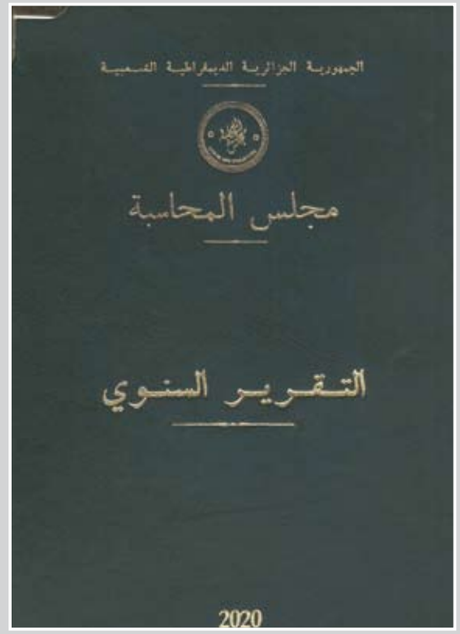

تضمن تقرير مجلس المحاسبة ديباجة وأربعة أجزاء تم التأكيد فيها على أهمية اتباع نهج جديد في أداء الإدارات العامة لمهامها ، وضرورة تحسين إدارة الموارد المالية وترشيد الإنفاق العام. وفي هذا السياق تناول الجزء الاول الميزانية وإدارات الدولة حيث خصص هذا الجزء من التقرير لكيفية تسيير عمليات التجهيز المسجلة ضمن البرنامج القطاعي اللامركزي (PSD) التابع لوزارة الداخلية ، والجماعات المحلية وتهيئة الاقليم وذلك في كل من ولايات الجزائر العاصمة، بومرداس والجلفة. كما تم التطرق في هذا الجزء من التقرير الى هياكل دعم التكوين والتعليم التابعة لوزارة التربية الوطنية (MEN) ، علاوة على التدقيق في البرامج العمومية لإنشاء وإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق الأعمال.

بينما تم تخصيص الجزء الثاني من التقرير الى الجماعات المحلية وما يتعلق بمسألة عائدات الضرائب المحلية التي تظل عنصرا هاما في إدارة الجماعات المحلية، و في هذا السياق، ركز مجلس المحاسبة على عائدات الضرائب في البلديات في بعض الولايات مثل تلمسان وسيدي بلعباس وعين تموشنت والنعامة. كما قدم لمحة عامة عن عائدات الضرائب في بلديات عنابة والبوني وبرحال وسيدي عمار (ولاية عنابة) وعائدات الضرائب في البلديات التابعة لولايات برج بوعريريج ومسيلة والبويرة، كما اهتم مجلس المحاسبة ببرامج التجهيز وإدارة المدارس الابتدائية مع تسليط الضوء على الإعانات الممنوحة للجمعيات المحلية ،من خلال اختيار بعض العينات من الجماعات المحلية.

في حين تم تخصيص الجزء الثالث لفحص تسيير بعض الهيئات والمؤسسات العمومية مثل المركز الوطني لليقظة الدوائية واليقظة المادية (CNPM) ومؤسسة المستشفى العام «جيلالي رحموني في بلدية المرادية» ، كما اهتم المجلس بمسألة تنفيذ برامج الإسكان من قبل ديوان الترقية و التسيير العقاري (OPGI) في وهران، والقروض المدعومة الممنوحة للاستثمار الإنتاجي من قبل بنك الزراعة والتنمية الريفية «BADR Spa» بالإضافة إلى البنية التحتية لدعم الأنشطة البحثية للمركز الوطني لبحوث وتطوير المصايد والاستزراع المائي (CN-DPA).

أما الجزء الرابع من التقرير فقد إنصب على الموارد المالية والموارد البشرية والأنشطة الدولية المتعلقة بمجلس المحاسبة ذاته، بالإضافة إلى عرض عدد من الأنشطة التي شارك فيها المجلس مثل الندوات وزيارات الوفود الأجنبية ومشاركة المجلس في بعض المحافل والهيئات الدولية.

التقرير السنوي لسنة 2019

لسلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية

اصدرت سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية تقريرها السنوي لسنة 2019، التقرير الذي يحتوي على خمسة (5) فصول، يأتي تنفيذا لمقتضيات المادة 13 ، النقطة 14 من القانون رقم 18- 04 المؤرخ في 10 مايو سنة 2018 ، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية ، كي يعرض على السلطات العمومية والمنتخبين الوضعية العامة التي تمكنهم من تكوين نظرة شاملة حول هذا القطاع وكذا الجهود المبذولة من طرفها مترجمة من خلال القرارات ، الآراء والتوصيات التي اخذتها في هذا المجال، وهو يشكل بذلك أداة فعالة وحقيقية للمساعدة على اتخاذ القرار على المستوى الإستراتيجي للوطن

أخبار المجلس الشعبي الوطني في عددها 18

أصدر المجلس الشعبي الوطني العدد 18 من مجلة " أخبار المجلس" ، المجلة في مواضيعها وثقت لأهم النشاطات التشريعية والرقابية للسداسي الأول من سنة 2020 للمجلس الشعبي الوطني.

مجلة المجلس الدستوري في عددها 13

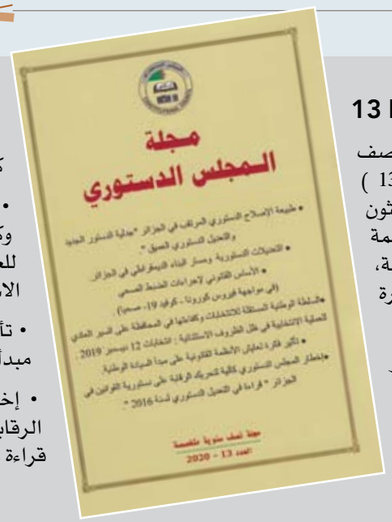

تناولت مجلة المجلس الدستوري وهي مجلة نصف سنوية متخصصة في عددها الثالث عشر (13) دراسات وأبحاث علمية أنجزها أساتذة وباحثون في المجال القانوني والقانون الدستوري ، مساهمة منهم في تحليل وإثراء مواضيع قانونية مهمة، تعالج في أغلبها قضايا الساعة ذات صلة مباشرة بالتحولات الدستورية في الجزائر. وهي :

• طبيعة الإصلاح الدستوري المرتقب في الجزائر « جدلية الدستور الجديد والتعديل الدستوري العميق»

• التعديلات الدستورية ومسار البناء الديمقراطي في الجزائر.

• الأساس القانوني لإجراءات الضبط الصحي (في مواجهة فيروس كورونا - كوفيد –19 صحيا)

• السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وكفاءتها في المحافظة على السير العادي للعملية الانتخابية في ظل الظروف الاستثنائية: انتخابات 12 ديسمبر 2019.

• تأثير فكرة تعايش الأنظمة القانونية على مبدأ السيادة الوطنية

• إخطار المجلس الدستوري كآلية لتحريك الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر» قراءة في التعديل الدستوري لسنة 2016» .

إصداران للمجلس الأعلى للغة العربية

الإصدار الأول للمجلس الأعلى للغة العربية فتمثل في العدد الثامن والأربعون 48 من مجلة اللغة العربية، وهي مجلة فصلية محكمة تعنى بالقضايا الثقافية والعلمية للغة العربية ، وقد تضمنت المجلة في هذا العدد 5 محاور وهي : دراسات تراثية، دراسات لغوية معاصرة، دراسات تعليمية ، دراسات أدبية ونقدية، ثقافيات

أما اصداره الثاني فتضمن أشغال ندوة بعنوان « جهود المجلس الأعلى للغة العربية في تطوير اللغة العربية « بمحاورها الثلاث :

• المحور الأول: جهود المجلس الأعل للغة العربية في الجزائر من التأسيس إلى يومنا

• المحور الثاني : دور المجامع والمؤسسات اللغوية في تطوير وتوسيع استعمال اللغة العربية

• المحور الثالث : تعامل المجلس الأعلى للغة العربية والمؤسسات اللغوية الأخرى عبر الوطني العربي مع ما يسمى أزمة اللغة العربي: المشاكل والحلول.

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تصدر التقرير النهائي حول الانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019

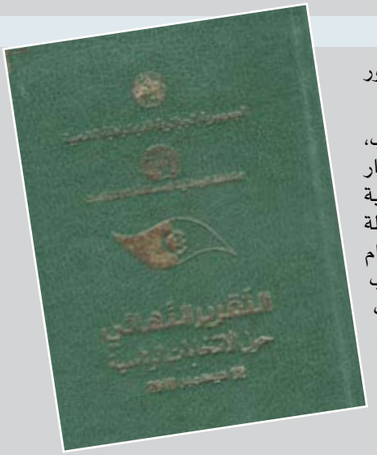

أصدرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التقرير النهائي حول الانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019، ويندرج هذا الإصدار طبقا للمادة 10 من القانون العضوي المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات «تعدّ وتنشر السلطة المستقلة تقريرا مفصلا عن عملية إنتخابية خلال أجل أقصاه 45 يوما من تاريخ الأعلان الرسمي عن النتائج النهائية، يصادق عليه مجلس السلطة المستقلة بحضور منسقي الولايات».

وقد تضمن هذا التقرير خمسة (5) أبواب، عرض الأول منها السياق العام والإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم العملية الانتخابية (استنتاجات لجنة الوساطة والحوار والقانونين العضويين المتعلقين بالنظام الانتخابي والسلطة المستقلة)، أما الباب الثاني والثالث والرابع والخامس، فقدمت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من خلالهم المراحل المختلفة للعملية الانتخابية وفقا لمنطق تسلسل مراحلها.

الحزب الحاكم الموالى للغرب فى الجبل الأسود يفقد الأغلبية فى الانتخابات

جاءت نتائج الانتخابات البرلمانية في جهورية الجبل الأسود مخيبة لآمال رئيس البلاد «ميلو ديوكانوفيتش» ،إذ حصل الحزب الموالي للغرب على معظم الأصوات لكنه خسر الأغلبية، ليكون مضطرا للبحث عن شريك من أجل البقاء في السلطة.

لجنة الانتخابات أعلنت أن «الحزب الديمقراطي الاشتراكي «الذي يحكم البلاد منذ ثلاثة عقود حصل على 35.06 بالمئة من الأصوات في الانتخابات .

من جانبه ،حصل تحالف أحزاب قومية صربية بالأساس تحت اسم «من أجل مستقبل الجبل الأسود» والذي يسعى إلى توثيق العلاقات مع صربيا وروسيا على 32.55 بالمئة من الأصوات، بينما حصل «حزب السلام أمتنا الوسطي» المعارض» على 12.53 بالمئة من الأصوات.

الجدير بالذكر أن الانتخابات البرلمانية شهدت مشاركة 11 حزبا وائتلافا تنافسوا على 81 مقعدا في البرلمان المؤلف من مجلس واحد، حيث ينتخب البرلمان لمدة أربع سنوات.

البرلمان التونسي يمنح الثقة لحكومة المشيشي

وافق البرلمان التونسي على منح الثقة لحكومة تكنوقراط يرأسها السيد هشام المشيشي، وسط آمال بإنهاء أشهر من عدم الاستقرار السياسي والاتجاه لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة.

حيث صوت 134 نائباً بنعم بينما رفض 67 نائباً منح الثقة.

البرلمان الموريتاني يصادق بأغلبية ساحقة على برنامج الحكومة الجديدة

صادق مجلس النواب الموريتاني ، بأغلبية ساحقة على السياسة العامة لحكومة رئيس الوزراء المعين حديثاً محمد ولد بلال.

وصوت لصالح برنامج الحكومة 131 نائباً، في حين صوت ضده 16 نائباً، وامتنع نائبان عن التصويت.

مجلس العموم البريطاني يدعم خطة الحكومة لتجاوز بعض نصوص اتفاق الخروج من الاتحاد الأوروبي

أيد أعضاء مجلس العموم (البرلمان) البريطاني بشكل نهائي خطط الحكومة التي تتضمن تجاوز أجزاء من اتفاق خروج بريطانيا مع الاتحاد الأوروبي «بريكست».

ورغم المخاوف من أن تلك الخطوة قد تمثل خرقا للقانون الدولي، فقد وافق الوزراء على العودة إلى البرلمان قبل اتخاذ أي قرار واستخدام السلطة التي سيحصلون عليها بموجب قانون السوق الداخلية.

وأقر مجلس العموم، مشروع قانون السوق الداخلية بأغلبية 340 صوتا مقابل 256 صوتا، قبل إحالته على مجلس اللوردات للتصويت عليه.

انتخاب جيرار لارشي رئيسًا لمجلس الشيوخ الفرنسي لولاية رابعة

عن عمر يناهز 71 عامًا انتخب « جيرار لارشيه» مرشح الحزب اليميني «الاتحاد من أجل حركة شعبية» رئيساً لمجلس الشيوخ الفرنسي بأغلبية الأصوات في الدورة الثانية من الاقتراع . ويعد رئيس مجلس الشيوخ حسب البروتوكول، ثاني أهم شخصية في فرنسا، حيث يتولى منصب رئيس الجمهورية بالوكالة في حال شغور في المنصب أو حدوث مانع للرئيس.

حصل «جيرار لارشر» على 231 صوتًا مقابل 65 لرئيس المجموعة الاشتراكية «باتريك كانر» ، و 15 صوتًا لرئيس ذات الغالبية الشيوعية «إليان أساسي» ، و 13 صوتًا لرئيس مجموعة «عالم البيئة والتضامن والأراضي الجديدة «غيوم غونتارد .»

ستيفاني دوز ، الرئيسة الجديدة لمجلس الشيوخ البلجيكي

تم انتخاب السيدة «ستيفاني دوز»المنتمية لحزب (Open–VLD) رئيسة جديدة لمجلس الشيوخ البلجيكي.

«ستيفاني دوز ، البالغة من العمر 39 عامًا ، أصبحت أصغر رئيسة لمجلس الشيوخ منذ عام 1831. الليبرالية الفلمنكية هي أيضًا خامس امرأة تشغل هذا المنصب.

يذكر أن انتخاب السيدة «ستيفاني دوز» تطلب تعديل قواعد المجلس الأعلى نظرًا لأن حزبها ، Open Vld ، لم يكن جزءًا من مكتب مجلس الشيوخ حيث لم تستوف أحد الشروط التي تسمح لها رئاسة المجلس.

وتمت الموافقة على التعديل المخصص لقواعد مجلس الشيوخ بأغلبية 33 صوتًا في حين صوت ضده 13 .

عبد الوهاب عبد الرزاق، رئيسا جديدا لمجلس الشيوخ المصري

اتفقت الهيئات الحزبية في مجلس الشيوخ المصري، على تزكية رئيس المحكمة الدستورية السابق ورئيس حزب «مستقبل وطن» السيد عبد الوهاب عبد الرزاق (72 عاماً) في منصب رئيس المجلس، بعد تحصله على 287 صوتًا من أصل 299.

الرئيس الجديد من مواليد محافظة المنيا عام 1948، حاصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة عام 1969 عين في «الجهاز المركزي للمحاسبات» في بداية السبعينيات من القرن الماضي، ثم كمعاون للنيابة العامة، فوكيلاً للنائب العام، ومن ثم شغل منصب نائب في مجلس الدولة، ومستشاراً مساعداً من الفئة (ب) ثم الفئة (أ)، وصولاً إلى تعيينه كمستشار في المجلس عام 1987، ومنها وصل إلى منصب مستشار بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية، ثم نائباً لرئيس المحكمة في عام 2001.

انتخاب عادل العسومي رئيسا للبرلمان العربي خلفا لمشعل السلمي

أنتُخب البحرينى عادل عبد الرحمن العسومى رئيسا للبرلمان العربى بالتزكية لمدة عامين، جاء ذلك فى جلسة البرلمان العربى الإجرائية التى عقدت يوم الأربعاء 28 اكتوبر 2020 فى مقر الأمانة العامة للجامعة العربية، وينص النظام الأساسي للبرلمان العربي على أن يتم انتخاب رئيسه لمدة عامين قابلة للتجديد لمرة واحدة.

رئيس مجلس الأمة بالنيابة يهنىء بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

الرئيس

إلى السيدات والسادة
أعضاء مجلس الأمة

يسعدني، ونحن نتأهب للاحتفال والاحتفاء بمولد المصطفى عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، في هذه الأجواء الاحتفالية البهيجة... أن أتوجه إلى الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة، بأحر التهاني وأصدق التمنيات، لهم ولذويهم بموفور الصحة وتمام العافية... مستحضراً معكم، المثل والمبادئ السامية والأخلاق الفاضلة التي جاء بها نبي الإسلام، إلى البشرية كافة.. سائلاً الله عز وجل أن يعيد هذه المناسبة الدينية الجليلة، على الأمة الإسلامية جمعاء، بمزيد التقدم والمنعة والرخاء... وأن يمنّ عليها بلطفه ويرفع عنها الأوبئة والأسقام...

صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة بالنيابة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

الرئيس

إلى السيدات والسادة
إطارات وموظفي مجلس الأمة

ونحن نتأهب للاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف، مولد المصطفى عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، في أجواء من البهجة والسرور، أتوجه، إلى جميع إطارات وموظفي مجلس الأمة، باسم السيدات والسادة أعضاء المكتب وأعضاء مجلس الأمة، وأصالة عن نفسي بخالص التهاني وأصدق التمنيات.. سيملأ البارئ سبحانه وتعالى أن يعيد هذه المناسبة الدينية العظيمة، على الجزائر وعلى الأمة الإسلامية فاطبة، بمزيد من الرفاه والخير والمسرات... ومتضرعاً إليه جلّ في علاه أن يرفع عنّا وعن جميع بلاد المسلمين كل وباء وسقم...

صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة بالنيابة

... والذكرى السادسة والستين لإندلاع ثورة التحرير المجيدة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

الرئيس

إلى السيدات والسادة
إطارات وموظفي مجلس الأمة

بمناسبة الذكرى السادسة والستين لاندلاع ثورة التحرير المجيدة والتي يقترن موعدها هذا العام مع أجواء الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور، أتقدم إلى كافة إطارات وموظفي مجلس الأمة، أصالة عن نفسي ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء المكتب وأعضاء مجلس الأمة، بأحر التهاني وأخلص التمنيات داعيا الله تعالى أن يوفقكم جميعا في أداء مهامكم ويديم عليكم وعلى ذويكم الأكارم الصحة والسعادة... ويسبط على بلدنا الحبيب أسباب التقدم والازدهار والرفاه... ويرفع عنا جميعا شر الأوبئة والأسقام.

صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة بالنيابة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

الرئيس

إلى السيدات والسادة
إطارات وموظفي مجلس الأمة

بمناسبة الذكرى السادسة والستين لاندلاع ثورة التحرير المجيدة والتي يقترن موعدها هذا العام مع أجواء الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور، أتقدم إلى كافة إطارات وموظفي مجلس الأمة، أصالة عن نفسي ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء المكتب وأعضاء مجلس الأمة، بأحر التهاني وأخلص التمنيات داعيا الله تعالى أن يوفقكم جميعا في أداء مهامكم ويديم عليكم وعلى ذويكم الأكارم الصحة والسعادة... ويسبط على بلدنا الحبيب أسباب التقدم والازدهار والرفاه... ويرفع عنا جميعا شر الأوبئة والأسقام.

صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة بالنيابة

وداعا

فقدت الساحة الجزائرية شخصيات وطنية وسياسية بارزة ، كان لها بصمة في تاريخها الحديث .

وعلى اثر فاجعة رحيلهم تقدّم المجاهد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة بتعازيه لأسرهم وذويهم سائلا المولى عزوجل أن يلهمهم جميل الصبر والسلوان .

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

- المجاهد محمد لمين بشيشي
- المجاهد والبرلماني محمود قمامة
- المحامية والمناضلة جزيلي حليمي
- المناضل بوعلام جعفر
- المجاهد الحاج سعيد عمارة
- الدكتور محمد بن رمضان
- المجاهد عبد القادر سومر
- اللواء صواب مفتاح
- المؤرخ البروفيسور عبد المجيد مرداسي
- المجاهد محمد ميرواي المدعو» عبد الله شافعي»
- المجاهد عبد القادر حجار
- المجاهد لخضر بورقعة
- المجاهد خماية أسكيو
- السيد محند شريف حناشي

عضوان سابقان في ذمة الله

على إثر وفاة المغفور لهما بإذن الله عبد القادر سومر وبوعلام جعفر، عضوان سابقان بمجلس الأمة ، بعث رئيس مجلس الأمة بالنيابة السيد صالح قوجيل الفقيدين رسالتي تعزية، قدم فيهما أخلص تعازيه وأصدق مشاعر التعاطف والمواساة ،، داعيا للفقيدين بالرحمة والمغفرة.

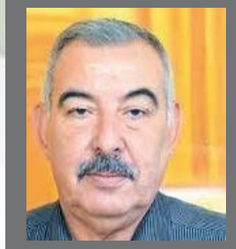

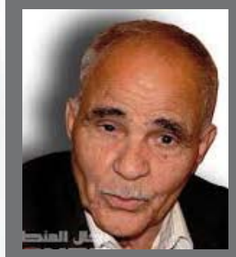

على اثر وفاة المغفور لها العاملة بمجلس الأمة المرحومة وحيدة أمودي، بعث رئيس مجلس الأمة بالنيابة السيد صالح قوجيل برسالة تعزية لعائلة الفقيدة ، قدم فيها أحر تعازيه وأصدق مشاعر المواساة، سائلا الله تعالى أن يتقبل المرحومة قبولا حسنا وأن يلهم ذويها جميل الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا أليه راجعون

Abdelaziz DJERAD-عبد العزيز جراد
dz_pm_djerad@

أخبرنا نبيّنا (ص) أن نعمّر الأرض، وأن لا نفسد فيها بعد صلاحِها
(إن قامتِ الساعةُ وفي يدِ أحدِكم فسيلةٌ ، فإن استطاعَ أن لا تقوم حتى يغرِسَها فليغرِسْها).

رئيس مجلس الأمة بالنيابة يعزي عائلة المستشار بمجلس الأمة المرحوم المناضل عبد المجيد بن حديد

على إثر وفاة المرحوم المناضل عبد المجيد بن حديد، مستشار رئيس مجلس الأمة ورئيس التحرير، مسؤول النشر لمجلة مجلس الأمة، يوم السبت غرة أوت 2020، بعث السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة ببرقية تعزية إلى أسرة المرحوم ، هذا نصها:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

الرئيس

إلى عائلة المرحوم المناضل عبد المجيد بن حديد

بسم الله الرحمن الرحيم

"يا أيتها النفس المطمئنة أرجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي" صدق الله العظيم

تشاء إرادة الباريء سبحانه وتعالى أن يرزأ مجلس الأمة في ثاني أيام عيد الأضحى المبارك في وفاة الأخ الكريم الأستاذ عبد المجيد بن حديد، الذي بانتقاله إلى الدار الأبدية يفقد مجلس الأمة واحد من خيرة اطاراته المشهود لها بالكفاءة والاقتدار المقرونة بتواضع جم... لقد فقدنا قامة إعلامية من أعلام المشهد الاعلامي الوطني الذي مثل الجزائر أحسن تمثيل في كبريات العواصم وأحد رجالات الدولة المخلصين البارّين... فرحمك الله يا سي عبد المجيد وأسكنك الفردوس الأعلى... فلقد كنت دوما نعم المستشار المخلص الأمين...

لقد تأثرنا بالغ التأثر بفقدان المشمول بعفو الله ورضوانه الأخ عبد المجيد بن حديد، وهو سليل الأسرة الثورية، المناضل الجسور والوطني الغيور الذي خدم وطنه الجزائر بتفان وكفاءة واقتدار في جميع المهام التي أوكلت له، حيث كان إداريا لامعا، وإعلاميا قديرا، وقدوة حسنة في البر بالوطن والدفاع عن مصالحه... كما كان أكرم الله مثواه ذا خصال إنسانية رفيعة وكفاءة عالية وقناعات وطنية متشبعة بقيم الجزائر النوفمبرية وبقي على ذلك النهج إلى أن وافاه الأجل المحتوم...

وإثر هذا المصاب الجلل، لا يسعني إلا التسليم بقضاء الله وقدره، ومقاسمتكم مشاعر الحزن والأسى وإذ أتقدم إليكم جميعا، ومن خلالكم إلى كل أقارب الفقيد وذويه ورفاقه المناضلين وأصدقائه جميعا، بخالص التعازي وأحر مشاعر التعاطف والمواساة، فإنني أتضرع إلى العلي القدير أن يرزقنا وإياكم عن فقده جميل الصبر وحسن العزاء، ويتغمده بواسع رحمته ويتقبله في عداد الصالحين مع عباده المؤمنين المنعم عليهم بالجنة والرضوان، إنه سميع الدعاء مجيب...

صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة بالنيابة

صدر باللغة بالعربية...

...وقريبا باللغة الفرنسية